معهد الثقافة الشعبية
رقم الجرد 1015
تاريخ الوصول
رقم التصنيف

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان

معهد الثقافة الشعبية

شعبة الأنثربولوجيا

أطروحة تخرج لنيل شهادة الماجستير الأنثروبولوجيا

الاتجاهات الاجتماعية والثقافية للمواثيق الجزائرية

الميثاق الوطني 1986 نموذجا

دراسة أنثروبولوجية

إعداد الطالبة:
عقون مليكة

تحت إشراف:
أ.د.سعيدي محمد
أ.د.بوزيدي الحسن

السنة الجامعية 2002-2003

بسم الله الرحمن الرحيم

رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه منهم من قضى نحبه

و منهم من ينتظر ما بدلوا تبديلا

صدق الله العظيم

الإهداء

"إلى والدي الكريمين عرفانا و امتنانا"

"إلى شهداء الإنتفاضة المباركة في الأراضي " المقدسة

و إلى كل إنسان يؤمن بعدالة قضيتنا المكافحة

من أجل الحرية و السلام

كلمة شكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني على انجاز هذا البحث المتواضع ، و مع خالص تشكراتي الأفاضل بوهران و تلمسان و الذين أخص بالذكر منهم الأستاذ المشرف سعيدي محمد ، و الأستاذ بوزيدي لحسن الذي تابع معنا هذا هذا والعمل بكل عناية وأرشدني وأفادني بملاحظاته القيمة، و الأستاذ بشير محمد، الأستاذ رمضان محمد و كريب مختار.

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ بن مالك رشيد رئيس قسم الثقافة الشعبية على مساعداته لنا، إضافة إلى موظفي مكتبة معهد الثقافة الشعبية.

ومن معهد الفلسفة بجامعة وهران أتقدم بالشكر إلى أستاذنا الفاضل البخاري حمانة، وفضيلة الأستاذ عبد اللاوي محمد، والأستاذ الكريم الزاوي حسين، والأستاذ بن شرقي مزيان وبهادي منير، والأستاذ بوشيبة محمد.

وإلى كل الاخوة الذين ساعدوني في طبع هذه المذكرة على التوالي، يوسف بودية، فتيحة، وأمينة ورشيدة.

-مقدمة عامة:

كثيرة هي المواثيق التي أصدرتها الثورة الجزائرية أثناء فترة التحرير و بعدها و إذا كانت المواثيق التي واكبتها في شكل بيانات مثل:بيان أول نوفمبر 1954، مؤتمر الصومام 20 أوت، 1956ميثاق طرابلس الأول و الثاني، و مشاريع ثورية أخرى.فإن الثورة التحريرية قد تأثرت إلى حد ما بفترة ما قبل الاستقلال خاصة منذ سنة 1958، و تحت تأثير الانقسامات التي بدأت تشهدها جبهة التحرير الوطني و التي أدت بالبعض (مصطفى الأشرف)[1]* إلىالاعلان عن إنشاء هذه المواثيق سياسيا و إيديولوجيا. لذلك فإن هذه المواثيق التي تلت جزائر ما بعد الاستقلال لم يكن حظها من البقاء أفضل.

إن هذه الحقيقة تصدق على ميثاق الجزائر 1964 مثلما تصدق على الميثاق الوطني في نسخته الأصلية 1976 و المعدلة سنة 1986 و هذه الأخيرة هي التي تهمنا أكثر من غيرها.

فميثاق الجزائر 1964 لم يعمر سياسيا أكثر مما عمر تاريخيا، فقد كان وراءه بالأساس الرئيس الأول للبلاد[2]* الذي أطيح به بعد ما يزيد عن سنة واحدة من صدور هذا الميثاق (جوان 1965).

أما الميثاق الوطني 1976 في صورته الأولى الذي تميز بطرحه للمناقشة الفعلية من طرف الشعب، لم يعمر بدوره مثل ميثاق الجزائر 1964 و إذا كان مفعوله بقي مستمرا بصورة أطول أمام الأزمات و تغيراتها التي عرفها المجتمع الجزائري في فترات خاصة من تاريخه.

لقد كان ا استيلاء الرئيس الراحل هواري بومدين على الحكم في أول إنقلاب عسكري شهدته الجزائر المستقلة - أثرا بارزا على التغيرات التي شهدتها الجزائر إثر ثورة التحرير..... و لذا حرص في برنامجه الذي قدمه غداة إستيلائه على الحكم

---

[1] * يعتبر مصطفى الأشرف، محمد حربي نظرا لإنتمائهم (الإشتراكي، التروتكسي) أحد محرري المواثيق الوطنية.

[2] * الرئيس أحمد بن بلة المطاح به من طرف هيئة الأركان الحربية بقيادة العقيد هواري بومدين في 19 جوان1965

على إقامة مؤسسات رسمية قادرة على تنسيس و تسيير الجزائر بشكل فعال و مستقر و على بلورة نواة دولة حديثة تشكل قطيعة حقيقية مع المستعمر (فرنسا) و التي قال: "أنها دولة لا تزول بزوال الرجال....."[1]*

لكن هواري بومدين سرعان ما وجد نفسه أمام تيارين نوريين متناقضين، التيار الذي جاء ليمثله و الذي يهدف إلى تصعيد العمل الثوري في كل المجالات الاجتماعية، السياسية الاقتصادية و الثقافية و ذلك بالاستناد إلى القوى التي تؤمن بالإشتراكية كخيار و التي كانت جبهة التحرير الوطني تضمها و تزعمها.

أما التيار الثاني الذي اعتمد طريق الحداثة المتدرجة و العودة إلى القيم التقليدية العربية الإسلامية.[2]* حيث كان من الصعب تحويل جبهة التحرير الوطني بصورة آنية عن مسارها الذي بدأته سنة 1954 و هي التي ظلت تمثل كل قوى الشعب بمختلف تياراته حيث عادت للظهور بعد انتهاء الثورة التحريرية إلى ذلك الخط الثوري الجذري الذي أراده لها الرئيس هواري بومدين بنهج سياسي تنموي غير واضح المعالم، كما تعرضت سياسة الثورات الإصلاحية الثلاث و المتمثلة أساسا في ثورة زراعية 1971، الصناعية والثقافية.

ذلك أنها تعرضت للعديد من المعارضة المباشرة و الغير المباشرة، من طرف الجناح المؤمن بالتحديث المتدرج للمجتمع الجزائري و عليه كان يجب إنتظار النتائج التي أدت إليها البعض من تلك الثورات خاصة الزراعية و الصناعية لكي تزداد المعارضة للتيار البومديني و هي المعارضة التي بدأت تتجلى منذ1965(وذلك من خلال جمعية القيم ذات الإتجاه المطالب بالعودة إلى الإسلام و إلى قيمه و من خلال مظاهرات الطلبة الإسلاميين في جامعة الجزائر 1973 والمطالبة بالتخلي عن الاتجاه الاشتراكي و التي برزت في أعنف صورها في بداية الثمانينات مع جماعة بويعلي[3] .

---

[1]* خطب الرئيس هواري بومدين، الجزء الثالث مطبعة قسنطينة.

2* هذا الاتجاه المعتدل بزعامة فرحات عباس و جمعية العلماء المسلمين ممثلة في توفيق المدني- و البشير الإبراهيمي

3* إتخذت المعارضة السياسية طابع العنف المسلح مع منتصف السبعينات و بداية الثمانينات...

فإذا كان هذا التيار...، قد بدأ يفرض نفسه و ذلك منذ المؤتمر الإستثنائي لجبهة التحرير الوطني (1980)، لكي يبدأ هذا الجناح في الإبعاد التدريجي للعناصر التي بقيت و فيه للخط البومديني، و لقد تم هذا دون تدخل مباشر من طرف الجيش الذي بقي متمسكا بحياده الظاهري اتجاه ذلك الصراع.

هكذا خرج هذا المؤتمر بقيادة جديدة، و بخط سياسي جديد، كذلك بدأت تتضح معالمه من خلال نوع من الانفتاح الاقتصادي و الاجتماعي ثم السياسي [السماح بتكوين الجمعيات السياسية...ومن خلال إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية و السماح للقطاع الخاص، بممارسة نشاطه بشكل محتشم في البداية، ثم بشكل واسع و علني بعد ذلك.

إضافة إلى تشجيع واضح للاتجاه الإسلامي المعادي للخط الاشتراكي أو الشيوعي - كما يقال- ضد العناصر الموالية لسياسة الرئيس الراحل.

و لقد تم كل ذلك في وقت كان العالم يشهد العديد من التحولات الجذرية و العميقة و هي التحولات التي تمثلت في سقوط حائط برلين (1989)، ثم في تفكك الاتحاد السوفيتي و بروز و.م.أ، أو الرأسمالية الجديدة و التي تمثلها كقوة اقتصادية و سياسية..بل و عسكرية وحيدة في العالم [أحادية القطب]، في مثل هذه الظروف الوطنية و الدولية تم طرح مشروع إثراء الميثاق الوطني (1986) و ذلك لتكييفه مع تلك الظروف الجديدة.

و من خلال هذا الإثراء تم مرة أخرى النقد و النقد الواضح لسياسة الرئيس هواري بومدين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و من خلاله كذلك تم التأكيد على ضرورة وقف هذا الانهيار الذي وصلت إليه الجزائر و التأكيد كذلك على أنه منذ المؤتمر الاستثنائي للحزب (1980) بدأت عمليات التصحيح له و محاربة الفساد و البيروقراطية، و مهما كانت هذه النتائج فإن مثل تلك الإنتقادات قد أدت لأول مرة إلى مقاربة موضوعية لواقع الاقتصاد الجزائري و إلى تحديد توجهات أكثر ليبراليةله ومن ضمنها تخصيص دور متكافئ فيه للقطاع الخاص إلى جانب القطاع

العام، و هذا بالرغم من المعارضة اللامجدية للبعض من أنصار الـرئيس هـواري بومدين.

كما أدت هذه المناقشات، كذلك إلى فقدان جبهة التحرير الوطني و بالرغم من المادة 196 لدورها كمسيرة سياسية للجزائر، في هذه الفترة كذلك (1985) و قبـل بضعة أشهر من إنعقاد المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني شهدت الجزائـر أول حركة إسلامية مسلحة.

إن إثراء الميثاق الوطني، قد ركز على عدة نقاط من بينها:

-الانفتاح السياسي [السماح بتكوين الجمعيات السياسية].

-الانفتاح الاقتصادي [تحرك القطاع الخاص، إعادة الأراضي المؤممة مـن طرف الثورة الزراعية إلى أهلها، فمن هذا المنظـور بـدأت مشـاريع الإصـلاح السياسي و الاقتصادي و هي الإصلاحات التي ستلقى بعد تبنـي تعـديل الميثـاق الوطني(1986)، العديد من المعارضات خاصة من طرف بعض الأطراف الفاعلـة في جبهة التحرير الوطني، كذلك بعد إدانة الشاذلي بن جديد (سبتمبر 1988) لتلـك العناصر، و اتهام العديد منها خاصة المسـيرة للاقتصـاد الـوطني بالإهمـال و التسيب، الأمر الذي لم يزد الوضعية سوى تعقيدا خاصة بعد تدني أسعار البتـرول بشكل خطير فكانت أحداث 5 أكتوبر 1988 و التي يجمع معظم الباحثين على أنهـا تمثل القطيعة الحقيقية مع الماضي.

-ملخص عام للبحث:

تشكل المواثيق الجزائرية إحدى المفاتيح الأساسية والهامة لفهم واقع المجتمع الجزائري بأبعاده المختلفة، باعتبار أن الميثاق ما هو إلا مشروع يهدف إلى تعديل أو تغيير أو تعزيز الموقف أو النظرة أو السلوك إزاء القضايا المطروحة، وضمن هذا المنظور تمت في ثنايا هذا البحث دراسة وتحليل المضامين والخلفيات الاجتماعية والثقافية للمواثيق الجزائرية وتصوراتها، عبر متابعة تاريخية أو أنثروبولوجية تستنطق الرموز الوطنية وثوابتها مع علاقتها بالظروف الخارجية، و تستقرئ دلالات البيئة الثقافية لهذا المجتمع وتصوراته الفكرية، منذ تبلور الفكر التحريري والوطني لديه، الذي ظهر بشكل جلي في أهم حدث وهو ثورة نوفمبر 1954، غير أن هذه الثورة لم تتوقف عند حدود الاستقلال بل تواصلت بمعناها السوسيولوجي والثقافي.

ولمعالجة هذا الموضوع "دراسة أنثروبولوجية للمواثيق الجزائرية" اعتمدنا في هذا البحث على ثلاثة فصول:

حيث يعتني الفصل الأول من دراستنا بالخلفيات النظرية التي مهدت لظهور هذه المواثيق فيما بعد ويتعلق الأمر بفلسفة ثورة التحرير 1954 وقبل ذلك الأوضاع العامة التي كان يعيشها الشعب الجزائري عشية اندلاع الثورة إضافة إلى البعد الاجتماعي للحركة الوطنية والتصورات والمنطلقات الإيديولوجية لجبهة التحرير الوطني باعتبارها التنظيم الوحيد الذي يمثل الثورة كذلك تعرضنا إلى البعض من معالم مشروع بناء الدولة الوطنية.

أما الفصل الثاني قد اعتنى بأوضاع المجتمع الجزائري بعد الاستقلال مثل الوضعية الاقتصادية ممثلة في الثورة الصناعية والثورة الزراعية إضافة إلى الثورة الثقافية بأبعادها المختلفة كما تعرضنا لبنية واتجاه المجتمع الجزائري من خلال المواثيق 1962 ــ 1964 ــ 1976 والتي أطرت لتحديث المجتمع فيما بعد.

أما الفصل الثالث فيتناول فلسفة الميثاق الوطني 1986 كنموذج لهذه الدراسة وأهم القضايا التي تناولها، والتي تجسد أهم الاتجاهات السياسية والاجتماعية للمجتمع

الجزائري مثل مبدأ الديمقراطية وفلسفة الثورة التنموية من خلال مبدأ الاستمرارية الثورية مع محاولة التعرف على أهم ملامح البيئة الثقافية التي أثرت بشكل متبادل في تصور الميثاق (1986) مثل البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري و قضية الصراع الثقافي على المستوى الديني والسياسي وعلى المجال اللغوي الذي يعد جزءا من النسيج الاجتماعي العام للمجتمع الجزائري مع استقراء عام لمجموع النتائج والتصورات المختلفة و المشكلة للوعي الجمعي.

-تحديد المفاهيم الأولية للبحث:

1-الميثاق (La charte): هو المشروع الذي يهدف إلى تعديل أو تغيير أو تعزيز الموقف، أو النظرة أو السلوك إزاء القضايا المطروحة.

قد صدرت عدة مواثيق عامة وخاصة منذ اندلاع الثورة:مثل المواثيق العامة: ميثاق الصومام، ميثاق طرابلس، ميثاق الجزائر 1964، 1976، 1986.

2-الميثاق الوطني 1986: ما ينبغي ملاحظته أن ميثاق 1976 تم إقراره سنة 1986، عرض على الشعب لاستفتائه بتاريخ 16 جانفي 1986.

-الثقافة (la culture): هي ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة، والمعتقدات، والفن والأخلاق، والقانون، والعادت، أو أي قدرات أخرى، عادات يكتسبها الإنسان بصفة عضوا في المجتمع" (Taylor).

3-السياسة(La politique): حسب لسان العرب لابن منظور: "هي إصلاح حال الأمة في العاجل أو الآجل."

4-الإيديولوجيا (L'idéologie): "هي نتاج عملية تكوين نسق فكري عام يفسر الطبيعة والمجتمع والفرد ويطبق عليها صفة دائما".

5-النموذج (Le modèle): "هنا يجب الإشارة إلى الفرق بين مفهوم التصور النموذجي العام لاتجاهات المواثيق الذي هو موجد في ذهنية المواطنين لا غير (L'imagination du modèle) وبين النموذج الواقعي الذي ترسمه المواثيق في ذهن المواطن أثناء عملية تجسيده في الواق(Le modèle réel) ".

-مراحل البحث الأساسية:

لما كان واجبا على كل باحث اجتماعي أن يضيع مجال دراسته داخل دائرة زمنية محددة، ومادام الإشكال المطروح هو أنثروبولوجية المواثيق الجزائرية، أو إدراك البعد الثقافي للبيئة الثقافية للمجتمع الجزائري من خلال هذه المواثيق (ميثاق 86) فمن الواجب دراسة هذا البعد بمنهجيته البنيوية التي تحدد لنا موضوع التراكمات الثقافية الرمزية التي تؤسس بنية وفضاء الوعي الجمعي، ومن جهة أخرى التراكمات الأنثروبولوجية التي نستخلصها من البيئة الثقافية وبالتالي معرفة الخلفيات الثقافية التي ساهمت في صياغة هذه المواثيق وأنتجت علاقة تبادل في التأثير مع البيئة الاجتماعية وعليه فقد حددنا محورين زمنيين، نعتمد عليهما كمرجع لاستنتاج وملاحظة العلاقات على اعتبار أن كل ظاهرة اجتماعية أنثروبولوجية لا يمكن أن ننزع منها تأثير وهيمنة الزمن مما يجعلها أكثر موضوعية بالنسبة للدارس.

1-المرحلة التاريخية الأولى (1954-1962):

لماذا هذا التحديد بالضبط؟ لأن الأمر يتعلق بمجموعة من الدوافع، أهمها: الدافع التاريخي، نظار لأن البيئة الثقافية في هذه الفترة، وخطاب الأفراد مقيد ضمن الدائرة الزمنية وقت الثورة، مرحلة الاستعمار، وهذا ما يسمى بالبعد التاريخي المغلق الذي يستعمل كمرجعية مستمرة، "لا تاريخ قبلها ولا تاريخ بعدها" ناهيك أنه في هذه الفترة لا يمكن الحديث عن تنمية اجتماعية أو اقتصادية نظرا لعدم وجود المؤسسات التي تشرع ذلك (الدولة غير مستقلة في حالة حرب).

2-المرحلة التاريخية الثانية: تبدأ من 1962 إلى غاية 1979.لماذا؟

وجود دولة جزائرية مستقلة اكتملت فيها الإفرازات السياسية والأبعاد الثقافية للوطنية كمرجعية لتبرير السياسة العامة للدولة (الشعبوية- الكاريزماتية - الأهمية التاريخية ...باعتبار أن مرحلة 62 تعد استمرارية لما قبلها وليس هناك قطيعة بالمفهوم السوسيولوجي الثوري بل تتابع خطي لنفس العناصر الثقافية، التي أخذت شكلها القانوني والرسمي عبر مؤسسات الدولة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية عبر

مجموعة من المواثيق من سنة 62-64-76) إلى غاية وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين.

3-المرحلة التاريخية الثالثة:

وتبدأ من بداية الثمانينات 1980 إلى غاية حوادث أكتوبر 1988لم تستمر عملية الإشباع الاجتماعي نظرا لتدخل عامل الزمن والتغييرات الداخليةوالخارجية، والتي أثرت بشكل سلبي على السير بالخطي للمجتمع الجزائري بأبعادها المختلفة، داخليا: وفاة الرئيس وماله من تأثيرات في ذهنية المواطنين، خارجيا: انهيار المعسكر الاشتراكي وبداية ضعفه وزواله حيث كان المعسكر الاشتراكي يمثل كل الدعم المادي والمعنوي للمجتمعات التي انتهجت هذا المبدأ.

إضافة إلى العامل الاقتصادي وهو الأهم. فتدهور وانخفاض قيمة الريع الطاقوي، إضافة إلى الانفجار السكاني جعلت المجتمع الجزائري على أبواب أزمة خطيرة انفجرت سنة 1988. الأمر الذي أدى بأصحاب القرار إلى التعجيل بصياغة ميثاق جديد ومعدل ــ 1986 ــ قد يختلف عن المواثيق السابقة.

جاء في الميثاق الوطني "1986" أن الميثاق يعبر عن تجربة ويعرض استراتيجية"، يعبر عن النهج العقائدي للمجتمع الجزائري ويرسم توجهه، لكونه النموذج الأمثل لإخراج البلاد من الأزمة، فبعد أن تناول الحديث عن الدولة واللامركزية وتكلم عن ضرورة إصلاح إداري، أخذ بعين الاعتبار واقع المجتمع ومتطلبات التنمية، ومقتضيات العصر...

-إشكالية البحث:

إن محاولة دارستنا لموضوع الاتجاهات الاجتماعية والثقافية للمواثيق الجزائرية خلال

(62-64-76-86)، وربطها بواقع المجتمع الجزائري بشكل الموضوعي محض، بعيدا عن كل ذاتية، اقتضى في الوقت نفسه أن نقوم بتحليل الموضوع أنثروبولوجيا أو على الأقل سوسيوثقافيا، محاولين كذلك تجاوز الدراسات الأخرى باعتبار أن موضوع المواثيق الوطنية وتفاعله مع واقع المجتمع الجزائري يمكن تناوله من عدة

جوانب: كالجانب التاريخي أو الجانب السياسي، أو الجانب القانوني، أو الجانب الفلسفي. غير أننا فضلنا تناوله من قطبه الأنثروبولوجي، باعتبار أن هذا القطب هو الوحيد الذي يقودنا إلى معرفة الأسس الثقافية للمجتمع الجزائري من جهة وللخطابات والنصوص الرسمية والدساتير والمواثيق الوطنية من جهة أخرى،إضافة إلى الأصول التراكماتية للحوادث التاريخية بغية التعمق في الجذور الأنثروبولوجية التي صاغت وأنتجت البيئة الثقافية للمجتمع الجزائري على النحو من جهة، ومن جهة أخرى رسمت السياسة العامة لهذه المواثيق وأثرت في صياغتها بالنحو الذي وجدت عليه، كذلك الدور الذي تلعبه هذه المواثيق وأثرت في صياغتها بالنحو الذي وجدت عليه، كذلك الدور الذي تلعبه هذه المواثيق في رسم وتكوين الوعي الجمعي الاجتماعي والثقافي لدى الأفراد الجزائريين، إضافة إلى الظروف والحوادث التاريخية العامة، الخارجية منها والداخلية التي شكلت التوجهات العامة للمواثيق الجزائرية...

وبالتالي تعتبر المواثيق بمثابة الغوص في أعماق البيئة الثقافية للمجتمع الجزائري، والتي تعتبر المواثيق الوطنية جزء منها والتي من خلالها نتعرف على مدى الارتباط والتفاعل بين نموذج النظام العام الذي ترسمه هذه المواثيق وبين الواقع الثقافي والاجتماعي والسياسي الذي يجسده التعسف والهيمنة (DOMINATION ET OBEISSANCE) أين يطرح السؤال: ما هو العامل أو الدافع الذي يحدث نوع من الرضى والقبول من جهة أخرى بهذه التوجهات المحددة من خلال الميثاق الوطني المعدل سنة 1986 لدى الأوساط الشعبية؟ ، بتعبير آخر: ما مدى تأثير البيئة الثقافية في صياغة هذه المواثيق (ميثاق 1986) أو العكس أي مدى فعالية هذا الميثاق في التأثير على رسم وسير توجه المجتمع فيما بعد؟، إلى أي حد يمكن ربط موضوع الاتجاهات العامة لسياسة المواثيق بالظاهرة الثانية والمتمثلة في البنية السلوكية والثقافية والمركبات الذهنية التي تشكل الوعي الجمعي بأبعاده المختلفة لدى الجماهير الشعبية ؟

-الفرضيات:

إذا كانت الانثروبولوجيا علم يدرس الأنماط السلوكية التي تعبر عن ذهنية وثقافة وتركيبة اجتماعية معينة، ترتكز خصوصا على الجانب غير الرسمي للظاهرة(L'informel du phénomène) وعلاقة هذا التعبير بالتحولات الفكرية، وتراكماتها التاريخية، على أساس أنه أي ــ الميثاق الوطني (1986) توجد في الغير رسمي وخارج المؤسسات الاجتماعية والسياسية؟ باعتبار أن المجتمع الجزائري يعيد إنتاج الصورة الحالية للتوجهات العامة لمجتمعه في وعيه الجمعي ويطرح هذه التوجهات كنموذج؟ أم أنه ينفي الواقع ويرسم صورة منافية له عن طريق عملية "الهدم وإعادة البناء" فيما بعد.

في هذا الإطار طرحت مسألة الاختلاف الثقافي والسياسي، وضعف سياسة الإدماج الاجتماعي والثقافي، لكن هل حدثت قطيعة بالمعنى السوسيولوجية لمفهومي الثورة والتنمية في المجال الاجتماعي والسياسي والثقافي؟

للإجابة عن هذه الأسئلة أخذنا هاتين الفرضيتين:

1-ليس هناك ارتباط ضروري ولا علاقة مستمرة بين مجموع البنى والتوجهات في المجتمع الجزائري لعدم وجود تجانس بين التوجهات العامة المقترحة في ميثاق 1986 كنموذج يحاول الذين كتبوا ميثاق –رسم في ذهن المواطنين وبين التصورات الثقافية المتراكمة في ذهنية المجتمع في هذا النموذج على أساس أن هناك عملية "لهدم وإعادة البناء "في ذهن المواطن مستمرة ورافضة للواقع الذي بدأ يتدهور بتدهور ثمن الريع الطاقوي، لأن تصور المجتمع الثقافي الاجتماعي في الإطار الزمني الثاني (ما بعد 1962)يختلف عنه (قبل 1962).

2-كانت هناك علاقة ترابط استمرت ما بعد (1962)إلى غاية بداية الثمانينات (تدني ثمن الريع الطاقوي وسوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والصراع الثقافي، ربيع 1982 الأمازيغي...).

رغم تعديل الميثاق 1976 في ميثاق 1986 إلا أنه لمجرد سنتين بعد صدور الميثاق حدثت قطيعة ــ(05 أكتوبر 1988)ــ انفجار الغضب الجماهيري-

حقيقية بين مختلف التوجهات وعلى جميع المستويات، ولا تبدأ عملية الهدم إلا بعد هذه المرحلة التي تسمى بداية الأزمة- حيث أصبحت النصوص الرسمية تعبر عن توجهات المجتمع بشكل آخر ومغاير عن الأول، عندما نزلت الشعوبية الساكنة، وانتهت علاقة الزبونية (relation clientélisme) أين ظهرت حرية التعبير والاختلاف الثقافي، والانقسام السياسي وهنا بدأت مرحلة جديدة في حياة المجتمع الجزائري.

-منهجية البحث ودوافع اختيار الموضوع:

-المنهج وطريقة البحث:

يمكن تلخيص أسباب اختيار الموضوع في بعض النقاط التي أساسها: الخصوصية التاريخية، والصيغة السوسيولوجية التي يتميز بها هذا الموضوع المراد دراسته. وتعدد جوانب الدراسة فيه وتنوعها ما بين ثقافي، سياسي، تاريخي، وفلسفي، إضافة إلى ضخامة المستوى الفكري والمعرفي له، وكذا الأهمية الثقافية التي تتصف بها برامج المواثيق (خاصة ميثاق 1986) من حيث الاستمرارية في الوقت الراهن نظرا لأنه يمثل فترة من أهم الفترات التاريخية في حياة الجزائر المعاصرة والتي انتهت بنهاية الصراع العالمي بين قطبين وزوال مفعول النظريات الثورية، وعليه يمكن التركيز على الطرح والتصور السوسيولوجي والثقافي لموضوع "الدراسة أنثروبولوجية للاتجاهات الاجتماعية والثقافية للمواثيق الجزائرية" (الميثاق الوطني 1986وربطها بالبيئة الثقافية للمجتمع الجزائري والتصورات المشتركة المؤسسة في وعيه الجمعي. مع أننا نحاول بقدر الإمكان الابتعاد عن التحليل السياسي المحض أو الطرح الفلسفي المذهبي ومحاولة الاقتراب من التحليل الاجتماعي أنثروبولوجية (الثقافي السياسي) معتمدين على: المنهج البنيوي الوظيفي من اجل وصف عناصر البيئة الثقافية من خلال توجهات السياسة العامة للمواثيق (ميثاق 1986)، كذلك لمعرفة الأبعاد الثقافية المشكّلة لوعي الأوساط الشعبية آنذاك، وأحيانا نستجد التحليل البنيوي التكويني لكي يحلل عملية الإسقاط (Projection) للظواهر الماضية القريبة والبعيدة، الداخلية والخارجية على المستوى الإقليمي والعالمي وتأثيرها في صياغة الميثاق الوطني سنة 1986 المعدل من خلال سابقه ميثاق

1976 مع إعطاء أولوية للتراكمات التاريخية على مستوى الثقافة وذلك من خلال بيان تأثير الظواهر الخفية والخلفية على الظواهر الواقعية، (للمجتمع الجزائري)...

-**دوافع اختيار البحث:** يمكن تلخيص مجموعة الأسباب في نقطتين أساسيتين:

1-الأسباب الذاتية: باعتبار أن فلسفة المواثيق الجزائرية تطرح لدينا كما تطرح لدى عامة الناس تساؤلات عديدة ليس على المستوى السياسي فحسب، بل في مختلف المجالات بحكم أن الجزائر ما زالت تعيش الأزمة بمختلف أبعادها الأيديولوجية والثقافية والاقتصادية، ومن جهة أخرى خصوصية نفسية وثقافة الشعب الجزائري (تفكيره، تصوراته، أهدافه، طموحاته...).

-محاولة معرفة: ماذا يحمل المجتمع الجزائري في ذاته وفي بيئته الثقافية من قواعد، وأسس موضوعية، وهل من مشروع حضاري وفلسفي يرتكز عليه، بالنسبة لنظرائه في المجتمعات الأوروبية؟.

-وأخيرا محاولة الإجابة على التساؤل التالي: هل هناك حقا مجتمعا جزائريا ذو أبعاد ثقافية، أم الأمر يتعلق بتركيبة بشرية وسلطة سياسية فوقية؟ فقط.

-**الأسباب الموضوعية:**

محاولة دراسة الدور الذي تلعبه الدائرة التاريخية التي مر بها المجتمع الجزائري وخاصة أن الجذور أنثروبولوجية لبداية تكوين، ما يسمى بالدولة الجزائرية الحديثة المستقلة والتي تعود إلى فترة ما قبل 1962، أي المرحلة الاستعمارية باعتبار أن الشكل الثقافي، والنموذج الفكري له ما هو إلا مجموعة تراكمات حدثت ضمن سيرورة تاريخية معينة.

إعطاء الأولوية للتحليل السوسيولوجي والدراسة أنثروبولوجية والثقافية قبل الدراسة السياسية، أو الفلسفية أو التاريخية، وذلك لملاحظتنا وجود دراسات عديدة ومكثفة لتاريخ الجزائر الحديثة والمعاصر التي طغت عليها الدراسات التاريخية والقانونية والسياسية الخالية من الأبعاد الثقافية للظاهرة الاجتماعية.

في المقابل قلة الدراسات أنثروبولوجية والسوسيولوجية. وهذا علاوة على وجود علاقة بين ثقافة الشعب الجزائري العريقة بتراكماتها التاريخية Accumulation

historique التي شكلت ذاكرته الجماعية ومخياله الجمعي ورأسماله الثقافي الرمزي Capital culturel symbolique وبين مشاكل الصراع المعاصرة التي تعكس استمرارية التوجهات العامة للمواثيق والتي أسست لبناء المجتمع بمختلف مؤسساته وهياكله وبناه الثقافية وغيرها.

-أهداف البحث:

أي فرد من المجتمع الجزائري، يمكنه أن يلاحظ أن الجزائر تسير الآن في منعرج تاريخي اقتصادي يتميز بصراع ثقافي حاد، هذا المنعرج الذي أثر بشكل سلبي على البعد الثقافي لمسار المجتمع الجزائري، خاصة منذ بداية ما يسمى "العشرية السوداء" بداية الثمانينات، مرورا بأزمة 1988، أين تدخّل عامل الوقت وظهرت فئة جديدة من المجتمع (الشباب 75%) لم تعايش حرب التحرير ولا تؤمن بتلك الترنسدنتالية المتعالية التي توصف بها ثورة 1954، وإنما تؤمن بالملموس فقط (le concret) هذه الأحداث التي تجعل سبب الأزمة سياسي دون الرجوع إلى أصولها الثقافية وجذورها أنثروبولوجية واستخراج تراكماتها التاريخية التي تؤثر على الواقع الحالي. Racine anthropologique et fondement culturel d'une accumulation historique et ces effets réels.

كذلك ليس هناك مسألة طرح المجتمع الجزائري المعاصر الذي نشأ ضمن تناقضات داخلية، مع رفض فكرة المجتمع ضمن ظروف خارجية عنه متمثلة في اندماج وطني ضد الخطر الفرنسي... هذه المسألة وما تبعها من أحداث من أحداث الأساس يكمن الهدف في القيام بهذا البحث في نقطتين أساسيتين:

-الأهداف الخاصة:

إن محاولة معرفة ودراسة البيئة الثقافية للمجتمع الجزائري ليس من خلال المواثيق (الميثاق الوطني 1986)فحسب، ومدى تأثير فلسفة هذا الميثاق المعدل ستة 86 إنما كذلك آليات بناء هذا النظام الثقافي في وعي المواطنين؟ ولتحديد أطر استمرارية /قطيعة شرعية هذا النظام ككل مترابط؟ ما هو الأساس الأنثروبولوجي الذي يعطي صفة وعملية الرضى (Consentement) لهذه الاتجاهات الاجتماعية والثقافية

التي رسمها (ميثاق 1986)، هذا إن ثبت بصفة حقيقية هذه العملية من الرضا بهذه التصورات، كما سبق ذكره في الفرضيات المتعمدة. بمعنى محاولة معرفة المركبات الذهنية والسلوكية التي تسمح بمرور الخطاب الوطني الرسمي في الميثاق (1986)ومدى الرضا به والثقة النفسية فيه.

-الأهداف العامة:

ستتمثل في محاولة بيان أن هناك أصول ثقافية على أصول ثقافية على الباحث أن يرجع إليها في عملية الدراسة والتحليل والنقد وعدم الاكتفاء بالدراسات السياسية أو التاريخية أو الفلسفية.

ومن جهة أخرى كما قلنا في السابق نحاول في هذه الدراسة أن نبين الارتباط الوثيق في الدراسة الأنثروبولوجية لميثاق 1986 بصفة خاصة بين الطرح الأيديولوجي الفلسفي لمشروع التنمية الشاملة للمجتمع الجزائري وبين الطرح السياسي والاقتصادي له باعتبار أنه أي الميثاق المعدل 1986 من الميثاق 1976.

وعليه فإن من بين أهدافنا المنشودة أن المجتمع الحديث هو الذي ينشأ ضمن صراعات داخلية لا من أسباب خارجة عنه، فالاعتراف بالتناقضات والصراعات ضروري لإنشاء مجتمع حديث وعصري، وإلا كان الأمر يتعلق فقط بنظام اجتماعي سياسي فقط له شرعية يمررها بمرونة من خلال خطاباته ونصوصه ومواثيقه المفرغة من محتواها الاجتماعي والمنعدمة من أصلوها الثقافية.

-صعوبات البحث:

أثناء عملية البحث ابتداء بمحاولتي لوضع الإشكالية الكبرى والمنهجية العامة، وكذلك عند اقتراح الفرضيات لقد اعترضتني صعوبة من الناحية الابستمولوجية (والمعرفية) ثم أثناء البحث النظري واجهتني مشاكل منهجية خاصة فيما يخص تصميم الموضوع المتمثلة أساسا في ضخامة الجوانب التي يحتويها حيث تتعدد جوانب طرحه (نسبة إلى القضايا التي يعالجها الميثاق، الدولة، التنظيم الإداري، التنمية الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية...)الأمر الذي يجعل إمكانية تناوله عبر العديد من الزوايا (سوسيولوجية، السياسة، القانونية...) والمتمثلة كذلك

في أهميته لأننا نتناوله من خلال الزاوية الأنثروبولوجية الثقافية، لكن هناك نقص الدراسات المماثلة فالموضوع يكاد يكون بكر من هذا الجانب. وهذا ينعكس على نوع وعدد المراجع التي يمكن الاعتماد عليها وبالتالي:

غياب المراجع الخاصة التي تتناول بشكل أنثروبوسوسيولوجي موضوع المواثيق لأن معظم المواضيع المتوفرة ذات صبغة سياسية أو قانونية...وإذا وجدت فهي باللغة الأجنبية مما سيطرح لدينا صعوبة التعامل مع المصطلحات والمفاهيم المتوفرة لأنها نفقد معناها العلمي، الابستمولوجي بالترجمة.

-مشكلة الموضوعية:

باعتبار أن الموضوع ينبغي تناوله بالدرجة الأولى من جانبه الثقافي ولكنه مرتبط باعتبارات أيديولوجية (العلاقة بين موضوع البحث والباحث (تدخل الذاتية).

-مشكلة الوقت أي المدة الزمنية المحددة مما يدفعني إلى التخلي عن مجموعة من العناصر، مثل إشكالية الهوية، الأبعاد السوسيولوجية لحوادث أكتوبر 1988... على اعتبار أن الفترة الزمنية بين صياغة ميثاق 1986، وانفجار الأزمة قصيرة جدا (سنتين، حوادث 1988)غير أن هذا لن يؤثر على بنية البحث ما دام هناك ارتباط بالنص (الميثاق) وبالفترة الزمنية.

الفصل الأول

فلسفة الثورة الجزائرية

-المبحث الأول:*أوضاع الجزائر غداة اندلاع ثورة نوفمبر 1954.*

وصل الاستعمار الفرنسي في أوائل الخمسينات، من هذا القرن إلى قناعة خطيرة جعلته يجزم بأن وجوده، الذي ظل يعمل منذ الجنرال "دوبرمونت" 1830، و إلى الجنرال "ديغول" 1962، و مرورا بكل جنرالات فرنسا الاستعمارية، على فرضه و ترسيخه بالقوة فوق أرض الجزائر، قد أصبح أمرا واقعا، لا مجال للشعب الجزائري للإفلات منه، إنه الواقع الذي وجد ليبقى، و القاعدة، التي لا يمكن أن تعرف الاستثناء، إن هذه القناعة، على الرغم مما فيها من عجرفة و من مغالاة، لا تخلو على الرغم من ذلك من بعض الأسس الثقافية.

فقد بدت الجزائر في تلك الفترة، و كأنها قد استسلمت في النهاية، خاصة بعد الفشل الذي منيت به كل انتفاضاتها و ثوراتها المسلحة ضد المستعمر [أكثر من 130 ثورة و انتفاضة]ذلك هو المصير، و ذلك هو الواقع الذي أعده و الذي أوجده المستعمر فوق أرض الجزائر، و نعتقد أنه قد نجح في دفع الشعب الجزائري إلى ذلك الواقع الذي آل إليه منذ 1830 إلى غاية عشية نوفمبر 1954: شعب تم تهميشه بعد إخضائه على كل المستويات، و استعمار مصر بعد أكثر من أي وقت مضى على الاحتفاظ بكل خصائصه و أساليبه القمعية التي مكنته من اغتصاب هذه الأرض، و حرمان شعبها حتى من حقه في رفع صوته للتنديد بتلك الوضعية.

إن تلك الحالة التي آل إليها الشعب الجزائري ليست سوى النتيجة الطبيعية لاستعمار استيطاني عنصري، ظل منذ عودة الملكية1814 إلى غاية الجمهورية الخامسة 1958، يعمل على تجسيد مشروعه المعلن في تحويل الجزائر إلى إقطاعية برجوازية سندها الوحيد جيش الاحتلال، و دورهم فيها دور السادة، في مقابل دور الجزائريين الذي يجب أن يكون دور العبيد. كما صرح بذلك الجنرال هانوتو[1]*.

---

[1]* Ch. . R. Ageron -LALGERIE -ALGERIENNE –P-31

ومن خلال هذه الأوضاع، التي سنتطرق لها في هذا المبحث، يتبين لنا كيف تحولت كل ممارسات و شعارات المستعمر- على الرغم من اختلافها الظاهري، إلى أدوات لتحقيق ذلك الهدف المتمثل في" تمزيق العرب" الجزائريين كما صرح بذلك "نابليون جيروم" 1858 الحاكم الفرنسي العام في الجزائر.

لقد ظل الاستعمار الفرنسي يهدم منذ الأيام الأولى لتواجده في الجزائر، البنيات الاقتصادية للشعب الجزائري، و ذلك من خلال تطبيقه لكل سلبيات الاقتصاد الليبرالي الحديث [الضرائب...، الإحتكار...] دون تمكين الأهالي في الوقت نفسه من إيجابياته[حرية التجارة و الصناعة، و المنافسة، و الحصول على القروض و الآلات....إلخ]، لكل ذلك غابت عملية كل بناء اقتصادي أو صناعي جاءت في الجزائر.و لأننا لا نستطيع التوقف عند كل المظاهر الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية، التي كانت وراء تلك الوضعية التي وصل إليها الشعب الجزائري عشية نوفمبر 1954.و هي المظاهر التي سبق للعديد من الدراسات الوطنية و الأجنبية أن تناولتها بالعمق الذي تستحقه[1]* فإننا سنكتفي هنا بالإشارة لبعض جوانبها.

[1] * [3]CF. M n Kaddache : histoire du mouvement nationale, P-59EDIT BOUCHENE -1992

أ- الحالة الاقتصادية و الاجتماعية:

لقـد أدت عمـليات النهب و السلب الاستعماري للأراضي (الجماعية العرش، والخاصة) الجزائرية و هي العمليات التي بدأت منذ السنوات الأولى للاحتلال و التي لـم يـزدها قانون "فارنييه" 1873 إلا شرعية ،إلى تدهور خطير للوضعية الاقتصادية للشعب الجزائري[1].

فقـد بـلغت جملة المساحة الزراعية المغتصبة من الفلاحين الجزائريين سنة 1954، 15 مليون هكتار تقريبا، من جملة 21 مليون هكتار،ومساحة الغابات والمراعي والمغتصبة ما يقرب من 1 مليون هكتار .

و كـان من الطبيعي أن يؤدي ذلك الاغتصاب الاستعماري[2]للريف الجزائري الـذي كـان يضم سنة 1830...63.6٪ من الشعب الجزائري إلى إفراغ معظم مناطقه الخصـبة مـن أهلها الأصليين الذين دفعوا إلى الأراضي القاحلة حيث تنعدم الخصوبة والمياه...(كل الطرق المعبدة وكل السدود التي أقامها المستعمر ، كانت كلها في الشمال حيث أراضيه التي اغتصبها).

وإلى تدهـور بالـتالي للوضعية الاقتصادية للشعب الجزائري ، و هو التدهور الذي لم يزده انخفاض الإنتاج الزراعي و الحيواني و تسخير المستعمر...لتلك الأراضي الخصبة والمغتصبة للإنتاج لا علاقة له بالحاجيات المعيشية للشعب الجزائري[200 ألف هكتار خصصت لزراعة عنب النبيذ بصورة خاصة].

و مـا يفوقهـا لزراعة البواكير و مئات الهكتارات من الغابات والمراعي التي أعطيـت للشـركات الصـناعية الأوربيـة، مثل شركة الحلفاء و الفلين، السويسرية، والخشب الفرنسية...إلخ.

هكذا انخفض الإنتاج الزراعي في الجزائر سنة 1954 إلى 16 مليون قنطار من الحبوب مقابل 21 قنطار سنة 1908 .و إنتاج الزيت الزيتون إلى 200ألف هيكتوليتر سنة 1954 مقابل 500.000 هيكتوليتر سنة 1948 .

---

[1] M. Egreteau : Réalité da la nation Algérienne P.P 49-76-109.

[2] Ibid.

و الإنـــتاج الحيواني إلى 4.350.000 رأس غنم سنة 1954 بعد أن كان 8.200.000 رأس ســـنة 1871مو لقد استمر ذلك التدهور في الإنتاج الزراعي والحيواني في وقت كان لا يتجاوز (4.9.23.00 نسمة) سنة 1921 [1] و إذا أضفنا إلى كل ذلك العديد من الضـــرائب المـــرهقة المســـلطة على المزارعين الجزائريين دون غيرهم[2] و أعمال المصـــادرة المستعمرة لممتلكاتهم، و المضاربة بمنتجاتهم التي جعلت منهم المستدينين الأبديـــين، هذا و غيره يسهل علينا بالتالي فهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم البطالة في الـــريف الـــتي وصلت سنة 1954 إلى حد أصبح فيه 45٪ من الفلاحين الجزائريين لا يعمـــلون سوى 45 يوما في السنة الأمر الذي جعل دخلهم السنوي لا يتجاوز 22 ألف فرنك قديم !! و هذا مقابل أضعاف ذلك بالنسبة لدخل المستعمر.

بذلك تزايدت الهجرة الريفية نحو المدن الداخلية الجزائرية الكبرى و هي الهجرة الـــتي وصـــلت سنة 1954 إلى ما يقرب من المليون نسمة[3] ، مقابل 800.000 سنة 1930 و إلى 300.000ألف مهاجر إلى الخارج في نفس السنة 1954[4].

و نـــتيجة لهذا كان من الطبيعي أن تنعكس آثار تلك الوضعية الاقتصادية على الوضـــعية الاجتماعية للشعب الجزائري و أن تؤدي بالتالي إلى هزات عميقة و عنيفة لمختلف هياكله.

فقـــد أدى كـــل ذلك إلى تدهور خطير في المستوى معيشة الشعب الجزائري، تدهور يذكرنا بتلك الكارثة الديمغرافية (1867-1868) و بتلك الأوبئة التي تلتها والتي أدت ســـنة 1954 إلى ارتفـــاع نســـبة الوفيـــات [194 حالة وفاة من بين كل 1000 جزائري].

و إذا كان الشعب الجزائري قد تجاوز تلك الكارثة الديمغرافية الجديدة التي ظلت تهـــدد حـــتى ســـنة 1954 بالانقراض فإن ذلك راجع أيضا إلى تزايد نمو الديمغرافي (2.85 ٪) ســـنة 1954 [5]مـــن جهـــة...و من جهة أخرى إلى حرص المستعمر على

---

1 : M. Egreteau : Réalité .....pp 110.113.

2 : Ch . R. Ageron : Hist de l'Algérie , cout PP. 76-77.

3 : Ch . R. Ageron : Hist de l'Algérie , cout pp. 81-82.

4 : Ch . R. Ageron : Hist de l'Algérie , cout pp. 79.

5 : Ch . R. Ageron : Hist de l'Algérie , count p. 79.

الإبقـــاء عـــلى جـــزء من الشعب الجزائري في حالة صحية تمكنه من الاستمرار في تسخيره للعمل لصالحه[1].

هذه صورة موجزة عن الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية للجزائر عشية اندلاع الثورة التحريرية 1954 .

و هي الصورة التي يلخصها لنا أحد المؤرخين الفرنسيين المعاصرين فيما يلي: "لقـــد بـــدت الجزائـــر سنة 1954 فريسة للصعوبات غير قابلة للحل: فاستحواذ أقلية اســـتعمارية على الأرض..وضعف الاستثمارات ،و غياب سوق داخلية و انعدام أي سياســـة اقتصادية مستقبلية، كانت كلها تؤكد و تسهم في استفحال الأزمة التي ازدادت مأساة بفعل التزايد السريع للسكان المسلمين، و تدهور مستوى حياتهم"!![2].

ب - الوضعية الثقافية:

يؤكـــد "توكفيل" في تقرير مشهورله سنة 1847 حول الدمار الثقافي الذي أحدثه المســـتعمر فـــي الجزائر ، فيقول: " في كل مكان وصلنا إليه سلبنا مداخيل المؤسسات الخيرية و الدينية، المخصصة للفقراء، و التعليم و حولناها على استعمالاتها المألوفة" لقـــد حطمنا المؤسسات الخيرية و أهملنا المدارس، و حاربنا أماكن التعليم، لقد إنطفأت الأضواء في كل مكان حولنا، و توقف توظيف رجال الدين و القانون المسلمين.

بمعنى آخر أننا جعلنا المجتمع الجزائري أكثر بؤسا، و أكثر جهلا و همجية مما كان عليه قبل أن يعرفنا"[3]

إن هـــذه الشهادة ، التي نجد مثلها عند العديد من المؤرخين الفرنسيين الآخرين الذيـــن سبقوا "توكفيل" أو الذين تلوه، تكفي وحدها لبيان مدى حدة التدمير الذي أصاب الثقافة العربية الإسلامية في الجزائر على يد الاستعمار الفرنسي."

ذلـــك أن الهـــدف الاستعماري الذي ظل واحد من ذلك الوقت و حتى آخر يوم لوجوده في الجزائر، هو محاولة محو كل أثر من ملامح الشعب الجزائري من شأنه أن يهـــدد ذلـــك الواقـــع الذي فرضه عليه ، و الذي لا يمكن أن يستمر إلا بتجديد الشعب

---

[1] : J. P sautre : preface des damées de la terre in.....

[2] : Ch R. Ageron . Hist. de l'Algérie . cout p 84.

[3] : Ibid .

الجزائري لا من أرضه فحسب، بل و من ذاكرته و هويته و انتمائه العربي الإسلامي كذلك.

لقد حارب الاستعمار الفرنسي بشدة الثقافة العربية الإسلامية و مؤسساتها ورجالاتها، ذلك ما يؤكده على أي حال عدد المدارس التي كانت قبل الاحتلال أكثر من 50 مدرسة و ثلاثة ثانويات و حوالي 2000 تلميذ ، إضافة إلى 30 زاوية مشهورة والتي أصبح عددها بعد ذلك الاستعمار لا يتجاوز المدرستين....إن نفس الحقيقة تصدق، بنسب متفاوتة على كل قرية أو دشرة جزائرية.

من هنا يكمن .... ذلك الهدف لتلك المعاهد و المدارس و الكليات بما في ذلك المدراس العربية الفرنسية الثلاث التي أنشأها سنة 1850 ،في كل من قسنطينة والجزائر و تلمسان، والذي تمثل في تخريج إداريين و مهنيين بسطاء يكونون في خدمة الآلة الاستعمارية و احتياجاتها المختلفة و في الوقت نفسه العمل على زرع بذور تقسيم المثقفين الجزائريين إلى معربين و مفرنسيين، بعد أن فشل في تقسمهم سياسيا و طائفيا.

غير أن الشعب الجزائري نجح في النهاية و من خلال قيامه بعملية تثقيفية لنفسه بنفسه عن طريق تلك المدارس الأهلية العديدة التي راح ينشئها، خاصة منذ الثلاثينات من هذا القرن، و من خلال صحافته الوطنية، و كذلك من خلال تلك البعثات التعليمية إلى الدول العربية و الإسلامية، و من خلال تعلمه في نفس الوقت لغة المستعمر وثقافته.

و من هنا فإن الشعب الجزائي، إذا كان قد قبل في النهاية بعضا من ثقافة المستعمر، فإن ذلك راجع إلى إدراكه ضرورة التكيف الجدلي اتجاه....النظام الاستعماري[1].

[1] : Ch . R . Ageron : Hisrt de l'Algérie .

و لعـــل أصدق من يصور لنا مدى أبعاد ذلك الدور الذي لعبته لمقاومة الثقافية للشـــعب الجزائري..ضد المستعمر، هي هذه الشهادة التي تؤكد بأن : الاحتلال الثقافي الذي عمل المستعمر منذ "نابليون الثالث" و "جونفيري" خاصة، على ترسيخه من خلال المدرســـة الفرنسية قد فشل حيث أن أطروحة المهزوم : "قد ظلت تولد لدى المستعمر خوفا أقوى من ذلك الذي ولدته لدى المستعمر (أي الشعب الجزائري)الذي لم يقر أبدا في أعماقه الداخلية بتلك الهزيمة "[1]

[1] : Y- Turin : Affrontements culturels pp 139- 141.

المبحث الثاني: البعد الإجتماعي للحركة الوطنية.

كان لاستيلاء المعمرين الفرنسيين على الأراضي الزراعية في الجزائر [خصوصا أراضي العرش ، مصادرة أراضي الأهالي الضرائب كما سبق ذكره في المبحث السابق] - أثرا كبيرا في تغيير هياكل البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

حيث كان الشعب الجزائري يعيش في وضعية أقرب إلى النظام القبلي منها إلى النظام الحكومي .

إضافة إلى تجنيد عدد كبير من الشباب الجزائري في صفوف قوات الفرنسية... كل هذه العوامل ساعدت على تبلور الوعي السياسي لدى الشعب الجزائري و الذي غدا يؤمن بمبادئ[1] الحركة الوطنية، في هذه الفترة كانت الاحتفالات بالذكرى المئوية لاستعمار فرنسا للجزائر، وراء تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين .

كما تأسست جبهة أحباب البيان و الحرية و التي كانت استمرارا لجمعية الأعيان و البيان الجزائري ردا على قرار 7 مارس 1944 الذي اتخذته الحكومة الفرنسية من خلال محاولة إحياء فكرة الإدماجية التي تضنها مشروع "بلوم فيوليت" سنة 1936 الفاشل.

إن استمرارية نضال الشعب الجزائري ضد الاستعمار منذ مجازر 8 ماي 1954 أدى في النهاية إلى ميلاد جبهة التحرير الوطني في أول نوفمبر 1954 من خلال البيان الذي نشرته و القطيعة التي أحدثها مع الماضي و مع النضال السياسي للحركة الوطنية و التي كانت لسببين هما:

1) -عجز الاستعمار الفرنسي على دمج كل الطاقات الجزائرية ضمن نظامه الكولونياني[2] فرغم السياسات الإصلاحية التي حاول المستعمر تطبيقها طوال فترة احتلاله، نجد أن الشعب الجزائري عنى طويلا، من أزمة متعددة الجوانب انعكست مباشرة على بناه الاجتماعية و الثقافية و التي أدت إلى تشويه مورفولوجيته مع تهميشه السياسي لتدعيم أطروحة الجزائر الفرنسية.

---

[1] عمار قليل : ملحمة الجزائر الجديدة دار البعث 1991 ص 103.

[2] : M T Bensaâda ; le régime politique Algérienne ENAL – Alger p 21.

2) –تأكد العجز المادي للحركة الوطنية المشكلة من طرف التيارات الفاعلة عن تحقيق مطـــالب الشـــعب الجزائـــري عن طريق الكفاح السياسي الغير مجدي، خاصة مع حزب الشعب الجزائري PPA الذي أعيد تكوينه في عام 1946 بإسم حركة الإنتصار لـــلحريات الديمقـــراطية M.T.L.D ، و الأزمة التي عرفها و تكوين المنظمة السرية (OS) ثم اللجنة الثورية للوحدة و العمل (CRUA) أدى إلى تكوين جبهة وطنية موحدة مـــن أجل الكفاح المسلح ، ذلك ما تؤكده هذه الفقرة من بيان أول نوفمبر 1954 : "إن حركتـــنا وفقـــا للمبادئ الثورية ليست موجهة ضد أحد إلا الاستعمار الذي هو عدونا الوحيد الأعمى الذي رفض دائما أن يمنحنها أدنى حرية....."[1]

[1] تصريح بيان أول نوفمبر 1954 النصوص الرسمية لجبهة لتحرير الوطني سنة 1972.

المبحث الثالث: جبهة التحرير الوطني و منطلقاتها الإيديولوجية

أ- طبيعة الجبهة(FLN):

يعتبر إجتماع لجنة 22 النواة الأولى[1] لجبهة التحرير الوطني ،حيث تم فيه الإتفاق على الشروع في الثورة المسلحة، فقد تم فيه انتخاب "محمد بوضياف" (كمسؤول وطني) و الذي كلف آنذاك بتنفيذ قرار المجتمعين.

و قد حضر هؤلاء الأعضاء بسرية تامة لثورة أول نوفمبر و التي أعلنوا فيها ومن خلال أول نوفمبر عن الميلاد الرسمي لجبهة التحرير الوطني (FLN) و مثلما يلاحظ فإنه يغلب على مؤسسي جبهة التحرير الوطني، تكوينهم العسكري الذي كان موجها إلى العمل المسلح العلني، و منه يمكن أن نصفهم أنهم كانوا رجال عمليون أكثر منهم مثقفين بالإضافة إلى ظروف نشأة الجبهة و ظروف تطورها الحربية وهي التي جعلت منها كيانا صعب التحديد، فهي عبارة عن مزيج معقد ،حزب و أمة ودولة وجيش في نفس الوقت.

- طبيعة الجبهة بين 1954-1956 حزب الثوار ؟

منذ نشأتها سنة 1954 إلى غاية مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 ، لم تعرف جبهة التحرير الوطني أي تنظيم قانوني و مؤسساتي، ذلك أن مؤسسي الجبهة كانوا أمام خيار صعب حيث إظطرت مجموعة لـ 22إلى الاختيار بين حلين، حسب تعبير أحدهم: "التنظيم أولا، ثم إعلان الثورة أو إعلان الثورة أولا ثم التنظيم،و قد كانوا مضطرين لإختيار الحل الثاني،خاصة بعد اندلاع المقاومة المسلحة ضد المستعمر الفرنسي في تونس ، لذا فإن أول تنظيم عرفته الجبهة كان في مؤتمر الصومام ، فماذا كان بين 1954-1956 ؟

بالرجوع إلى ظروف نشأتها و إلى بيان أول نوفمبر يتبين لنا أنها لم تكن جبهة لا بالمفهوم التقليدي و لا بالمفهوم الذي ساد بعد 1956.

---

[1] SLIMANE CHIKH : l'Algérie en années op – cit p 89.

و هذا ما تؤكده المادة الأولى من القانون الأساسي للجبهة التي تنص على أن : " جبهة التحرير الوطني هي منظمة الشعب الجزائري الذي يكافح في سبيل تحرير الجزائر من النظام الاستعماري، و إقامة دولة جزائرية مستقلة" [1]

وكذلك ديباجة هذا البيان التي ورد فيها : "يجب على جبهة التحرير الوطني التي حققت وحدة القوى الحية في الشعب ، هذه الوحدة التي بينت بواسطة المشاركة لواعية لكل الجزائريين أن تسهر على تثبيت هذه الوحدة من أجل القيام بدورها التاريخي و تحقيق أهداف الثورة "[2] .

و بالرغم من ذلك فإن جبهة التحرير الوطني لم تكن تدخل تحت شكل من أشكال الحزب الواحد المعروفة كما أنها لم تكن حركة إيديولوجية، أو حركة إسلامية، غربية أو ليبرالية، و لا هي بالحزب الطبقي[*]و لا هي بالحزب الأرستقراطي المحافظ[*] بل هي تنظيم ثوري ديمقراطي يتميز بالانخراط الحر في صفوفه، إذ أنه مفتوح، و يسعى إلى مشاركة جماهيرية و شعبية واسعة فيه، بالإضافة إلى أنه يعتمد في تنظيمه على مبدأ أساسي يحفظه من الديكتاتورية و السلطة الشخصية و هو مبدأ القيادة الجماعية، الأمر الذي يجعل الباحثين يصفونه بـ" الحزب، الأمة " هذه الخصائص تجعل كل الشعب جبهوي خاصة و أن الجبهة قد أعطت لنفسها، منذ أول مؤتمر بالصومام في أوت 1956 ،بنية شبه دولية [بداية التدويل] حيث أسفر هذا المؤتمر عن إنشاء المؤسسات الدستورية الأولى للدولة الجزائرية الحديثة[3] كما وضع أسس الإدارة الجزائرية، و نظم الجيش، وجدد إستراتيجية الجبهة من خلال برنامج الصومام، خاصة في تأكيده على أولوية الداخل على الخارج ، و أولوية السياسي على العسكري، لكن رغم هذا فإن جبهة التحرير الوطني لم تكن حزبا بل كانت السلطة العمومية التي تمخضت عنها المجموعة الوطنية و التي حكمت البلاد باسم الشرعية

---

[1] القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني – النصوص الأساسية لـ ج . ت . و 54-1962 نشر قسم الإعلام و الثقافة ص 105.

[2] نفس المرجع . ص 105

[*]: الحزب الطبقي : طبقا للتصور الماركسي.

[*] : الحزب المحافظ : مثل الحزب الفاشي.

[3] : من بين هذه المؤسسات الدستورية : المجلس الوطني للثورة كسلطة تشريعية ، لجنة التنسيق و التنفيذ كسلطة تنفيذية

الـــثورية، حوالـــي أربعـــة عقـــود مـــن الزمن قبل و بعد الاستقلال إلى غاية صدور دستور1989[1] ،الذي أقر التعددية الحزبية باسم الديمقراطية.

وهـــذا مـــا يتفق عليه أغلب الباحثين من أن الجبهة كانت "تنظيما سياسيا شاملا" وكـــانت "ســـلطة عمومية " الأمر الذي كان يبشر بنظام الحزب الواحد، بل نستطيع أن نضـــيف إلى ذلك، أن الوضع كان يبشر بمستوى الدمج الذي عرفه التطور الدستوري للجزائر بين الدولة و الحزب في مجال تنظيم السلطة العليا منذ الاستقلال حتى دستور 1989 ، و كذلـــك دور المؤسســـة العسكرية في هذا التطور، حيث لا يجب أن ننسى النشـــأة العسكرية للجبهة الأمر الذي لم يهمله القانون الأساسي للجبهة- السالف الذكر- الـــذي ورد فـــي مادته الثالثة: "إن جيش التحرير، يعد جزأ لا يتجزأ من جبهة التحرير الوطني و كل مناضل في الجبهة قابل لأن يكون جنديا"[2] ،ذلك ما أكده بعض الباحثين بقولهم أن : "الجبهة كانت حركة أساسية، همها الأساسي هو أن تبقى و تستمر ، و هي منشغلة بالمقاومة المسلحة، أكثر مما هي منشغلة بالفعالية الإيديولوجية".

إن هـــذا الدمج الشديد بين مختلف مؤسسات الجبهة التحرير الوطني جعل من هـــذه الأخيـــرة مجـــرد أداة إدارية للتسيير، وكان من آثار هذا التداخل على المستوى الداخـــلي تجريد جبهة التحرير الوطني من مسؤولياتها لصالح جيش التحرير ، و بفعل الحرب إلغاء الجبهة عمليا " [3]

و نكـــرر أن نفـــس الشـــيء عرفه كامل التطور الدستوري منذ الاستقلال إلى غاية 1989.

---

[1] : حسب – اعتقادنا الشخصي.

[2] : النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954- 1962. نشر قسم الإعلام و الثقافة ص 86.

[3] : عبد الله شريط : مع الفكر السياسي الحديث و المجهود الإيديولوجي في الجزائر . المؤسسة الوطنية للكتاب 1982 ص 74 .

ب- التصورات الايدويولوجية لـــ جبهة التحرير الوطني(FLN):

مـــع أواخر الأربعينات، و بداية الخمسينات حدثت هوة أو إنفصام بين الجماهير الشـــعبية، و قيادات الحركة الوطنية،[1]و من ذلك ولدت جبهة التحرير الوطني انطلاقا مـــن هذا التفاوت بين الحركة الوطنية و الواقع الاجتماعي الذي تزعم أنها تعبر عنه، وهو التفاوت الذي تسبب في أزمة الحركة.

إن المناضلين الذين أسسوا جبهة التحرير الوطني، قد ثاروا ضد جمود و انتظار الأحـــزاب، و ليـــس ضـــد ضـــيق و ضعف مشروعها السياسي المتمثل في المطالبة بالاستقلال التام.[2]

فهم لم يأتوا "بثقافة سياسة جديدة"، و حتى البعد الثوري نفسه ليس بجديد ذلك أن فكـــرة الـــلجوء إلى العنف المسلح تولدت نظريا في الحركة المصالية منذ 1945 وترجمت مؤسساتيا في المنظمة السرية.

"إن جـــبهة التحرير الوطني بفتح أبوابها مثلما جاء في بيان أول نوفمبر:"إلى كل الشـــرائح الاجتماعية، و إلى كل المواطنين من كل الأحزاب بغض النظر عن مختلف الاعتـــبارات الإيديولوجية، قد نشطت الحركة الوطنية ، و لم تجددها ، حيث أخرجتها من الطريق المسدود، لكن الهدف السياسي بقي هو نفسه و لم يتغير (الاستقلال). "[3]

إن الطـــبيعة المتناقضة أو المتضاربة للجبهة متأتية من كونها جبهة مكونة على أســـاس جبهوي أي أنها جبهة طبقات، و من جهة أخرى كانت الجبهة تستلزم دفع كل الجماهيـــر في صراع مسلح شامل و عام، هذا ما يفسر ضعف الجبهة الإيديولوجي ونقص الإنسجام على المستوى التنظيمي.

---

[1] : يشير بيان أول نوفمبر 1954 نفسه إلى مسألة التفاوت بين الجماهير و القيادات .

[2] Camau (M) :l'évolution du droit constitutionnel en Algéric- 1962-1972 In jaharblich des offentlichen riechts der gergen wart new foly band 1974 Tihinger p 142.

[3] Camau : l'évolution ...op cit p. 142.

فضـــيق البرنامج السياسي للجبهة ، كان يتماشى مع نشر إيديولوجيا فضفاضة غيـــر واضـــحة المعالم، ذلك أن مطلب الاستقلال و إن كان يحوز على الرضا و تقبل المجـــتمع، كان له مدلول خاص بالنسبة لكل مكون من مكوناته، ذلك أن هذا الاختلاف زاد حدة ، لأن عبئ الحزب لم يقع على كل المكونات بالتساوي، ففكرة الاستقلال كانت تجمع الجميع و تفرقهم في نفس الوقت.

ومن الملفت للانتباه أن الأمر تطلب عشية الاستقلال أن تضع الجبهة أول نص نظـــري فـــي تاريخها وهو برنامج طرابلس الذي تمت المصادقة عليه بالإجماع، في الوقت الذي كان يحدد فيه المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الديمقراطية الشعبية ، انطلاقـــا من تحليل المضمون الاجتماعي لحركة التحرير الوطني ، وهو إذ يبرز دور الفلاحيـــن و العمال بصفة عامة، يخفي الدور المهمين للبرجوازية الصغيرة[1] فيما بعد ســـيتحول مشروع طرابلس إلى مرجع مشترك لكل الشرائح المتصارعة حول السلطة دون أن يكون قادرا على الفصل بينها.[2]

و بالإضافة إلى هذه المعطيات الاجتماعية و البنيوية التي تفسر بعمق المشكل المطروح، هناك سبب آخر عملي وهو أن الخلافات التي كانت سائدة بعمق بين مختلف الأحـــزاب قبل بداية الثورة لم يكن من الممكن تجاوزها بمشروع اجتماعي و مفصل، وبتصـــور معين للسلطة و كيفية تنظيمها لأن ذلك سيفتت الجبهة، و هذا ما حدث فعلا بعـــد وضـــع مشروع طرابلس، و تسبب في أكبر أزمة سياسية عرفتها الجزائر على أبـــواب الاســـتقلال حـــول مسألة السلطة، إذ كان من الحتمي أن يكون العامل الوحيد لـــتوحيد كافـــة القوى، هو جمعها حول ما تتفق عليه و هو الكفاح من أجل الاستقلال التام.[3]

---

[1] : منذ ذلك الوقت عملت كافة المواثيق الوطنية إلى غاية الميثاق الوطني 1986 و كذلك الخطاب السياسي إلى غاية أزمة 1988 على إعتبار الفلاحين و العمال يشكلون القوى الأساسية للثورة و تعطيهم مكانة خاصة . و تعمل الجبهة على حماية مصالحهم و تمثيلهم حتى في ظل غياب تلك القوى.

[2] Camau : l'évolution ...op cit p. 142.

[3] : يبرر مشروع طرابلس الضعف الإيديولوجي بقوله : " أنه لا توجد إيديولوجيا جاهزة، بل هناك جهد إيديولوجي ، و خلاف مستمر " كما يرى أن الثورة كانت كافية لسد هذا النقص، حسب تعبير الدكتور ع. الله شريط بمرجع سابق .

لكن إذا كانت الفكرة الأساسية، "أن الجزائر لن تكون من إنجاز حزب ما، ولكن مـــن إنجاز كل الجزائريين "، و هي الفكرة التي عبر عنها بيان أول نوفمبر 1954[1] باعتـــبارها هـــدف أساسي، لكن هدف الثورة آنذاك كان هو الاستقلال الوطني لكن مع أدنى من القيم و الأسس الإيديولوجية و هي:

1- "إقامـــة الدولـــة الديمقـــراطية الاجتماعية المستقلة، ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية"

2- احترام كل الحريات الأساسية دون تمييز في العرق أو الدين.

تضـــمن البيان أيضا التصميم على تحطيم النظام الاستعماري و عبر في الختام عن معاداة الإمبريالية.

فـــالملاحظ إذن، عـــن الـــبيان أنه لم يهمل ما عاهدناه عن الحنكة المصالية من رصيد وتراث ثقافي وإيديولوجي.

أما برنامج الصومام فقد أكد وحدة الهدف، أي الاستقلال الوطني ، بإعادة إقامة دولـــة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية و اجتماعية و ليس ملكية أو تيوقراطية كمـــا أكد على ضرورة مراعاة دور الفلاحين، و العمال، إلى جانب ذلك أدان المطالبة والحزب الشيوعي و الإيديولوجية الإدماجية.

و الـــذي لا خلاف فيه أن فضل مؤتمر الصومام يكمن في تنظيمه للثورة، و في وضعه للمؤسسات الأولى للدولة الجزائرية، بعد أن ترسخت أقدام الثورة المسلحة، بدأ التحضـــير شيئا فشيئا لثورة جزائرية شاملة، ليست في مجال التحرير فقط، و إنما هي "الثورة الديمقراطية الشعبية" ،حيث بدأ تحديد معالم هذه الثورة الاجتماعية، المتمثلة في محاربة الاقتصادية و الإمبريالية، و في أن الحكم من الشعب و إليه.

هـــذه الأفكار نجدها مطروحة بعمق و وضوح في مشروع طرابلس بخصوص مرحلة الاستقلال، و ستغلب شيئا فشيئا المسحة الاشتراكية في ميثاق الجزائر(1964).

---

[1] : بيان أول نوفمبر 1954، صاغه تسعة رجال و هم: آيت أحمد ،بن بلة، بن بولعيد، بن مهيدي، بيطاط، بوضياف، ديدوش، خيضر .كرهم، و هو يعبر عن وحدة الجزائر من خلال : الجغرافيا و الهدف و الفكر و الثقافة..

مهما كانت الأفكار و التصورات الأساسية لجبهة التحرير خلال مرحلة الثورة، مثـــلما يلاحظ أحد الباحثين فإن مؤسسي الجبهة بتركيزهم على تجنيد كل الطاقات من أجـــل العمل العسكري بدون تفكير كبير فيما يكون عليه مجتمع ما بعد الاستقلال ، قد أدى بهـــم ذلك إلى توسيع الثورة المسلحة و تفضيل الجوانب التقنية المتعلقة بها، على حساب الجوانب السياسية بالتالي تفضيل بناء الجهاز العسكري ، على بناء الحزب، أي على بناء الجهاز السياسي...."[1]

ج- مشروع بناء الدولة الوطنية في الجزائر:

إن الـــتفاعل الذي وجد بين التيارات السياسية الجزائرية المختلفة أدى إلى نشوء نظام سياسي جديد ،و الذي ارتكزت عليه الدولة الجزائرية المستقلة في تكوينها ، حيث تعود جذوره إلى فترة الحرب التحريرية [1954-1962]، هذا ما يدفعنا إلى القول أن التفاعل ليس داخليا فحسب، بل كذلك بين هذه التيارات ، و بين الاستعمار الفرنسي من جهـــة، و من جهة أخرى بين الحركة الوطنية و المجتمع الجزائري و نواحي أخرى تتعلق بالوضع التاريخي و السياسي كما كان يظهر في العلاقات الدولية.

إن الـــبعد الثقافي في الجزائر بصفة عامة، أثناء الحرب اتصف بالاتجاه المضاد للاســـتعمار ، كعـــدو واحد لجميع الجزائريين، و من خلال طابع المؤسسات السياسية لنظام الدولة ، كذلك من خلال الوظائف التي تؤديها في المجتمع.

و الـــتي عبرت بوضوح عن الاتجاهات الثقافية في مواثيقها و أبعادها المختلفة. إذ لـــم نقل بدءا ببيان أول نوفمبر 1954، و مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ،و كذا بـــرنامج طرابـــلس إلى غاية الميثاق الوطني 1986 وهو موضوع الدراسة التي بين أيديـــنا، و بالـــتالي يمكن دراسة هذا المشروع [لبناء الدولة الوطنية] ،و الذي ترجمته المواثيـــق الجزائـــرية باتجاهاتـــه و أبعـــاده المختلفة بشكل أنثروبولوجي، ثقافي أو ميكروأنتروبولوجي من خلال الأبعاد المختلفة:

[1] Harbi (M) : le F.L.N mérage et réalité , ed, jeune Afrique , 1980, p. 125.

1-معرفة المؤسسات و تركيبتها الهيكلية، و محاولة معرفة أبعادها الإجتماعية، و هذا ما يسمى بالطابع الهيكلي التنظيمي .

2- الطابع الوظيفي : الذي نعرف من خلاله [الوظيفة] التي كانت تؤديها كل مؤسسة ، بتفاعلها مع الواقع الاستعماري، و إشكالية أولوية الأدوار، و من هنا يمكن معرفة أي الطابعين كانا غالبا على النظام، سياسي أم عسكري دائما في المرحلة الزمنية الأولى 1954 -1962.

علما أنه تم إنشاء مؤسسات سياسية، عسكرية، إدارية بعد أول مؤتمر لجبهة التحرير الوطني في 20 أوت 1956 ، مؤتمر الصومام.

و بالتالي يمكن طرح الإشكال التالي:

كيف انغرست و تطورت مجموعة المعايير و المقاييس التي أسست لكيان الدولة الجزائرية فيما بعد ؟؟

و التي تؤسس لأجزاء تلك العلاقة، بإستمراريتها و قطيعتها بين المجتمع والاتجاهات المختلفة لنظام الدولة بعد 1962.

و ما هي أنواع الشرعيات و الأسس الثقافية التي كان يرتكز عليها هذا النظام، في تعامله مع الواقع الاستعماري و مخلفات هذا الواقع؟

إن مشروع بناء دولة وطنية، تكون ذات سيادة ، تحكمها قوانين، و تكون علاقاتها بالمجتمع علاقات وطيدة، تحكمها روابط قائمة على أساس احترام الحقوق المدنية لأفراد ، و حق المواطنة، و تلبية مطالبهم، بالإضافة إلى إحترام الحريات الفردية ، و منه كانت إيديولوجية السلطة السياسية ، تتمحور حول الإهتمام بالفئات الاجتماعية المهمشة، التي شكل الأغلبية والتي كانت بمثابة قوة اجتماعية فعالة، في حركة التحرير الوطني، و هذه الفئات هي فئة العمال و الفلاحين.

لكن بعد الاستقلال انقلبت السياسة و المفاهيم، بعدما كان التركيز على مجتمع الريف و الفئات المهمشة، أصبح عكس ذلك بحيث أصبح الاهتمام يتركز على الفئات البرجوازية، ذات المصالح المشتركة مع بعض أطراف السلطة السياسية مما صاحبه إحتكار للسلطة السياسية من قبل أقلية باسم الشرعية التاريخية والثورية أي أن السلطة

أصبحت تنتج عكس إيديولوجيتها، و هذا ما أدى إلى نشوء قوى اجتماعية تعارض هذا المشروع الذي كان في أساسه معارض للمصالح الخاصة .

بمـــا أن الـــبعد الاجتماعي للدولة الجزائرية في بيان أول نوفمبر 1954 واضح "الدولة الديمقراطية الاجتماعية المستقلة ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية" كانت هذه الدولة هي المبتغى بعد تحرير الأرض.

هـــذه الدولـــة موجودة ،لكن إطارها معلوم و سياقها غائب "علم الإطار و غيب السياق"[1] ، فهل هذه الدولة ديمقراطية؟ و هل هي اجتماعية؟ و هل هي مستقلة؟ و هل تعمل في إطار المبادئ الإسلامية...؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة بكل موضوعية هي بداية التقويم الحقيقي لمسار المجتمع الجزائري ؟

لقـــد فهمت الدولة الاجتماعية عقب الاستقلال ، و مع رواج مفهوم الاشتراكية، ولأســـباب متعـــلقة بموقف القطب الاشتراكي من الثورة على أن الاشتراكية خيار لا رجعة فيه كما كانت الديمقراطية المركزية هي المفهوم الذي أعطى للدولة الناشئة.

وعندما تغيرت أوضاع العالم، و إنهار المعسكر الاشتراكي ، أصبح للديمقراطية مفهـــوم آخـــر هو التعددية الحزبية، كذلك أخذ بيان أول نوفمبر 1954 تفسيرا جديدا، حيث انقلبت الدولة إلى جمهورية، و الملفت للانتباه أن مصطلح الجمهورية، ليس محل إجمـــاع هـــو الآخر عند الطبقة السياسية في الجزائر: " فالجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم تفتقد إلى أحد عنصري الدولة، فأما الجهاز الإداري فموجود، أما الجهاز السياسي و هـــو شـــرط مهم لقيام الدولة، فمنعدم من منظور عناصر الدولة العصرية، ثم أن النظام الجمهوري غائب في الحقيقة ، لأن ما نعرفه عن هذا النظام، هو أن يكون مبنيا عـــلى أســـاس المســـاواة بيـــن الأفراد، في الفرص، و توفر روح المواطنة، و هذان العنصران غائبان أو عن عمد ."[2]

و بهـــذا أصبح مصطلح الجمهورية هو آخر دلالة على عدم توافق سياسي"[3] –حسب تعبير حسين آيت أحمد–.

---

[1] جريدة الرأي –مقال ل حسين آيت أحمد – العدد ؟ - الأربعاء 4 نوفمبر 1998 .

[2] جريدة الرأي – اليومية- الأربعاء 4 نوفمبر 1998- العدد ؟.

[3] نفس المرجع .

كما أنه في الوقت الذي يرى فيه جانب من الطبقة السياسية أن عبارة " في إطار المبادئ الاسلامية " رسم لإطار عام لكيفية بناء الدولة الوطنية، و نظامها السياسي ، وتنظيم المجتمع ضمن إطار حضاري محدد المعالم، يرى جانب آخر أن هذا المصطلح لم يكن إلا للتمييز في الكفاح المسلح عن الاستعمار المسيحي لا غير، و من ثم فلا أثر لهذا المصطلح في النظام السياسي ، و نوعية الدولة عقب الاستقلال.

"من هنا تلك الشعارات التي المتناقضة منذ نهاية الثمانينات و التي تدعي أنها لا تفعل سوى العودة إلى روح نوفمبر".[*]

تلك هي بصورة مختصرة الدولة في فلسفة نوفمبر 1954، و تلك هي كذلك مقارباتها، التي لا تزال تناقضاتها، تغدي منذ ما يزيد عن الأربعين سنة، الأزمات التي شهدتها الجزائر، و التي كان أخطرها الأزمة التي مضى عليها اليوم، أكثر من سبع سنوات، أعنفها و أخطرها جميعا، لأنها كانت ولا تزال أزمة صراع بين الشرعية التاريخية و الثورية و بين الشرعية السياسية و الديمقراطية.

إن هذا التباين الواضح في الرؤى والإتجاهات هو الذي شكل بإستمرار منبع الخلافات الاجتماعية و الصراعات الثقافية و السياسية في الجزائر، لكن و من جهة أخرى :"شكلت تلك الثورة أمجد صورة بطولية، كما كانت تلك الفلسفة ورائها، تطابق شعب مع الحرية ، و كقفزة نوعية على مستوى التاريخ، فإنها قد شكلت المنطلق الإيديولوجي و الروحي للمجتمع الجزائري الجديد...".

" لكل ذلك أصبحت تلك الثورة و تلك الفلسفة التي أسست لها بمثابة الممر الإجباري لكل محاولة لفهم أو لبناء أي شيء في جزائر اليوم."[1]

[*] : حسب تعبير الأستاذ بخاري حمانه – من خلال مؤلفه فلسفة الثورة الجزائرية.

[1] R. Malek : tradition et révolution o.p . cit . p, 136.

- خاتمة الفصل الأول:

إن عمق الارتباط في كل مشروع ثوري يتمثل في مدى إستمرارية العلاقة بين الفكـــر و الواقـــع، هذا الارتباط الذي لا يجعل الفكر يتوقف عند واقعه المرفوض بل يتجســـد بعمـــق معطياته لكي يخرج بقطيعة موضوعية مع هذا الواقع، و بوسائل كفيلة بتجسيد تلك القطيعة من جهة أخرى.

ذلـــك لأن علاقة الفكر الثوري بواقعه مرهونة قبل كل شيء بتمثيل الثورة له، وذلـــك بـــتمكين الجماهير من تمثيله كذلك كشرط لتحديد طبيعة الكفاح الذي عليها أن تقوده مع الجماهير للإنطلاق نحو واقع جديد، و ذلك في إطار حربها ضد المستعمر.[1] و لأن الـــثورة لا تتحقق إلا بالجماهير الواعية بواقعها الاستعماري، و بالواقع الجديد الـــذي تنشده، و بالوسائل الكفيلة بذلك، فإن المبادئ الثقافية و الفلسفية تعكس بصورة مباشرة الخصائص النفسية و الفكرية و الوجودية للشعب النابعة من تاريخه.

هـــذه القيم و المبادئ المؤمن بها و التي حركت مسيرته عبر التاريخ[2]،و حين نعرض على ضوء هذه الأفكار لثورة نوفمبر فإننا نرى أن هذه الثورة التي وصفها أحد الباحثين: "بأنها أعطت و من خلال إعادة ربطها للشعب بصيرورة كفاحه الماضي حياة للأســـاطير بدلا من الواقع، و شلت الأمة الفرنسية ،و جمدت هياكلها ، و عرقلت قدر فرنسا في إفريقيا، و شوهت حضارة الحرية "[3]

هذه الثورة التي ما كان يمكنها أن تأخذ مثل هذا البعد العالمي لو لم تكن وراءها فكـــرة و أسس ثقافية استطاعت بفضل الجماهير الجزائرية أن تحول أحداثها إلى وقائع غير عادية، و أن تضفى عليها بالتالي تلك الصفة التاريخية المتميزة.

---

[1] : الأستاذ بخاري حمانه . فلسفة الثورة الجزائرية ص 249.

[2] Rida Malek : Tradition et Révolution Algérienne paris 1959, p 120.

[3] Ch. Henri favrod : la révolution Algérienne paris p. 120.

فالثورة التحريرية في أبسط تعريف لها تغيير جذري ، و سريع للواقع السياسي والاجتماعي و الثقافي للشعب[1]،لم تتم نتيجة للموقف أو الواقع الاستعماري وحده، مهما بلغت قساوة ذلك الواقع، بل إنها تمت و اكتملت قبل كل شيء عبر مسيرة طويلة، بلغ فيها الوعي السياسي ذروته إضافة إلى الوعي الديني.

غير أن البعض من الباحثين يصف ثورة نوفمبر بأنها كانت ثورة ضد المستحيل[2]هذا الوصف يصدق على كل المقاومات الوطنية التي كانت بدوها تناضل ضد الاحتلال، غير أننا نعتقد أن هذا الوصف لا يجانب الصواب كثيرا.

فقد تحولت ثورة نوفمبر من خلال ذلك التغيير النوعي الذي أدخلته على أساليب الحروب التحريرية في العالم، تحولت إلى نموذج للثورات التحريرية المعاصرة فقد جمعت بذلك بين البعد التاريخي الوطني، و العالمي، على حد سواء[3]

و سنحاول هنا تحديد بعض خصائص ثورة التحرير مع الاكتفاء بتقديم أهم النماذج لهذه الخصائص:

أ- يرى البعض من الباحثين أن خصائص ثورة نوفمبر تتلخص كلها في خاصية واحدة، و هي تلك المتمثلة في رفض هذه الثورة جملة و تفصيلا، لكل شكل من أشكال الحلول التطورية و سياسية التجزئة و استقلال المراحل[4]

ب- بينما يرى باحثون آخرون أن أهم تلك الخصائص قد تمثلت في تلك القطيعة التي أحدثتها ثورة نوفمبر مع النظام الاستعماري[5]

ج- أما النموذج الثالث لأهم هذه الخصائص، فهو النموذج الذي يرى: "أن أهم خاصية لتلك الفلسفة، قد تمثلت أساسا في أصالتها العربية الإسلامية، و هي الأصالة التي استمدتها من التاريخ العربي الإسلامي للشعب الجزائري، و هذا إضافة لطابعها

[1]: حسب تعبير الأستاذ بخاري حمانه في مؤلفة فلسفة الثورة

[2] M . lachraf : l'Algérie nation .op cit p33.

[3] EL – Moudjahid : N 22.16/04/1958.

[4] IBID.

[5] IBID.

الجماهيري و إلى بساطة إيديولوجيتها التي تمثلت في فكرة واحدة، و في كلمة واحدة، و هي الاستقلال"[1]

و إذا كنا أول من يتفق مع هؤلاء الباحثين حول تلك الخصائص المنفردة، والتي تعتبر أهم ما يميز فلسفة نوفمبر، فإننا نلاحظ أن مثل هذه الخصائص - التي سبق ذكرها- ليست الوحيدة أو الأساسية، فحسب بل أنها أقرب كذلك إلى النتائج منها إلى أسباب أكثر و أهم.

و الدليل على ذلك أن هذا الرفض لفلسفة نوفمبر، للحلول التطورية، و لأنصاف الحلول، و هو الرفض الذي سجله التاريخ للعديد من المقاومات الوطنية، و غير الوطنية التي تبنته بدورها و ذلك من خلال شعاراتها المعروفة " الجهاد..و النصر أو الاستشهاد[2]غير أن فلسفة نوفمبر قد نجحت في مشروعها التحريري و العملي و الذي نتج عن بلورة الوعي الوطني الجزائري" بأن الاستعمار في الجزائر لم يكن مجرد جزء من الاستعمار العالمي فحسب، بل أنه قد تميز في الجزائر بخصائص استيطانية وتدميرية،و معنوية الأمر الذي جعل القبول معه بكل حل تطوري، ضربا من العبث[3].

إن نفس الحقيقة تصدق على الخاصية الثانية، و المتمثلة في القطيعة التي أحدثتها مع النظام الاستعماري، فلو لم يأخذ الكفاح الوطني ذلك الطابع، الثوري العنيف، الجماعي و المنظم الذي حكم على ذلك الاستعمار بالفشل والنهاية، ما كان لتلك القطيعة أن تتحق[4] .

و بالنسبة لخاصية الأصالة التي رأى البعض من أولئك الباحثين أنها تشكل أهم خاصية لفلسفة نوفمبر و لثورته، فإننا نود أن نذكر هنا بأن[5] الخاصية المستقاة من الثقافة العربية في الجزائر أو في غيرها من الدول العربية و الإسلامية مثل: المغرب، ليبيا[5]

---

[1] في عباءة صفحات مشرقة ص 94.

[2] : مثل مقاومة الأمير عبد القادر .

[3] El – Moudjahid N 10 SEPT 1957.

[4] El – Moudjahid N 22, 16/04/1958.

[5] : و ذلك من خلال شعاراتها "الله أكبر "، "الجهاد في سبيل الله " مثل مقاومة عبد الكريم الخطابي في المغرب، عمر المختار في ليبيا.

فالإســـلام كـــان وراء تـــلك الدينامية الجديدة التي استقاها من روح و شخصية المجـــتمع الجزائري[1]، لذلك فهناك خصائص أخرى لم يسبق و أن توقفنا عندها، غير هذه الخصائص السالفة الذكر و لعل أهم هذه الخصائص مايلي:

فـــأهم خاصـــية لفلســـفة نوفمـــبر قـــد تمثلت في أصالة نظرتها للواقع الوطني الجزائـــري، و المتمثـــلة فـــي عمـــق الارتباط بين الفكرة و واقعها[2] إذ لا نجاح لأي مشروع دون علاقة للفكرة التي يتبناها مع واقع يجسد هذا المشروع.

فهـــذه الأصـــالة لفلسفة نوفمبر جاءت كرد فعل على فلسفة الاحتلال بتجاوزها لذلك الواقع الاستعماري المزري للشعب الجزائري.

وذلـــك ما تؤكده على أي حال هذه الفقرة من بيان أول نوفمبر 1954: "فنحن نعتـــبر قـــبل كل شيء أن الحركة الوطنية، بعد مراحل من الكفاح، قد أدركت مرحلة الـــتحقق، و أن الشـــعب الجزائري في أوضاعه الداخلية، متحد حول قضية الاستقلال والعمل"[3].

و إضـــافة إلى خاصية الأصالة في نظرتها للواقع الوطني هناك خاصية القيادة الموحـــدة، و لأول مرة في تاريخ الجزائر الوسيط منه و الحديث، و المعاصر، و من خـــلال الكفاح المسلح: ممثلا في قيادة " جبهة التحرير الوطني "[4] التي تحولت و بعد فـــترة قصـــيرة من اندلاع الثورة إلى السلطة المركزية القوية و الوحيدة، و ذلك دون معارضـــة سياســـية أو عســـكرية تذكر من طرف بقية الأحزاب المحافظة أو الموالية للاستعمار[5]

---

[1] El – Moudjahid , N 17, 01/02/1958.

[2] : الأستاذ بخاري حمانه – فلسفة الثورة الجزائرية ص 255.

[3] : بيان أول نوفمبر 1954 – النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني

[4] M. Lachraf : l'Algérie , nation op cit p, 291.

[5] : مثل ما حدث للثورة ضد الإنجليز في مصر و كذلك في العراق من طرف حزب البعث للإطاحة بالملكية.

و ذلك ما تؤكده هذه الخاصية و المتمثلة في توحيد الشعب الجزائري من خلال الكفـــاح المسلح حيث تجنب الشعب الجزائري الانقسام إلى طوائف أو فصائل متنازعة فيما بينها على غرار البلدان الأخرى[1] هذا إضافة إلى قساوة الظروف التي ولدت فيها هذه الثورة وقيادتها[2].

[1]: نفس الشيء يصدق على بعض الدول من افريقيا و آسيا و التي تحولت فيها الثورة ضد المستعمر إلى حروب أهلية بين الفصائل و الطوائف المتناحرة على السلطة .

[2]: أ. بخاري حمانه : فلسفة الثورة الجزائرية ص 260.

الفصل الثاني

أوضاع المجتمع الجزائري بعد الإستقلال

المبحث الأول: بنية المجتمع الجزائري من خلال المواثيق

مدخل:

"إن إدراك حالـــة بلادنا الراهنة، والصراع الدائر فيها، والتناقضات التي يجب التغلب عليها، تستلزم تقييما سليما لهذه الخصائص"[1].

"إن الجزائـــر بـــلد عـــربي إسلامي. ولذا فإن هذا التحرير ينقي أي رجوع إلى مقاييس عرقية، ويتناقض مع كل انتقاص للفتح العربي، ورغم تجزئة العالم العربي إلى وحـــدات جغـــرافية أو اقتصادية مميزة، فإن عوامل الوحدة المكونة من تاريخ، وثقافة إسلامية ولغة مشتركة، ظلت تحتل المقام الأول"[2].

وبذلك "قد تحددت البنية الاجتماعية لبلادنا بالطابع الذي اكتسبته خلال السيطرة الإمبريالية، وقد عطل هذا الواقع كثيرا نمو الفئات الوطنية ذات الامتيازات، بينما ساعد على نشر الفقر والعوز لدى الأغلبية الساحقة من السكان"[3].

"ليســـت الجزائـــر كيانا حديث النشأة، فمنذ أيام ماسينيسا المؤسس الأول للدولة النوميدية، ويوغرطا رائد المقاومة ضد السيطرة الرومانية أخذ الإطار الجغرافي يتحدد فـــي معالمـــه الكبرى وبدأ الطابع الوطني يبرز ويتأكد باستمرار، خلال التطور الذي شهدته الجزائر في حقبة من التاريخ تزيد على عشرين قرنا"[4]

إذا كـــانت البـــنية الاجـــتماعية للشعب الجزائري قد ظلت منذ اعتناقه للإسلام، وحـــتى الاســـتعمار الفرنسي، غير مختلفة كثيرا عن بنية أي مجتمع عربي أو إسلامي آخـــر، فـــإن ســـقوط الجزائـــر أو غيرها من بلدان العالمين العربي والإسلامي تحت الاســـتعمار الأوربـــي، هـــز وإلى حد بعيد تلك البنية وأفقدها العديد من آلياتها، ومن خصائصها الأخلاقية، والثقافية والإنسانية المميزة.

---

[1] الميثاق الوطني 1964. النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 16 إلى 21 أفريل 1964. ص31.

[2] الميثاق الوطني 1964. نفس المرجع ص31.

[3] الميثاق الوطني 1964. نفي المرجع ص34.

[4] الميثاق الوطني 1976. النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1976. ص23.

ضمن هذا المنظور فإننا حين نعرض لبنية المجتمع الجزائري فإننا نقصد بالتالي البنية التي أصبحت له خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية بصورة خاصة، وما أدت إليه من قضاء على بنية الفئات الوطنية المختلفة، والضرورية لحياة وتطور المجتمع (الطبقة العليا، الطبقة الوسطى، الطبقة الفقيرة). وذلك نتيجة لعملية إفقار وتهميش كل الشعب الجزائري.

وبالتالي نفهم سبب استقطاب، وبدرجات متفاوتة كل الحركات الوطنية الجزائرية، التي سبقت ثورة نوفمبر وهذا ابتداءا بحزب الشعب، ومرورا بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وانتهاءا بحركة البيان.

إن نفس الاستقطاب ستعرفه الثورة أثناء فترات الكفاح المسلح، وبعد استرداد الجزائر لاستقلالها السياسي من المستعمر.

في مثل هذه الظروف، جاءت مواثيق الجزائر المستعيدة لاستقلالها لإعادة بناء المجتمع الجزائري، وفي كل الميادين من أجل مواصلة الثورة الشاملة، والعمل الجاد لتنظيم وتطوير أوضاع المجتمع الجزائري و عليه :فما هي المبادئ التي قادت ذلك التعامل، وما هي النتائج التي ترتبت عنه بالنسبة لمشروع إعادة بناء المجتمع الجزائري؟.

للإجابة على مثل هذه الأسئلة وغيرها، وهي كثيرة سنعود إلى استقراء المواثيق التي عرفتها الجزائر أثناء ثورتها التحريرية، بدءا ببيان أول نوفمبر، إلى غاية الميثاق الوطني 1976، وهي المواثيق التي تعتبر بمثابة الأرضية لبناء جزائر ما بعد الاستقلال...

- بيان أول نوفمبر 1954 :

يعتبر بيان أول نوفمبر1954 أول وثيقة مهمة تصدر عن جبهة التحرير الوطني، بصفتها الممثل الشرعي للشعب و للثورة الجزائرية، وفيه ظهرت الملامح واضحة عن الإطار العام لبناء الدولة الجزائرية، حيث أكد البيان في إحدى فقراته على ما يلي:"إقامة حكومة جزائرية ذات سيادة ديموقراطية، واجتماعية داخل إطار المبادئ الإسلامية"[1]. (وقد تعرضنا سابقا لتحليل هذه الفقرة في الفصل الأول- المبحث الأخير).

ذلك أن التحديات التي فرضتها مواجهة الاستعمار، قد دفعت الثورة الجزائرية، خاصة في سنواتها الأخيرة إلى التحضير لعملية تأمين تحديث المجتمع الجزائري، سياسيا، واجتماعيا، واقتصاديا، وثقافيا وهو التحديث الذي حاولت الثورة من خلاله، أن يكون أصيلا، ومعبرا عن واقع المجتمع الجزائري، وعن تطلعاته، وهذا بالرغم من استفادته من عمليات التحديث التي شهدتها الشعوب التي سبقتها فيالثورة على الاستعمار (فيتنام)، أو الاستبداد الداخلي مثل (الاتحاد السوفياتي سابقا).

- مؤتمر الصومام 20 أوت 1956:

أعطى مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956*، لجبهة وجيش التحرير الوطني هياكل إدارية وبرنامجا وقيادة، تمثلت في لجنة التنسيق والتنفيذ، وهيئة عليا هي المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

وقد أكد البرنامج أولوية السياسي على العسكري، والداخل على الخارج. "مع إهمال دور القوى الاجتماعية التي تحدد طابع الثورة وتتبنى النظرية الخاطئة الداعية إلى الانتفاضة العامة".[2].

---

[1] بيان أول نوفمبر 1954. النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 54، 62.

* انعقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 في غياب ممثلي الأوراس والغرب الجزائري حيث كان ممثلي جبهة التحرير الوطني خارج البلاد.

[2] الميثاق الوطني 1964. (ميثاق الجزائر) ص 68.

إن مؤتمر الصومام رغم نقائصه يشكل أول محاولة لمفهوم متماسك للثورة، غير أن المطالب التي اشتمل عليها بقيت دون أثر، لأن لجنة التنسيق والتنفيذ غادرت القطر الجزائري إثر معركة العاصمة.[1]

- ميثاق طرابلس 1962:

لقد كان ميثاق طرابلس أول ميثاق طرح برنامجا مفصلا وشاملا لبناء المجتمع الجزائري، على أسس اشتراكية تراعي القيم الروحية للشعب الجزائري من جهة. والبناء المادي للمستقبل الذي تهدف إليه من جهة أخرى. -حسب تعبير الميثاق -وبناءا على هذا حرص الميثاق لا على توضيح وعلى تأييد المحتوى الاجتماعي لثورة نوفمبر فحسب، بل وعلى تأكيد الوسيلة الكفيلة بتجسيد ذلك المحتوى.

هكذا اعتبر ميثاق طرابلس مهمة التغيير الثوري للمجتمع تتم عن طريق الثورة الديموقراطية الـشعبية.[2]والتي من مهامها مايلي:

1- الإنطلاق من الواقع الجزائري من خلال معطياته الموضوعية ومطامح الشعب.
2- التعبير عن هذا الواقع، وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار لمتطلبات التقدم العصري.
3- إعادة اعتبار بناء الدولة الجزائرية المشوهة من طرف الاستعمار وصولا إلى تحديث الوضع الاجتماعي للشعب الجزائري، وذلك من خلال تطوير هياكله الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية.

إن مثل هذه الأهداف، لا يمكن أن تتحقق، وكما أكد نفس الميثاق، عن طريق طبقة اجتماعية معينة مهما كانت درجة استنارتها، بل عن طريق الشعب (العمال، الفلاحين، الشباب...). والمثقفين الثوريين، فئات الشعب هذه القادرة وحدها على حماية الثورة، والمساهمة في إنجازها على الوجه الأكمل وذلك من خلال وسيلة واحدة وهي الحزب الجماهيري المؤمن برسالة هذه الثورة.

---

[1] نفس المرجع ص 69.

[2] ميثاق طرابلس 1962: النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني. نشر قسم الإعلام والثقافة.

إن نفس المبادئ أكدها ميثاق الجزائر 1964، وذلك من خلال الانفتاح الاشتراكي للثورة لصالح الأغلبية الساحقة، من الفلاحين والعمال، وعن طريق تحويل البنية الاجتماعية الموروثة تحويلا جذريا، ومن خلال النهوض بالريف بصورة خاصة والتمكين لأصحابه من التسيير الذاتي للأرض[1].

إن نفس الخط والنهج هو الذي أكده الميثاق الوطني 1976 بعد أكثر من عشر سنوات من صدور ميثاق الجزائر 1964، وهو الميثاق الذي استقطبته قضية بناء وتحديث المجتمع الجزائري وضمن هذا المضمون أكد الميثاق الوطني 1976 على ضرورة بناء مجتمع اشتراكي، وذلك من خلال[2]:

1- دعم الاستقلال الوطني.

2- إقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان.

3- ترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وازدهارها ذلك أن الثورة الاشتراكية تحمل في طبيعتها مضمون شعبي وديموقراطي وهو المضمون الذي لخصته في شعار "من الشعب وإلى الشعب".

غير أن "مفهوم الشعب يجب أن ينصرف إلى الجماهير الشعبية وليس إلى فئة اجتماعية محظوظة، قد تستحوذ على السلطة لفرض سيطرتها"[3].

كما أضاف الميثاق مبادئ جديدة أكدت على مهمة الثورة الاشتراكية لتحقيقها مثل:

1- القضاء على استغلال الإنسان للإنسان.

2- التنمية الشاملة والمنسجمة والفاعلة على أساس تخطيط علمي المفهوم ديموقراطي التصميم حتمي التنفيذ.

3- العمل القادر وحده على تحرير الإنسان وترقيته باعتباره مواطنا مسؤولا.

---

[1] ميثاق الجزائر 1964. ص 38، 42.

[2] الميثاق الوطني 1976 ص 27.

[3] الميثاق الوطني 1976 ص 34.

- نلاحظ في هذا الميثاق ورود بعض المفاهيم الجديدة التي لم ترد في المواثيق السابقة مثل التنمية الشاملة والقضاء على استغلال الإنسان للإنسان، ترقية الإنسان[1].

[1] الميثاق الوطني 1976 ص 39.

المبحث الثاني : البنية الاقتصادية وأسسها بعد الاستقلال

إن بناء قاعدة اقتصادية وطنية وعصرية تسمح بتطور تمركز ذاتي مع تجنب تصميم العلاقات الرأسمالية، ذلك هو الطموح المؤكد للدولة الوطنية، إنه طموح مجزأ بصورة واسعة على مختلف تركيبات الشعب الجزائري، وقد أنجزت هذه المحاولة لتمركز الاقتصاد الجزائري حسب ثلاث كيفيات رئيسية، فبعد التسيير الذاتي الذي وضع بتصرف عمال المزارع الاستعمارية ومجموع غير متلاحم من المصانع المتروكة، أخذت الدولة قيادة عملية التأميم الذي اكتمل في جوهره وبصفة نهائية في ميدان المحروقات عام 1971، لذلك وضعت الدولة نتيجة التراكم الاستعماري جزءا من العائد البترولي، كاستراتيجية للتطور الاقتصادي واضحة المعالم، وذلك باستئصال قوى الإنتاجية التي تركها الاستعمار وتنفيذ التطور المستقل والمخطط لكل الاقتصاد الجزائري فخلال المخططين الرباعيين (1970-1973) (1974-1977) وضع مبلغ قدره 80 مليون دينار جزائري لإنشاء نظام جديد صناعي متنوع، ولعل الهدف من عملية التصنيع هذه، هو أن تجري خلفها بقية عناصر الاقتصاد الوطني، وبشكل خاص الزراعة.

فبعد سنة واحدة من طرح المخطط الأول، أعلن رسميا ميثاق الثورة الزراعية، ذلك أن تطبيقه بشكل مباشر يسمح بتجديد الملكية العقارية الكبيرة، وبسط مراقبة الدولة جزئيا، على الإنتاج والتسويق الزراعي بواسطة تعاونية الإنتاج للثورة الزراعية، والتعاونيات المتعددة الخدمات.

إن إنشاء قاعدة اقتصادية بعد الاستقلال، كان بهدف تدعيم الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي، بدءا بسياسة التأميمات التي شملت معظم القطاعات، كما طبقت سياسة الثورة، والتي تضمنت الثورات الزراعية، الصناعية والثقافية، إضافة إلى سياسة المخططات التي استمرت حتى الثمانينات، وهنا يطرح السؤال التالي: لماذا لم تستمر الدولة في هذا المسار؟وما المقصود بسياسة الثورة وما مدى أهميتها في بناء جزائر ما بعد الإستقلال ؟

إن مفهوم الثورة اصطلاحا يستخدم للإشارة إلى التغيرات الجذرية (المفاجئة) التي تحدث في الظروف الاجتماعية والسياسية وخاصة عندما يتغير فيها نظام سياسي، أو حكومي معين، ويحل محله نظام آخر، ويستخدم المصطلح للإشارة إلى التغيرات الجذرية التي تحدث في مجالات غير سياسية، كالثورة العلمية الثقافية، وأحيانا الثورة الجنسية، وهي مصطلحات تشير إلى تغيرات جذرية في جوانب الحياة الثقافية[1].

1- مفهوم الثورة البومديني:

أما مفهوم الثورة حسب ما استخدم بصفة خاصة بعد الاستقلال من طرف الإيديولوجية الاشتراكية حيث يتجسد المفهوم أساسا في كل من الميثاق الوطني والدستور:

في الميثاق الوطني: إن مهمة الثورة لا تنحصر في القضاء على كل الرواسب هذه فحسب، بل تعمل على الحيلولة دون عودتها، فالأمر يتعلق أساسا بجعل الإنسان الجزائري، مواطنا واعيا في أمة عصرية، أما المضمون الشعبي للثورة الديموقراطية، فإنه يتلخص في شعار من "الشعب و إلى الشعب"[2]، ويقول في إحدى خطبه (هواري بومدين):"حتى يمكن لثورة أن تنجح، لا بد من توحيد الصفوف... فالثورة قامت للقضاء على الاستغلال والفوارق سواء الفوارق الطبيعية أو الفوارق الجهوية..."[3]

أما مفهوم الثورة في الدستور: حسب ما تنص عليه المادة العاشرة من الدستور:" الثورة الجزائرية ثورة اشتراكية تستهدف إزالة استغلال الإنسان للإنسان شعارها من الشعب وإلى الشعب"[4].

---

[1] د: محمد غيث عاطف:"قاموس علم الإجتماع" دار المعرفة الجامعية – بدون ط عام 1995- ص387.

[2] الميثاق الوطني 1976- ص91.

[3] "خطب الرئيس بومدين" "الجزء الثالث" قسنطينة – المطبعة الكبيرة – النصر- ص22. 30-04-70

[4] الدستور 1976 – ص16.

كما يذكر ميثاق 1962: أن كلمة الثورة قد: "استعملت كثيرا فيما خلقت له وفيما لم تخلق له، بسبب فقدان مضمونها الإيديولوجي الدقيق" (*) ذلك أنه بعد الكفاح المسلح يجب أن يدخل الكفاح الإيديولوجي وبعد الكفاح من أجل الاستقلال يجب أن نكافح من أجل الثورة الديموقراطية الشعبية"[1] هذا كله يعني القضاء على البنيات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على الذهنية الإقطاعية، واستبدالها بنظم ومؤسسات تضمن تفتح الإنسان وتمتعه بحرياته الكاملة.

من خلال هذه المفاهيم يظهر التأثر الواضح بالنظرية الماركسية التي أصبحت نظرية علمية وعالمية، كما قرر الميثاق بأن الظروف الاقتصادية هي التي تشكل وتحدد وضعية البلاد الاجتماعية والثقافية، وتطور الجزائر لكي يكون سريعا، ومنسجما ومتوجها لإرضاء حاجات الجميع، يجب حتما أن يكون ذا اتجاه اشتراكي.

وكلمة الاشتراكية هذه، قد استعملت لأول مرة في نص رسمي من نصوص جبهة التحرير الوطني، بمعناها الحقيقي الدال على الإيديولوجية المختارة عقب الاستقلال[2] وهو ميثاق طرابلس 1962، حيث كانت في السابق تكتفي بالإلحاح على الطابع الشعبي للثورة الجزائرية، وعلى العدالة الاجتماعية التي يجب تحقيقها في نظام الجزائر المستقلة، مع استنكار البرجوازية والتنديد بالإقطاعية.

انطلاقا من هذه المفاهيم المتعددة للثورة سنتطرق لأنواعها والتي شكلت دعائم البنية الاقتصادية للسياسة الجزائرية بعد الاستقلال وهي الثورة الصناعية، الزراعية، الثقافية إضافة إلى أسلوب التنمية المنتهج بعد الإستقلال.

- الثورة الصناعية:

جاء في الميثاق الوطني 1976: إن دعم الاستقلال، "وبناء الاشتراكية وإرادة التنمية الاقتصادية، تتطلب أكثر من مجرد انتهاج سياسة تصنيعية جزئية، بل تقتضي القيام بثورة صناعية حقيقية، ولا يمكن أن تنحصر الثورة الصناعية في التصنيع وحده، لأن مفهوم التصنيع ليس مجرد وسيلة للإنماء الاقتصادي، بل إن مضمونه يتوقف على

---

* المصطلح للدكتور: عبد الله شريط في كتابه: مع الفكر السياسي الحديث. م الوطنية للكتاب ص167.

[1] سعد بن بشير العمامرة: "هواري بومدين الرئيس القائد 82- 1978 – البليدة- قصر الكتاب- ص15.

[2] شريط عبد الله- مع الفكر السياسي الحديث، والمجهود الإيديولوجي في الجزائر- م و للكتاب ط؟ سنة 1986 ص157.

الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها، لأنه يندرج في مسيرة ثورية، ويكون أحد مقومات الثورة الصناعية"[1] كما أكد أيضا على: " أن الثورة الصناعية تندرج ضمن منظور اشتراكي، يعطيها مدلولها العميق، وأبعادها السياسية ويرسي المادية للاشتراكية، التي يقاس واقعها بالأساس الاقتصادي الذي ترتكز عليه"[2].

حيث تظهر عملية التصنيع كثورة ضرورية من أجل الوصول إلى حل المشاكل التي طرحت خلال السنوات الأولى بعد الاستقلال، لكن رغم وجود مثل هذه النصوص لم تسمح الظروف المادية والسياسية بالبدء في عملية تصنيع حقيقية قبل 1966، أو قبل السنة التي تم فيها تأميم المؤسسات الأجنبية في قطاع الصناعات الإستخراجية.

أما البرنامج الذي طبق بعد الاستقلال فكان يهدف فقط إلى ضمان سير المؤسسات الموجودة وتطوير بعض الصناعات مع تلبية الحاجات الاستهلاكية وتعويض المستوردات.

لكن بعد سنة 1966 ظهر المذهب الجديد للتصنيع، من خلال التصريحات الرئاسية، التي أعطت لإستراتيجية التصنيع بعدا سياسيا، اقتصاديا[3].

1- فالتصنيع قد أخذ بعدا سياسيا بصفته شرط لضمان استقلال البلاد بالنسبة للبلدان المتطورة والمصنعة في العالم.

2- فالتصنيع بداية من 1966 اعتبر كوسيلة للتخلص من التبعية الاقتصادية، والقضاء على تبعية اقتصاد البلاد إلى السوق العالمية.

أما الأهداف التي كانت من أولويات استراتيجية التصنيع، وذلك حسب ما تنص عليه المادة الواحدة والعشرون من الدستور: "تستهدف الثورة الصناعية بالإضافة إلى الإنماء الاقتصادي، تغيير الإنسان ورفع مستواه التقني والعلمي، وإعادة تشكيل بنية المجتمع، وهي تعمل في نفس الوقت على تحويل وجه البلاد، هذا وتتدرج الثورة الصناعية ضمن منظور اشتراكي، يعطيها مدلولها العميق وأبعادها السياسية"[4].

---

[1] الميثاق الوطني 1976. ص68.

[2] الميثاق الوطني 1976. ص69.

[3] حميد تمار: "بنية ونموذج التنمية في الجزائر" ط؟ م و للكتاب ص 16.

[4] الدستور 1976 ص19.

ذلك أن الهدف الأول من عملية التصنيع بدأ في عام 1908 بتأميم المشاريع الأجنبية، وفي عام 1971 انضمت حقول النفط وذلك طبقا لقرارات 24 فبراير، أما الهدف الثاني فهو إقامة وحدات كبرى بهدف تحويل الصناعات المنجمية، أما الهدف الأخير فقد دعمته الثورة الصناعية بفضل التسيير الاشتراكي للمؤسسات والذي يتيح للعمال فرصة المشاركة في سير المشاريع.

- الثورة الزراعية:

شغلت قضية الريف الجزائري حيزا كبيرا في مواثيق وبيانات الثورة الجزائرية بدءا ببيان أول نوفمبر إلى غاية ميثاق طرابلس1962، لذلك جاءت بعد الاستقلال سياسة الإصلاح الزراعي كضرورة اقتصادية.

فالثورة الزراعية لم تنتج عن صراع طبقي، ونعني بذلك صراع العمال والخماسين ضد مستغليهم، والتي نتجت عن الاختلال الموجود بين الزراعة والصناعة وعليه أصبح تغيير البنيات الزراعية المختلفة حتمي وضروري، من أجل إحداث تغيير جذري في البنية الزراعية لتوسيع السوق الداخلية، وتسهيل التطور الصناعي، وقد كان هذا التغيير لسببين:

1- حذف الربح العقاري الذي لن يستثمر في الريف ولكن يحول إلى المدن والبنوك.

2- ضعف القطاع الزراعي الذي أرغم البلاد على استيراد المواد الغذائية.

وفي مثل هذه الظروف تم إصدار الميثاق الوطني للثورة الزراعية في 1971/11/8 وطبق 1972/06/17.

وقد ورد مفهوم الثورة الزراعية في الميثاق الوطني كما يلي: "إن الثورة الزراعية، جاءت لتضع حدا لمظالم تاريخية نتجت عن مناكر الإقطاعية، والاستعمار، تحمل في طياتها كل آمال جماهير الفلاحين وتطلعاتهم، لأنها ترمي إلى تغيير عالم الأرياف، وإلى تحرره وإلى إدماجه في المسيرة الثورية والاقتصاد الوطني الحديث"[1].

[1] الميثاق الوطني 1976 ص106.

هذا عن مفهومها في الميثاق الوطني، أما حسب ما نصت عليه المادة العشرون من الدستور: "تخلق الثورة الزراعية، نموذجا جديدا لمجتمع ينبئ بجزائر تتطور كل جهاتها من مدن وأرياف بكيفية منسجمة"[1].

هذا عن مفهوم الثورة الزراعية، أما فيما يخص الأهداف التي نصت عليها هذه الاستراتيجية يمكن أن نلخصها فيما يلي:

- تفويض الأركان المادية والمفاهيم المعادية للمجتمع المتمثلة في استغلال الإنسان للإنسان.
- بناء العلاقات الاجتماعية في الوسط الريفي على قواعد جديدة.
- تحويل العلاقات والصلات الاجتماعية ودعمها بجهاز بتضمن أساليب جديدة للتسيير وإحداث القرى الاشتراكية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية.

تناولنا في هذا المبحث إشارة سريعة إلى استراتيجية الدولة بعد الاستقلال والهادفة إلى تعميق الثورة الاشتراكية بمفهومها الحقيقي ، وفي المبحث إشارة إلى أعمدة هذه الثورة والمتمثلة في الثورة الصناعية والثورة الزراعية مع التعرض للثورة الثقافية في المبحث الموالي.

[1] الدستور ص106.

لقد انطلقت جميع المواثيق الجزائرية بعد الاستقلال إلى تحليل وضعية الإنسان الجزائري، وتحليل ظروفه التاريخية مع تجاهل حقيقة الوضع الجديد لأن المجتمع الجزائري قبل الاستقلال يختلف عن مجتمع ما بعد الاستقلال، ذلك لأن تصور المجتمع الثقافي والاجتماعي في الإطار الزمني الثاني (بعد 1962) يختلف عنه في الإطار الزمني الأول (قبل 1962).

فبدءا من ميثاق طرابلس 1962 ثم الميثاق الجزائر 1964 والذي حرر بعده بنحو السنتين فقط، ثم نفس الشيء بالنسبة للميثاق الوطني 1976 بعد أكثر من عشر سنوات،جميع هذه المواثيق انطلقت لهذا التحليل وبهذه الإيديولوجية، بناءا على خلفية تاريخية ذات طابع إيديولوجي، وتوجيهي دقيق، من مشكلة موضوعية مازالت إلى غاية اليوم: هي أن وضعية المجتمع الجزائري والصراعات الدائرة فيه، والتناقضات التي لا يمكن اجتيازها إلا إذا شكل كل ذلك في إطار وضعية خاصة تحف بالجزائر وتعطيها طابعا خاصا[1].

إضافة إلى هذه الخصوصية هناك خصائص أخرى قد ورثها المجتمع الجزائري من الاستعمار كان يجب على الاستراتيجية السياسية بعد الاستقلال أن تأخذها بعين الاعتبار في مشاريع إعادة البناء والتحديث.

وأهم هذه الملامح الموروثة أن المجتمع الجزائري ورث وضعية من التطور المتفاوت حسب المناطق كما لم يعرف تطورا منسجما بين سكانه، وهذا ما زاد في استفحال التفاوت الذي كان يعيشه من قبل تحت النظام القبلي، كما أن الشعب الجزائري قد عرف أنواعا عديدة في مجال عدم المساواة في الحقوق والواجبات بين أبناءه.

فالتطور المعنوي والثوري على مستوى الأفكار والوعي الجمعي الذي حصل عليه بفضل نضاله السياسي وكفاحه المسلح، قد جرد من جميع قيمه لأنه لم يرتكز على أية أسس أو قاعدة مادية، فالذين أشرفوا على نقل أو نشر (إنتشار) المبدأ الاشتراكي إلى المجتمع الجزائري، لم يراعوا عناصر البنية الذهنية والفكرية المكونة لهذا المجتمع ولذلك كان تطبيق هذا المبدأ بشكل سريع وآلي مفرغ من أي محتوى شعوري للإنسان

[1] د عبد الله الشريط: مرجع سبق ذكره – ص 63

الجزائري، فكان الخروج من الإمبريالية إعادة دخول إليها من بابها الخلفي عن طريق الاشتراكية.

مثلا يذكر الميثاق: "أن المقاومة الوطنية ضد الاستعمار والإمبريالية، قام بها بصورة أساسية سكان الجبال والأرياف والبوادي"، لكن فوائد الاستقلال ظهرت وشاعت قبل كل شيء في المدن، وهذا تناقض لا يجوز للثورات الشعبية أن ترتكبه[1] وعلاج هذا التناقض كان بتناقض مثله وذلك بتوحيد الفلاحين الفقراء في الأرياف والعمال في المدن لكنهم يشتركون في معركة الاشتراكية، فماذا خلفت هذه المعركة غير البطالة والفقر والبيروقراطية والإرهاب الإداري والأزمات الاجتماعية والثقافية والصراعات العرقية والتي سرعان ما انفجرت غي عمق المجتمع؟.

إن الإنسان الجزائري في غالبيته العظمى- كما ورد في ميثاق الجزائر- : "يطمح إلى تغيير جذري في حياته الاجتماعية، والخروج من العيشة التي عرفها تحت الاستعمار، ومن أجل ذلك فهو يؤكد بكل قوة على التدابير والسياسات التي يجب أن تتجه به إلى هذا الاتجاه".

إن هذه النظرة هي اندفاع للعمل المباشر، حيث انطلق العمال والفلاحون عقب الاستقلال مباشرة إلى الاستيلاء على الأراضي التي تركها الأوربيون كما استولى العمال على المصانع.

ثم قررت السلطة بعد ذلك إجراءات تقنين ذلك الاستيلاء، في صورة التسيير الذاتي وبهذا العمل المزدوج من جانب العمال والفلاحين من ناحية والسلطة السياسية من ناحية أخرى، تم وضع حد لخطر التضخم .

ومن جهة أخرى فإن تكوين مزارع ومصانع "التسيير الذاتي"يعد استمرارا- بعد الحرب التحريرية- لسير الثورة، وهكذا كانت هذه الحركة من العمال والفلاحين، وتقنين السلطة لها، من الخصائص التي ميزت افتتاح الطريق للجزائر نحو الاشتراكية.

[1] عبد الله شريط – مرجع سبق ذكره ص

"ذلك أن التسيير الذاتي في النظام الاشتراكي هو أصعب مرحلة تصل إليها الاشتراكية بالتدريج، وهو يعتبر تتويجا لتلك المسيرة وليس من مراحلها الأولى"[1]، إنه يتطلب نضجا سياسيا وتدريبا تقنيا لدى العمال، لا يمكن أن يتحصلوا عليه في المرحلة الأولى من التنظيم الاشتراكي ولذلك صادف هذا النظام صعوبات كبيرة وعلى رأسها مشكلة البيروقراطية والتي أصابته بالكثير من السلبيات.

صحيح أن التسيير الذاتي في المجالين الزراعي والصناعي له الكثير من الأوجه السلبية خاصة وأن الدولة لازالت فتية، لكن من الوجهة السياسية له أوجه إيجابية كثيرة إذ هو يسمح لهذه الطبقة من العمال والفلاحين عن طريق التدريب والعمل والإنتاج بأن تتواجد على المسرح السياسي والاقتصادي. وبالتالي تأخذ مكانها مع القوى المسيرة للبلاد.

[1] د عبد الله شريط. نفس المرجع ص

المبحث الثالث: الوضعية الاجتماعية والثقافية

تبرز أهمية التغيير الثقافي في عملية التنمية بمعناها الاجتماعي الواسع الذي يضم –إلى جانب المفهوم الاقتصادي– الموارد والطاقات الروحية والأخلاقية والثقافية، وهي طاقات محركة لقوى التغيير، إذ كلما تعمقت جذور التغير الثقافي إلى الأدوار والوظائف، واتسعت أبعاده إلى أنماط، وأشكال ومظاهر العلاقات الاجتماعية، استطاع أن يكون أداة فعالة للتطوير والتقدم.

فالثورة الجزائرية من جملة ما هدفت إليه –في مرحلة البناء السياسي والثقافي والاجتماعي– هو تحقيق الثورة الثقافية التي من مبادئها "إشاعة الثقافة الوطنية لاقتلاع موروثات الثقافة الاستعمارية التي تحالفت مع الرجعية المحلية لتشويه الثقافة الوطنية"[1] هذه الثقافة الوطنية التي تعيش في صراع دائم مع الثقافة الكولونيالية[2].

لهذا انتهجت الجزائر سياسة "الثورة الثقافية" من أجل التعبئة الشاملة لجميع قطاعات المجتمع الجزائري لتحقيق "اشتراكية الثقافة"[3]، من أجل استمرارية العمل الثوري وفق مبادئ الثورة الجزائرية، ذلك أن الثقافة ليست ترفا إنما هي ضرورة حياتية ملخصة في شعار "الثقافة للشعب" المستمد من فلسفة النظام الاشتراكي.

[1] محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري. ديوان المطبوعات الجامعية. سنة 1984. ص42.

[2] Froutz Fanon : les damnés de la terre , sur la culture nationale. Edit maspéro 1961. p.175.

[3] محمد السويدي: المرجع السابق. ص34.

"إن الثورة الثقافية لا تتمثل فقط في الانتشار الواسع للتعليم وامتداده إلى مختلف المستويات، بل ذلك تكافح الآفات الاجتماعية، وتعمل على ترقية الإنسان الجزائري وتفتحه"[1].

وقد جاء في الميثاق الوطني أن الثورة الثقافية ليست شعارا ولا تعبيرا عن إرادة مترددة، ولا عملا ظرفيا وليد الصدق، بل هي مفهوم رئيسي لمسيرة شاملة، إلى تحويل المجتمع وإصلاحه[2].

ذلك أن التغيير الثلاثي للمستويات البنيوية للمجتمع الجزائري، قد أدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حركة رهيبة للتحرك الاجتماعي، وذلك بهدم التباين القديم، والأنظمة الاجتماعية البالية، أشكال المخالطة القديمة.

لكن قبل ذلك يجب أن نشير إلى أن مفهوم التحرك الاجتماعي ينحصر على الصعيد المكاني، فخلال سنوات انتقل مركز الثقل من الأرياف نحو المدن التي كان يعيش فيها حوالي نصف السكان حيث تجرد سكان الريف بأمواج متتالية من طابعهم الريفي، وهذه العملية قد بدأت قبل عام 1954 ، غير أنها تزايدت مع الحرب، حيث بدأت هجرة الفلاحين اللاجئين من الحدود أو المجمعين في "معسكر التجمع" من قبل الجيش الفرنسي.

أما المرحلة الثانية فقد رافقت الاستعمار حيث احتل الفلاحون مزارع الأوربيون، والدخول في العالم الذي كان قديما ممنوعا من الآخر، والاستفادة أيضا من التحديث المكتسب ، والمرحلة الثالثة فهي مصاحبة لانطلاقة التصنيع: "وهذا شكل آخر من التحرك الاجتماعي في عملية الصعود الاجتماعي".

---

[1] "خطب الرئيس بومدين" - (ج3)- قسنطينة. المطبعة الكبيرة. النصر ص131.

[2] الميثاق الوطني 1976 - ص 95

إضافة إلى الفلاحين، هناك طبقة اجتماعية أخرى تطورت بشكل سريع، إنها البروليتاريا الصناعية في عام 1954، لم يكن هناك إلا القليل من عمال الصناعة، لقد كانت البروليتاريا الجزائرية مؤلفة أساسا من عمال زراعيين وعمال مهاجرين وفي عام 1969، كان عدد عمال الصناعة والبناء 241000، وفي خلال خمس سنوات أصبح عددهم 325000 عام 1973، وقد تضاعف عددهم وانتقل إلى 690000 عامل.

هذه الطليعة العاملة كانت لا تزال فتية: إن 2/3 ثلثي عددها أصبح مبلترا Prolétarises خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث كانت تقوم بالتدريب في العمل الصناعي بطريقة سريعة، ونقيم علاقات في التنظيم بشكل سريع، وقد اجتازت أيضا تحديات عديدة: [القطاع الخاص والقطاع العام]، تقنية تاريخية وثقافية.

ومع ذلك، لقد أصبحت قوة اجتماعية وسياسية. بصورة مباشرة أحيانا وغالبا في إطار الاتحاد العام للعمال الجزائريين، وجمعيات العمال الناتجة عن تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات[1].

لقد أنتج المجتمع الجزائري في مجرى التغيير شكلا جديدا من الفردية التاريخية حيث جملة التغيرات التي أصابت المستويات البنيوية للمجتمع، وحولت بعمق النسق الاجتماعي ووضعت المجتمع في حالة من التناقض بين البنى القديمة لتشريك وسائل الإنتاج التي تصدعت، والمعايير الجديدة التي هي في طريق التكوين، وضعت المجتمع في فراغ بين ثقافة متصدعة، حيث يلعب التحديث "لعبة التخبئة" Cache-cache، مع التقليد في ضوء خفي لتوحيد الآراء بنصف نبرة وحيث الرغبة الجامعة للاستهلاك، في مجتمع بقي مجتمعا للفقر، يقترب من دعوة التقشف وحديث الاشتراكية.

فالتفرقة والتمييز لا ينتقلان فقط بين الجماعات، وإنما في أغلب الأحيان في داخل سلوك كل فرد جزائري.

[1] المسيرة: نشرة جبهة التحرير الوطني ع 1998/05/12 ص 18.

لقد كانت هذه العاصفة أو الثورة الاجتماعية الثقافية الكبيرة لابد منها وضرورية، فهي في حقيقة الأمر تجعل بالإمكان تعميق الأطر الجديدة للاشتراكية لكن مع الإسراع في ترسب القوى الاجتماعية الشعبية الجديدة وأن تحدث النقلة الثقافية والإيديولوجية.

كل هذه التناقضات والتجاوزات نابعة من مبالغة الفلسفة الاشتراكية نفسها بالجانب المادي الاقتصادي على حساب الجانب المعنوي أو بالأحرى فهم كثير من الاشتراكيين هذا الفهم الضيق للاشتراكية، في حين أن قضية الاشتراكية في البلدان المتخلفة – خصوصا- هي قبل كل شيء قضية تكوين الإنسان ورفع مستواه الثقافي والمدني والسياسي، والقضاء على الأمية فيها قضاء تاما وهذا المسلك هو الذي سلكته الفيتنام وكوبا وإثيوبيا واليمن الشعبية بشهادة منظمة اليونسكو[1].

ولم يتم وضع هذه المشكلة في المواثيق الجزائرية حيث يجب أن توضع في سياق السياسات التي سطرتها الدولة، أضف إلى ذلك أن جميع الإطارات مكونة باللغة الفرنسية في تلك الفترة، فالأمر هنا يكمن في عدم تصور سياسة التثقيف هذه التصور الاشتراكي الصحيح.

[1] د شريط عبد الله: مع الفكر السياسي الحديث- نشر المؤسسة الوطنية للكتاب ص 182.

خاتمة الفصل الثاني:

يرى الفيلسوف الجزائري "مالك بن نبي" إن تخلف المجتمع الجزائري كان نتيجة ظروف موضوعية منها الاستعمار والشخصية الموروثة المتنافية مع الأوضاع التي حددها الاستعمار.

كما يشير أيضا إلى عنصر آخر يتمتع بنفس الطابع النفسي ألا وهو عنصر الزمن، الذي يعد أساسيا في التنظيم مشيرا إلى نظرية "تايلور" التي تربط الإنتاج بالزمن وإلغاء الحركات أو الجهد المبذول وتعويضه بالآلات[1].

لذلك فإن محاولة الاستفادة في مجال التنمية من النماذج الغربية واعتماد خططها للتنمية والتحديث، لا يمكن أن تأتي بفائدة، لأن هذا النموذج والتخطيط المستورد ينتمي إلى مجتمع يختلف في بنائه الفكري، وفي واقعه، وفي نظرته وفي تحاليله للأمور عن المجتمع الذي سيتبنى هذا المبدأ أو ذاك.

ولهذا يصبح من الضروري النظر إلى الفكر والثقافة كأساس لانطلاق أي سياسة تنموية، تستهدف تحديث المجتمع ونقله من حالة التخلف إلى حالة أكثر تقدما.

أما إذا استقرأنا نتائج عملية التحديث، التي شهدها المجتمع الجزائري بقطاعيه الريفي والحضري في مرحلة ما بعد الاستعمار والمتمثلة في إعادة هيكلة مختلف الأنشطة الاقتصادية والإدارية منها والعضوية، والتي مست كثيرا من العلاقات، وأوجه النشاط الاجتماعي مما يصعب معه التسليم بوضعها – في مجموعها- في مستوى عمليات التحديث والتنمية.

غير أن الذي لاشك فيه هو أن كثيرا من تلك التحولات والتغيرات كانت قصدية، وتعكس إرادة الرفض لنمط أو أنماط من البناء الاجتماعي التقليدي الذي اتسم بالطابع الاستغلالي في كثير من جوانبه[2].

---

[1] مالك بن نبي: المسلم في عالم الاقتصاد – بيروت- دار الشروق 1976 ص17.

[2] جبهة التحرير الوطني: ميثاق الجزائر – قسنطينة- مطبعة البحث 1964 ص40.

كما كانت نتيجة التخطيط من طرف الدولة تعبر في الوقت نفسه عن تطلع جماهيري إلى التخلص من وضعية متخلفة، أو بعبارة أخرى كنت نتيجة لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي امتدت مبادئها النظرية إلى فترة ثورة التحرير التي دفعت الأغلبية الساحقة من العمال والفلاحين نحو تحويل المجتمع الجزائري التقليدي تحويلا جذريا[1].

فالثورة التنموية في المجتمع الجزائري المعاصر كما حددها الميثاق الوطني تتصل بعملية التحرر الاقتصادي: "إن مدى التنمية يجب أن يتناسب في واقع الأمر مع حجم التأخر والتراكم في جميع الميادين لدى الشعوب التي تعرضت للسيطرة الاستعمارية، والتي عانت الاستغلال الإمبريالي، فالتنمية بالنسبة لهذه الشعوب تعبر عن الجهود الواجب بذلها لتدارك تخلفها، وتحديد طبيعة التغيرات التي ينبغي القيام بها في كل الميادين للتخلص من حالة التخلف"[2].

كما أن التنمية "عملية تمكن الثورة من بلوغ غاياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، إن التغير الذي حدث بعد الاستقلال في ميدان العمل والعلاقات الإنتاجية، وجميعها يرجع إلى طابع الحركية الذي تميزت به مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسكانية، بعد الاستقلال.

فمثلا نمى سكان الجزائر من 12 مليون نسمة سنة 1966 إلى 18 مليون سنة 1977، في حين وصل معدل النمو الديموغرافي – الذي يعتبر من أكبر معدلات النمو في العالم- إلى3,2 %.

إضافة إلى اتجاهات الهجرة الريفية نحو المدن في الفترة من 1966 إلى 1983 والتي من خلالها امتهن المهاجرون الريفيون أعمالا غير زراعية طبعت علاقتهم وأساليب حياتهم بطابع حضري[3]، ومن مظاهر التغير أيضا عمليات التنمية المتمثلة في المخططات الكبرى وسياسة تنمية الريف في نطاق الثورة الزراعية بالإضافة إلى محو الأمية ونشر التعليم الإجباري والوعي الصحي.

---

[1] Secrétariat social d'Algérie, flash sur l'agriculture algérienne 8ème série. Janvier 1972.

[2] جبهة التحرير الوطني "الميثاق الوطني" المعهد الوطني الجزائري – الجزائر 1976.

[3] السويدي محمد: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر – ط1 – سنة؟. –ص 42.

الفصل الثالث

فلسفة الميثاق الوطني 1986

- مدخل

بعـــد أن دخلت الجزائر مرحلة جديدة اعتمدت طريق الحداثة والتفتح المتدرج للمجـــتمع الجزائري[1] والرافضة للثلاثية الإصلاحية الثورية، الممثلة أساسا في الثورات الـــثلاث (الصناعية، الزراعية والثقافية) وقد تبلورت هذه السياسة اعتمادا على البعض من تلك النتائج السلبية التي أدت إليها تلك الثورات.

وإذا كـــان هـــذا التـــيار الحداثي الجديد قد بدأ يفرض نفسه وذلك منذ المؤتمر الاســـتثنائي لجبهة التحرير الوطني (1980) فإنه قد خرج بقيادة جديدة وبخط سياسي جديـــد بـــدأت تتضح معالمه من خلال الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي (تكوين الجمعيات الثقافية والسياسية).

كذلك إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية ومحاولة خلق نوع من التكافؤ بين القطاع الخاص والعام، هذا إضافة إلى العديد من التحولات الجذرية والعميقة التي شهدها العالم في تلك الفترة على المستوى الاقتصادي والسياسي.

ففـــي هـــذه الفترة شهدت الجزائر العديد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وذلك نتيجة لفشل عملية التصنيع، في مثل هذه الظروف بدأ النقاش حول إثراء الميثاق الوطنـــي الذي صدر في عهد الرئيس هواري بومدين (1976) وذلك بهدف تكييفه مع هـــذه السياسة الجديدة،و التي سرعان ما أقصت العناصر البومدينية خاصة (الماركسية والتروتســـكية)[2] ،وذلك عن طريق التعاون الغير مباشر مع الجناح الإسلامي من جبهة الـــتحرير وغيرها، لقد أدى هذا الصراع في أحد أوجهه إلى ظهور تيارين داخل جبهة التحرير:

- التيار اللبرالي المتماشي مع اتجاه الرئيس الشاذلي.
- التيار الجهوي الذي أراد التصدي لتلك السياسة الإنفتاحية وقد تزعمه شكليا على الأقل "محمد شريف مساعديه" .

---

[1] هذه المرحلة بدأت تتبلور بعد وفاة الرئيس هواري بومدين.

[2] التروتسكية : نسبة إلى تروتسكي وهو مذهب ضمن النظام الاشتراكي ينادي بالخصوصيات الثقافية والنفسية للشعوب التي تتبنى المبدأ الاشتراكي.

إن النقاش الذي بدأ حول إثراء الميثاق الوطني قد تركز أساسا على فشل التسيير الاقتصادي الاشتراكي في الجزائر في الوصول إلى واقع أفضل للمجتمع الجزائري كما وعدت بذلك-السياسة البومدينية- من قبل فقد اتهم ذلك التسيير بالارتجال وعدم العلمية والفساد والتبذير والديماغوجيا المتجاهلة للحقائق الوطنية والعالمية، (بداية انهيار الاتحاد السوفياتي وإيديولوجية الاشتراكية).

لذلك جاءت المطالبة منذ المؤتمر غير العادي لجبهة التحرير 1980 بوقف هذا المنهج وإبعاد المسؤولين عنه، منذ عهد الرئيس هواري بومدين، مع الدراسة الموضوعية لواقع المجتمع الجزائري بعيدا عن أي ديماغوجيا ،وعن الشعارات الثورية الجوفاء.

وخلال هذه المناقشات طرح مشروع إثراء الميثاق الوطني الذي أصبح منذ سنة 1976 الوثيقة الإديولوجية الوحيدة لجزائر ما بعد الاستقلال.

أما فيما يخص مبررات هذا الإثراء، كما ورد في ميثاق 1986 : "إن ضرورة إثراء الميثاق الوطني باعتباره تتويجا للمجهودات واستخلاصا للعبرة مما تحقق من منجزات بوصفه نتيجة للتحليل الموضوعي للواقع الوطني الجديد، وللحرص على تجسيد التطابق بين ما يطمح الشعب إلى تحقيقه من أهداف وما يتوفرله من إمكانيات."[1]

"فعملية إثراء الميثاق الوطني تنطلق من الحرص على تدارك جوانب النقص التي لوحظت في صياغة 1976،وعلى ضرورة مواجهة الأعراض المرضية التي نتجت عن جدلية التطور من جهة والتي ترتبط من جهة أخرى بمخلفات الاستلاب الثقافي والتخلف الفكري" [2]

" إجراء التصحيحات اللازمة لتعديل الاختلالات الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني تأمينا لتنمية شاملة، منسجمة، مستقلة".

[1] الميثاق الوطني 1986 ص 9-10.

[2] نفس المرجع ص 27، 28.

إن النقاش الذي بدأ حول إثراء الميثاق الوطني قد تركز أساسا على فشل التسيير الاقتصادي الاشتراكي في الجزائر في الوصول إلى واقع أفضل للمجتمع الجزائري كما وعدت بذلك-السياسة البومدينية- من قبل فقد اتهم ذلك التسيير بالارتجال وعدم العلمية والفساد والتبذير والديماغوجيا المتجاهلة للحقائق الوطنية والعالمية، (بداية انهيار الاتحاد السوفياتي وإيديولوجية الاشتراكية).

لذلك جاءت المطالبة منذ المؤتمر غير العادي لجبهة التحرير 1980 بوقف هذا المنهج وإبعاد المسؤولين عنه، منذ عهد الرئيس هواري بومدين، مع الدراسة الموضوعية لواقع المجتمع الجزائري بعيدا عن أي ديماغوجيا ،وعن الشعارات الثورية الجوفاء.

وخلال هذه المناقشات طرح مشروع إثراء الميثاق الوطني الذي أصبح منذ سنة 1976 الوثيقة الإديولوجية الوحيدة لجزائر ما بعد الاستقلال.

أما فيما يخص مبررات هذا الإثراء، كما ورد في ميثاق 1986 : "إن ضرورة إثراء الميثاق الوطني باعتباره تتويجا للمجهودات واستخلاصا للعبرة مما تحقق من منجزات بوصفه نتيجة للتحليل الموضوعي للواقع الوطني الجديد، وللحرص على تجسيد التطابق بين ما يطمح الشعب إلى تحقيقه من أهداف وما يتوفرله من إمكانيات."[1]

"فعملية إثراء الميثاق الوطني تنطلق من الحرص على تدارك جوانب النقص التي لوحظت في صياغة 1976،وعلى ضرورة مواجهة الأعراض المرضية التي نتجت عن جدلية التطور من جهة والتي ترتبط من جهة أخرى بمخلفات الاستلاب الثقافي والتخلف الفكري" [2]

" إجراء التصحيحات اللازمة لتعديل الاختلالات الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني تأمينا لتنمية شاملة، منسجمة، مستقلة".

[1] الميثاق الوطني 1986 ص 9-10.
[2] نفس المرجع ص 27، 28.

إذا تأملنا مبررات هذا الإثراء كما ورد في الميثاق 1986، فإن سبب هذا التعديل لميثاق 1976 مرده إلى المشاكل الاقتصادية بالدرجة الأولى التي أثرت بشكل كبير على بنية الواقع الاجتماعي، وذلك كما ورد في الميثاق الوطني لسنة 1976:"إن الاختلال في الأجور، ونظام الأسعار الذي كان مصدر تفاوت اجتماعي" نتيجة لانخفاض ثمن الريع الطاقوي والانفجار الديمغرافي وانخفاض معدل الاستثمارات.

هذا فيما يخص مبررات إثراء الميثاق الوطني، أما فيما يخص المنطلقات الإيديولوجية لعملية الإثراء حسب ما ورد في الميثاق الوطني 1986: "لقد عرفت التجربة الثورية في الجزائر مثل كثير من التجارب الكبرى في التاريخ عدد من السلبيات، تساعد على توجيه الإنسان نحو إشباع احتياجاته المادية فقط، في حين أن الأمر في منظور الثورة الجزائرية لا يتعلق بتمكين المجتمع من قطف الثمار الاقتصادية الصرفة للتنمية فحسب، بل ولكن يتعلق أيضا وعلى الخصوص بتحقيق توازن وانسجام بين الاحتياجات المادية، ومطالب الفكر والروح، وبصورة تساعد على تكوين مجتمع عارف بشخصيته، متصل بماضيه وتراثه، معتمد على ذاته...."[1]

وفي فقرة أخرى من الميثاق ورد ما يلي:"...هذا ما جعل الجزائر تقدم على الأخذ بالاشتراكية التي انتهجتها والتي ليست مستمدة من مذهب أجنبي حاولت محاكاته أو تقليده، بل هي مستمدة من طبيعة التجربة الثورية الجزائرية".[2]

يتبين من خلال هاتين الفقرتين أن إحدى المنطلقات الإيديولوجية لعملية إثراء الميثاق الوطني1976، هي ثورة نوفمبر بأبعادها المختلفة وأحد أولى هذه الأبعاد، البعد الديني للثورة الجزائرية ودور الإسلام في هذه الثورة إضافة إلى البعد الوطني، ذلك أن الثورة الجزائرية أكدت تماسكها بالإسلام وأعلنت أخذها بالمبدأ الاشتراكي، تحقيقا للعدالة الاجتماعية الحقة التي تضمنتها رسالة الإسلام، كما ورد في الميثاق 1986.

[1] الميثاق الوطني 1986 ص36، 37، 38.
[2] نفس المرجع ص 37، 38.

وبعدمـــا تطرقـــنا إلـــى مبررات ومنطلقات عملية الإثراء يمكن أن نتساءل عن الأهداف المرجوة من عملية إثراء وثيقة 1976 على ضوء ما ورد في الميثاق الوطني 1986 :"إن الاســتقراء الدقــيق للمراحل التي مرت بها الثورة الجزائرية بين اختيار الاشتراكية منهاجا لتحقيق التنمية، وضمانا للتوزيع العادل لثروات البلاد لم يكن اختيارا تعســفيا، بــل هذا الخيار مرتبط ارتباطا قويا بمسيرة الكفاح من أجل التحرر الوطني، ومــتلائمة تلاؤمــا تامــا مع دعوة الإسلام إلى تحقيق العدالة الاجتماعية"[1] "...ذلك أن الــتحرير الوطنـــي والتحرير الاجتماعي أمران متلازمان...هذه العملية تقتضي خلق الظروف المناسبة لتحويل الوعي الوطني إلى وعي اشتراكي".[2]

وقــد كــان علـــى الــثورة أولا أن تدعم الاستقلال الوطني –عن طريق عملية التنمــية- ولكـــي تكون التنمية منطقية ومنسجمة لا بد أن تكون شاملة، تقوم على تقبل الجماهــير لهــا وتســتهدف خدمــة هذه الجماهير، وهذا يستلزم تصورا حقيقيا يجسد الديمقراطية الاشتراكية ويبتعد كليا عن الأشكال الصورية الديمقراطية".[3]

مــن خــلال مــا ورد في الميثاق الوطني 1986 ،نستنتج أن أهم هدف لعملية الإثــراء هو التحولات الكبرى التي شهدها المجتمع الجزائري، فعملية التغيير السريع التـــي مست جميع هياكله وبناه الداخلية والخارجية دعت محرري المواثيق إلى التركيز علـــى جوانـــب كانت مهملة في المواثيق السابقة كقضية تكوين الإنسان الجزائري في جانبها الروحي والأخلاقي والثقافي.

ونتســاءل هنا: ماذا بعد إثراء ميثاق 1986؟وما هو الجديد الذي جاء به؟،وماذا بقـــي من ميثاق 1986؟ وما هي طبيعة العلاقة بين ميثاق 1986 كسلطة (فوقية) وبين التركيبة الذهنية للوعي الجمعي للمجتمع الجزائري؟ هل هذه العلاقة: علاقة استمرارية أم قطـــيعة؟ علاقـــة رضـــى وقـــبول أم علاقـــة رفض؟ وفيما تجسدت هذه العلاقات بشطريها؟.

---

[1] الميثاق الوطني 1986 . ص 36، 37، 38.

[2] الميثاق الوطني 1986 ص 37، 38.

[3] الميثاق الوطني 1986 ص 38.

- المبحث الأول: البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري:

إن المستقرئ للتراث الثقافي للمجتمع الجزائري يدرك وجود مصادر ثقافية محضة تعبر عن بنية (structure) المجتمع الاجتماعية والطابع الثقافي للفرد الجزائري... وكذلك الأصول والجذور الأنتروبولوجية التي تشكل الوعي الجمعي والشعور بالانتماء إلى هذا المجتمع، إعتمادا على مقومات الأمة الجزائرية، كالدين، اللغة، القرابة...إلخ.

فحتى الكيان التنموي المغلق الذي سعى إليه الرئيس هواري بومدين، لم ينف الانتماء الثقافي العربي والإسلامي لهذا المسار، بل أقره نصا وممارسة ويظهر ذلك في دستور 1976 والميثاق الوطني 1976 وبيان أول نوفمبر...، إلا أن الممارسة لا تتجاوز حدود ما تقرره مؤسسة الجيش.

إن التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري والحوادث والظروف التاريخية التي مر بها، لها أبعاد مختلفة: سوسيولوجية، ثقافية أو دينية سياسية، تبين لنا أن السيرورة الديناميكية العامة للتنظيم العام تتميز بارتباطها بمجموعة من الخصوصيات ولمدة زمنية طويلة، فعلى مدى قرن ونصف من الزمن، عرف المجتمع الجزائري تقريبا، ثلاث مراحل من الأنظمة الاجتماعية والتنظيمات السياسية، هي بمثابة أساس ترتيب العلاقات، بحيث يكون لكل واحدة خصوصياتها الإيديولوجية التي تتميز بما يلي:

1- مرحلة النظام الاجتماعي القبلي المبني على عامل الارتباط العشائري الذي يتحكم في فعاليته وحركيته مبدأ العصبية.

2- فترة الهيمنة الاستعمارية التي تسير وفق مبدأ التحطيم كأسلوب معتمد لجميع الهياكل الاجتماعية والبنيات الثقافية، والتي تبنت أسلوب التغير في آليات النظام الاقتصادي وتبديل علاقات الإنتاج ،مع تدعيم بعض الجوانب الثقافية مثل البعد الميتولوجي النفسي للتقديس الديني.

3- المرحلة الثالثة تتميز بمحاولة بناء الدولة الوطنية المرتبطة بخاصية الشرعية التاريخية والثورية، والاعتقاد في ثقافة الريع الطاقوي على أساس "الاشباع" لا "الإقناع".

فهذه المراحل والتنظيمات ترجع من الناحية الأنتروبولوجية إلى ثلاث أسس:

1-البعد الديني:

إن وجـــود الطابع القبلي كسبب داخلي ووجود الاستعمار كسبب خارجي، أدى إلـــى عدم الاستقرار، باعتبار أن الأول، أي التنظيم العشائري، فرض وجود صراعات عرقية ودينية وأسرية، محصورة ضمن التطور الدائري بالخصوص مثلما تحدث عنه ابـــن خلدون في نظريته، والثاني أي التدخلات الأجنبية، أنتج على المستوى التصوري للأفـــراد الأهالـــي ثقافـــة الشـــعور بوجـــود خطـــر خارجي ساهم في عملية الإحباط السيكولوجي وعدم الرضا السوسيولوجي بما هو موجود، وهنا يتم البحث عن الأنا ليس ضمن ما هو موجود، لكن ضمن ما كان موجود في الدائرة التقليدية[1] ،وهي التي كونت ونظمت الوعي الجمعي ككل في السابق.

فكل هذه العوامل كونت الرغبة في محاولة خلق نظام وظيفي، لا يمكن أن يكون بالـــرجوع إلى نظام ثقافي تقليدي متلاشي عبر التطور التاريخي من حيث الفعالية، بل يكـــون بالاســـتناد على ما تمليه النتائج العلمية ،وما يقترحه مشروع المجتمع ،لكن في مقـــابل كل هذا هناك غياب الحركة العلمية المتميزة بالموضوعية والقادرة على تناول منهجـــي لمختلف إشكالات الواقع ومستجداته ،من أجل تحديد الوجود الاجتماعي للفرد الجزائـــري ضمن نسقه الفكري ويتضح ذلك من خلال الاستفهامات الآتية:ما هو شكل السياسة المنتهجة؟ما هو النظام الاقتصادي؟ وما هي الأسس والأطر الفلسفية والفكرية التي تؤطر لبناء المجتمع الحديث؟

نلاحـــظ مـــن خـــلال غياب هذه الحركة العلمية، غياب البحث الأنثروبولوجي، والسوســـيولوجي، وكذلك التاريخي وهذا كله يعني غياب مشروع مجتمع يدرك حقيقة الإنسان الجزائري ككائن اجتماعي قبل أن يكون كائن سياسي متفاعل.

---

[1] محمد عابد الجابري: نحن والتراث/ دار الطليعة/ طبعة 3 سنة 1989 ص 73.

إن حضور الموروث الديني الدائم على مستوى التركيبة الذهنية للوعي الجمعي، لأفراد المجتمع الجزائري، سواء من خلال الطقوس والممارسات المشروطة بمجموعة من الحتميات القدرية، أو من خلال ثقافة النص الديني أو التراكم الثقافي الشعبي بكل أبعاده المختلفة ،المكتوب والشفوي، حيث تجسد هذه المصادر جميعها الرأسمال الرمزي، والتراكم الثقافي لبنية مجتمع إسلامي، بماضيه (المجتمع الجزائري).

فهذه المرجعيات هي نتائج الذاكرة الجماعية، حيث يطغي الجانب الرمزي على سلوكات الأفراد وممارستهم والتي تتمثل في طرح إسلاموي (Islamologique)[1] للأحداث التي أوجدتها والتي يمكن تلخيصها في نقطتين أساسيتين:

- الرغبة في إعادة بناء صورة نفس نموذج المجتمع الإسلامي الأول.
- محاولة إحضار نموذج الرجل الديني.

هذان البعدان هما اللذان يميزان حدود ومحتوى القضاء الثقافي الديني الدي تشارك معطياته في بناء المخيال الاجتماعي، والجماعي للأفراد والجماعات الاجتماعية على فترات تتميز بالاستمرارية والانقطاع، كما أنهما يحملان من الناحية السوسيولوجية والإستمولوجية، خاصيتين معرفيتين:

الأولى متعلقة بجانب الجبرية التاريخية التي تستلزم بموجبها الأطراف الاجتماعية، ربط حركية تفاعلهم وسيرورة تطورهم، وفق ضرورة العودة المشروطة إلى التاريخية الإسلامية الأولى[2]، والمسماة بصدر الإسلام (دولة الخلفاء الراشدين).

وفي الاتجاه نفسه هناك عزل قائم لما يمكن أن تحدثه التأثيرات الخارجية والتي تدخل ضمن ديمومة التاريخ العالمي.

وكأن هذه التصورات يمكن أن تصنع قطيعة مع الحركية والاستمرارية الزمنية (قطيعة مع جميع الإيديولوجيات والفلسفات الغربية) ،مادام هناك اعتقاد أن التاريخ العالمي ليس له أهمية حضارية إنسانية (الأوربيون عندهم حضارة مادية فحسب).

---

[1] Med ARAKOUN. Penser l'islam d'aujourd'hui ENAL. Alger1993.p90.

[2] برهان غليون اغتيال العقل دار سوم للنشر 1990 ص326.

حيـــث يقول محمد عابد الجابري في هذا المجال: "إذا كانت الحضارة اليونانية هي حضارة فلسفية و إذا كانت الحضارة الغربية هي حضارة تكنولوجية فإن الحضارة الإسلامية هي حضارة فقه".[1]

حيـــث أن الـــتاريخ الحقيقـــي الـــذي ينبغي العودة إليه والاطلاع على جوانبه والانطـــلاق من مبادئه ،يبدأ وينتهي مع مجتمع السلف الأول وتاريخ الخلفاء، فنظامهم السياســـي والاجتماعي مشروط من الناحية الدينية بحتمية الرجوع إلى مرحلة التاريخ الأول للمجـــتمع الإســـلامي ، الذي يوفر النموذج التنظيمي والأخلاقي الأمثل[2] ، ثم أن هـــناك مجموعة من الخصائص لهذه الرؤية الميتولوجية لمفهوم هذا البعد الديني والتي يمكن حصر أسبابها فيما يلي:

- الـــبعد عـــن الموضـــوعية فـــي تـــناول إشكالات الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعـــي الناتجة عن ندرة الدراسات العلمية والسوسيولوجية والفلسفية التي يمكن للفرد أن يستهلكها الأمر الذي يجعله عرضة لمجموعة من التناقضات.
- طبيعة المصدر الديني للمطلقة التي تحول أمام كل محاولة للإبداع أو التجديد أو الإصلاح.

الأمـــر الذي يفتح المجال لبروز الرؤيا السلبية والاختزالية المسبقة التي يتخذها غالبـــية المثقفون اتجاه هذا الموروث الديني، إضافة إلى هذه العصبية للموروث الديني هناك انتقال وانتشار التقاليد بصفة تراكمية مستمرة حيث تشكل مجموعة من التراكمات الثقافـــية الرمزية، التي تصيغ الطبيعة النهائية للمجتمع في علاقته مع السلطة، كطرف ثاني وهذا ما يمكن إدراجه في مؤشر العلاقات الأسرية أو القرابة، كبعد أنثروبولوجي يمثل حلقة الوصل لإشكالية الطاعة والرضا الاجتماعيين للنموذج الذي ترسمه السلطة لمواطنـــيها من خلال مجموعة النصوص الرسمية (خطابات، دساتير، مواثيق)، للتعبير عن مبادئها وخطاباتها.

---

[1] محمد عابد الجابري/ تكوين العقل العربي بيروت . مركز دراسات الوحدة العربية- طبعة 4 1989 ص133

[2] Med Harbi : l'islam dans tout ses états p 02 Rahma 1992.

وهـــذا مـــا عبر عنه انتروبولوجيا جورج بالوندي G.Balandier حول مفهوم التقاليد:"إنها تعبير عن علاقة بالماضي واستمراريتها...ناتجة عن قانون معياري، قانون المعنى أي القيم الموروثة التي تحكم التصرفات الفردية والجماعية، قد تتناقل من جيل لآخر أنها الموروث الذي يحدد ويضبط النظام"[1].

2-**البعد القرابي:**(الأسرة)

يمكـــن إرجـــاع جذور العلاقات العائلية التي كانت تسيطر على ديناميكية النظام القبلي إلى فترة التاريخ الاجتماعي للجزائر مقابل الفترة الكولونيالية، حيث كانت الأسرة أو البيئة العائلية هي النواة الأولى لإنشاء السلالة القرابية بين الأفراد.[2]

غير أن تفكيك عناصر وأسس النظام القبلي من طرف الإدارة الفرنسية جعل من الأســـرة البنـــية التنظيمية الوحيدة، التي تحتفظ باستقلاليتها وقدرتها على القيام بالدور التنظيمـــي والأخلاقـــي المناســـب، في ضبط سلوكات الأفراد وفي تنظيم تفاعل النظام القبلي، لإنتاج أرضية ثقافية وأخلاقية أولية.

هذه الأرضية الاجتماعية وقفت في وجه الإدارة الفرنسية في فترة ما بعد 1830 عـــندما حاولت تحقيق وتثبيت، أسس وقواعد مشروع نظام اقتصادي ورأسمالي، لكنها فشـــلت فـــي تحطـــيم هـــذه الهـــياكل والأطر القاعدية على مستوى النظام الاجتماعي والاقتصـــادي، أمام إصرار الأهالي عن عدم التخلي عن موروثهم الثقافي والاجتماعي القبلـــي، الـــذي يسمح لهم ببلورة العديد من المواقف والتصورات، وكذلك يدفعهم إلى البحـــث عـــن نمـــوذج تنظيم اجتماعي آخر ناتج عن التعامل مع معطيات جديدة، أو مواجهـــة الخطـــر الخارجي، لأن بنية التراكمات الثقافية ونمط التركيبة الذهنية القائمة على مذهب "العصبية" لم يتم تكسيرها بشكل نهائي من طرف الإدارة الفرنسية التي لم تتمكن من القضاء على البنية التحتية للمجتمع الجزائري.

---

[1] George BALANDIER. Anthropologie politique.p-156-Edition ?.

[2] محمد عزيز الحباني "ابن خلدون معاصرا" دار الحداثة 1984 ص110.

إذ كانت هده التحولات السطحية الهدف منها ليس تحقيق غاية اقتصادية فقط (تحويل المواد الأولية، استعمال اليد العاملة في المصانع والورشات الكولونيالية...)، دلك أن عملية التغير التي عرفها المجتمع الجزائري خلال المرحلة الاستعمارية، كانت بطيئة وعبارة عن نوع من التحولات البسيطة والسطحية، ذات بعد اقتصادي وتجاري، ولا تعبر هذه العملية، أبدا عن مشروع اجتماعي ثقافي يمكن أن يعطي نتائج بنيوية اجتماعية بإمكانها أن تغير التركيبة الذهنية أو بنية المجتمع.

وبالتالي فهذا يعني أنه واقع مفروض بصفة قسرية وتعسفية على الأهالي، بل هذا الواقع حول عملية التغير لغير صالح الإدارة الفرنسية عن طريق المقاومة الشعبية ثم الحركة الوطنية، وأخيرا الثورة التي أدت إلى إبداع نموذج جديد للمجتمع الجزائري عن طريق فلسفتها ومبادئها التي حضرت لبناء الدولة الوطنية الحديثة، وصياغة المجتمع الجزائري الحديث.

إن العائلة مؤثر سوسيولوجي هام، لا يمكن الاستغناء عنه لفهم جوهر العلاقات الاجتماعـــية والسياسية، وحتى الاقتصادية، باعتبار أنها مؤشر أساسي لصياغة وتحديد طبيعة العلاقة بين الجماهير الشعبية، والسلطة الحاكمة من خلال نصوصها الرسمية من مواثيق ودساتير وقوانين.

إضـــافة إلى معرفة الماهية الثقافية التي تساهم في بناء مضمون الشرعية سواء أكانـــت ثورية، تاريخية ،أو شعبية ديمقراطية على أساس أن هناك "استمرارية سيطرة الـــثقافة العصـــبية ،التـــي كانت تتحكم خلال مرحلة تاريخية معينة في نظام العلاقات التقلـــيدية القبلـــية"، لكـــن في صورتها البسيطة والمحدودة لكي تشمل إطار العلاقات الأسرية[1].

[1] Burhan Ghalioune : le malaise Arabe (état contre nation ENAL p49.

3-**البعد الوطني** -الانتماء الترابي-:

إلـــى جانـــب وجـــود ميكانيزمات تشكل الانتماء الثقافي والأنثروبولوجي للفرد الجزائر، كالانتماء القبلي أو القرابي أو الرمزي التاريخي والديني، نلاحظ وجود مؤشر آخـــر لايقـــل أهمـــية عـــن المؤشـــرات الســـابقة والمتمثل في الوطن، أو المفهوم الأنثروبولوجـــي لـــلأرض أو التراب (territoire)، الذي يعد عنصر من البنية التي تشـــكل الوعـــي بالارتباط ولا تقبل أي تدخل أجنبي لكي يفصل بين الأفراد، وبين هذا العنصر.

فالطبيعة الاستيطانية للاستعمار الفرنسي و التي دامت أكثر من 130 سنة كانت تســـتهدف فـــي عموميـــتها تحطيم أهم الهياكل والقواعد ،التي تشكل البنية الاجتماعية والقـــاعدة الاقتصـــادية، والثقافـــية، والتنظيمية للمجتمع، وكذلك تغيير معظم العناصر والآلـــيات التي تتحكم في تفاعل، وحركية العلاقات ما بين الأفراد سواء على مستوى فضـــاء العلاقـــات الإنتاجية ،أو على مستوى فضاء العلاقات الاجتماعية،مقابل إدخال وتثبيـــت عناصـــر تنظيمية جديدة بناءًعلى نمط من التصورات الثقافية والتي أفرزتها الثورة الصناعية، وأسلوب الإنتاج الرأسمالي الذي عرفته أوربا خلال القرن 18.

إن عنصـــر الأرض داخـــل النظام الاجتماعي مؤسس على علاقات قبلية يسمح للفـــرد بإدراك ذاتية وجوده بموجب انتمائه إلى محيط من الأرض[1] ، فعملية مصادرة الأراضـــي الفلاحية، مست بالدرجة الأولى أملاك البايلك التابعة للدولة العثمانية وأيضا أمـــلاك الحـــبوس، والتـــي بدأت سنة 1833 واستمرت في نوع ملكية الأرض التابعة للأهالـــي من خلال إصدار قانون فالري (Varlier) الذي نظم هذه العملية من الناحية الإدارية والقانونية، حيث كانت تنص المادة 815 منه على ما يلي:" Nul n'est tenu de rester dans l'indivision "،بمعـــنى لاشـــيء ينبغي أن يبقى ضمن الإطار غير المجـــزأ، وبعده جاء قانون 22 أبريل 1878 الذي يهدف إلى تشجيع توظيف رخصة تجزئة الأراضي العائلية، وتسهيل التحويلات العقارية في ما بين الأهالي الأوربيين[2].

[1] مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع مرجع سبق ذكره، ص58.

[2] AEK yefsah, La question du pouvoir en Algérie p 23 E.d ENALL 1990.

مـــن الناحـــية السوسيولوجية سينتج نوع من الصراع بين شكلين من العلاقات الاجتماعـــية، وبتعبـــير أدق بين نوعين من الثقافات، (سنتطرق لجزء من هذا الصراع "اللغـــوي" فـــيما بعد) ثقافة تقليدية محافظة والثانية معاصرة، الأولى تضبطها علاقات رمزية يتحدد من خلالها موقف وتصور الفرد للأرض، وكيفية ارتباطه الوثيق بها، هذا الـــنوع مـــن الثقافة لا تتحكم فيه الشروط المادية، كما لا يمكن خضوعه لقابلية التغيير وإنمـــا شـــروط سيكولوجية أخلاقية تحكمه، وهي مرتبطة بغائية ورمزية الأرض عند الفرد الجزائري.

أمـــا الـــنوع الثاني من الثقافة تتحكم فيه شروط مادية، اقتصادية تراكمت عبر تفاعل مجموعة من التناقضات، نتجت في النهاية شكل جديد من العلاقات القائمة على أساس الاعتراف بمبدأ الاختلاف، لتحديد وظيفة كل طرف ضمن النظام العام.

إن جدلـــية هـــذه العلاقـــة القائمـــة علـــى نموذجين من التفاعلات أو العلاقات الاجتماعـــية المخـــتلفة على بنيتين من الثقافات المتباينة، من حيث الأبعاد التي تحملها، والتـــي ســـتكون القـــاعدة الأولى والمرجعية الضرورية لبداية تكوين ما يسمى بالثقافة الوطنية،كتصـــور واعـــتقاد أولا، وكحركة اجتماعية وسياسية ثانيا، فيبني الأفراد بذلك علـــى مســـتوى خـــيالهم الجماعـــي فضاء ثقافي يدركون من خلاله صورة وجودهم الاجتماعـــي، وحقيقة انتمائهم التاريخي والحضاري الذي يحدد طبيعة علاقتهم بالطرف الآخر(الغربي الفرنسي)، والتي يجسدها مبدأ التناقض (الأنا- الغير)، ومنه تبدأ عملية الدخول في البحث عن أساليب التجسيد الواقعي لمبدأ الوطنية كفضاء إيديولوجي ثقافي ينبغي الاحتواء ضمنه وتبنيه.

هناك من الناحية الإبستمولوجية (استمرارية مينا تاريخية)، تتلخص في أن الفرد الجزائـــري كعنصـــر اجتماعـــي يمتلك مادة تراثية متعددة المصادر كالانتماء القبلي، الترابـــي، الوطنـــي ،والتـــي تظهـــر بصـــفة جلية في مختلف الطقوس، والسلوكات والممارســـات،التي لهـــا قـــوة التأثـــير والتواجد المستمر على مستوى نظام العلاقات الاجتماعية، والتي شكلت مجموعة من التراكمات التي أعطت في النهاية نسقا من القيم الدينية، الوطنية، التي يحملها الأفراد على مستوى ذاكرتهم الجماعية.

والتـــي شكلت سوسيولوجيا الرأسمال الثقافي الرمزي الذي سيساهم بشكل فعال في تحديد بنية المخيال الجماعي، وهذا ما يسمح بوجود مشروعية نظام العلاقات الأفقية والعموديـــة التـــي مرت عبر مجموعة من القنوات ذات مرجعية تاريخية عبر جذور أنثروبولوجـــية مـــتعددة...ذات أســـس مخـــتلفة كالأســـاس الدينـــي، القرابي، القبلي، الوطني...الخ.

-الصراع الثقافي:

أ-المجال الديني:

إن تطور الثورة الثقافية في سياق التجربة الجزائرية التنموية ،قد أدى تعسفا إلى ربـط الإسـلام بالإيديولوجية الاشتراكية ،لكن ذلك لا يعني أن الإسلام هو الذي يقود الـتجربة التحديثـية فيضبط اختياراتها وتوجهاتها ،بل العلاقة أضعف من ذلك بكثير، لسـبب واحد وهو أن السلطة السياسية تعتمد أكثر على مؤسسة الجيش، ليس فقط في مواجهة الطوارئ الداخلية والخارجية، وإنما في مواجهة المد الديني والسلفي[1] .

وباعتـبار أن الدراسـات الاجتماعـية تجمـع على الصلة المباشرة للمؤسسة العسـكرية بالمجـتمع المدني، وذلك باعتماد الإسلام كمصدر للشرعية في إطار عملية التحديث السياسي الأمر الذي خلق نوعا من المفارقة بين ما هو رسمي وما هو شعبي[2]: رغـم أن هناك هيمنة الدولة الكاملة على المجتمع المدني، غير أن تلك الهيمنة لم تكن ضد المؤسسات التقليدية في المجتمع ، والتي تنحصر مهمتها في تأويل النص الديني.

هـذا التـيار الـذي ابتدع إسلاما جديدا على الدولة والذي تبنته فئة مكونة من الشـباب المسـيس الـذي يعتبر التنمية الاشتراكية كيانا غريبا عن النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري.

هـذا الأخـير يدعـو للعودة إلى الأصول الأولى للمجتمع الإسلامي، والشباب الـبربري ثانـيا ،الذي يؤاخذ أجهزة الدولة في مبالغتها على سياسة التعريب من خلال قـرارات النصوص الرسمية، وثالثا نجد الفئة الوسطى غير المستفيدة من التنمية والتي تبحث عن موقع داخل المشروع المجتمعي.

---

[1] « Wilson Zarthmen » : l'armée dans la politique algérienne A.A.N 1967. Paris 1968.

[2] الإسلام السياسي.

إن تداخـــل الديـــن والسياسة في النظام الجزائري يظهر جليا في إجماع الوثائق والنصـــوص الرســـمية المختلفة، كوثائق تاريخية على سبيل المثال :دلك أن الدين هو الإيديولوجية الرسمية للدولة والمجتمع، مثلما ينص على ذلك الفصل الرابع من دستور 1964، في عهد الرئيس بن بلة، لكن هذا لا يعني الإدماج المطلق بين الدين والدولة أو أن الجزائـــر دولـــة إسلامية، رغم أن المجتمع العربي مجتمع إسلامي، وهذا ما جعل الدولـــة أو النظام السياسي يعتمد على هذا الموروث، بل هو فرضية حتمية من الناحية الأنثروبولوجـــية عكـــس مـــا أقره الدارسين سابقا، حيث أن أسلوب الشرعية يفرضها المجتمع والأفراد.

ذلك أن الإسلام كإيديولوجية ترتبط تعسفيا مع الاشتراكية كحتمية فرضها وعي المحكومين وبالتالي كان لا بد من افتراض تلاؤم بين الإسلام والدولة:

1- التأكيد على هوية المجتمع الجزائري العربية الإسلامية.

2- بناء المجتمع الاشتراكي بواسطة الثورة الاجتماعية.

فقـــد حدد الميثاق الوطني 1976 الدولة الجزائرية على أنها إسلامية واشتراكية في نفس الوقت بدون دراسة موضوعية لمدى قابلية الإسلام للذكر الاشتراكي[1].

والملاحـــظ هـــنا مـــن خـــلال المواثـــيق الوطنية، إلغاء التناقض بين انتماءين متباعديـــن، الإســـلام و الاشـــتراكية، من جهة أخرى وذلك رغم وجود فوائد أساسية، تتصل بأنماط الإنتاج، تصورات الإنسان، وقيم الحياة، العلاقات الاجتماعية، والإشكال المطروح هنا: هو أن الإسلام لا يرمز له باعتباره هوية سياسية، وإنما هو هوية تراثية ومرجعة[2] ، كما أن الجدير بالذكر هنا هو تصور الميثاق الوطني للمسألة الثقافية ولدور الإسلام.

[1] ورد دلك على مستوى نصوص الرسمية: دستور 1963 ، ميثاق الجزائر 1964 ، الميثاق الوطني 1976 ، دستور 1976.

[2] ، ينص الفصل الثاني من الدستور الجزائري على أن الإسلام هو دين الدولة ودين رئيس الجمهورية في الفصل 107 وهذه الفصول مجتمعة لا تعني قيمة كبيرة فهي موجودة في أغلب الدول العربية: مصر ، سوريا...

فمـــا لـــيس بعـــيدا عن تصور بيان أول نوفمبر 1954 التي حددت الثقافة في الجزائر على أنها ثقافة دولة ذات سيادة ديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية[1] ، حيث تـــم إفراغ الإسلام من دلالته التقليدية التي تنص على أن الإسلام دين ودولة وليس دين الدولة.

لكـــن الإشـــكال الرئيســـي هنا، يتمثل في كيفية التعامل مع هذا الموروث رغم الاختلافات بين السلطة والمعارضة (التي ظهرت في منتصف السبعينات جمعية القيم- حركة الشيخ بويعلي وبصفة عامة ظهور الصحوة الإسلامية).

للإجابـــة علـــى هـــذا الإشكال يجب الرجوع إلى التراكم التاريخي، إضافة إلى الأصـــول الثقافـــية للمجتمع الجزائري، باعتبار أن الإسلام ليس أقدم من العروبة في المجـــتمع الجزائري وعهد الفتوحات الإسلامية بقيادة عقبة بن نافع، موسى بن نصير، طارق بن زياد، ليس بعيدا أو غائبا عن المخيال الجماعي للشعب الجزائري[2].

فجـــذور الإسلام الاحتجاجي السياسية الذي ظهر في الجزائر، بعد الاستقلال في منتصـــف السبعينات، إثر فشل الدولة الوطنية كما جاء في كتاب على الكنز[3]، فجذوره تمـــتد إلـــى فـــترة الحركة الوطنية ومن ضمن أحزاب وجمعيات هذه الحركة "جمعية العلمـــاء المسلمين"، التي لعبت دور الإصلاح والحفاظ على الهوية الوطنية بشطريها، الديـــن الإســـلامي، اللغة العربية، حيث كان المشروع السياسي مركز على إيديولوجية معيـــنة أساســـها الإسلام وهدفها الوطنية، وذلك للتمييز بين الجهاد في سبيل الله وبين الحملـــة الصـــليبية للمســـتعمر، كما ورد سابقا في نص بيان أول نوفمبر "إقامة دولة جزائرية مستقلة في إطار المبادئ الإسلامية"[4].

---

[1] بيان أول نوفمبر 1954 - النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954 1962. نشر قسم الإعلام و الثقافة.

[2] الميثاق الوطني 1986 . فصل الأسس الخارجية للمجتمع الجزائري ص 13.

[3] Ali El Kanz Au file de de la crise .Ed.Bouchene p.80.1993.

[4] بيان أول نوفمبر 1954.النصوص أ.ج.ت.و.

لكـــن بعـــد الاستقلال تغير دور الإسلام، حيث ارتبطت أهميته بمحاولة إنجاح سياســـة التنمية الوطنية -حسب تعبير- "عروس الزبير"،حيث حاولت السلطة توظيف الدين معتمدة على مرونة خطابة خاصة في القرارات السياسية ذات الطبيعة التاريخية.

إن الطبـــيعة المفصـــلية لمحاولة التوفيق بين مشروعها الاجتماعي ذو الطبيعة الشـــعوبية[1]،وذلك من خلال استعمال مؤسسات التنشئة الاجتماعية لتمرير إيديولوجيتها، مـــثل استعمال المساجد، الزوايا، والمدارس حسب تعبير د: "سليمان الشيخ"، في زمن السبعينات، مثلا وخلال الثورات الثلاث (الزراعية، الثقافية، الصناعية)، فأغلب الخطب والـــدروس كانت تجند المصلين لإنجاح مشروع التنمية الذي يركز على تلك الثورات من خلال الإيديولوجية الاشتراكية".

ومحاولـــة إفهام الشعب بأن الاشتراكية لا تتنافى مع الإسلام كما ينص الدستور: إن تأسيس الاشتراكية في الجزائر يتوافق مع المبادئ الإسلامية[2].

ومـــن أجل تمرير هذه الإيديولوجية تبنت السلطة السياسية بعد الاستقلال، التيار الإصلاحي، الذي تمثله -كما قلنا سابقا- جمعية العلماء المسلمين لضمان استمراريتها. مـــن خلال إدماج الجمعية في السلطة من خلال شخصية توفيق المدني في أول حكومة بعـــد الاستقلال، كوزير للشؤون الدينية، الشيخ الإبراهيمي على رأس مجلس الوزراء، الشيخ أحمد حماني على رأس المجلس الإسلامي الأعلى.

إن الاســـتعمال التعســـفي للدين من طرف السلطة بعد الاستقلال كان سبب عدم وجـــود منافسة سياسية، ولا طبقة معارضة يسمح لها بالممارسة السياسية خارج إطار الـــنظام الحاكم، هذه الأخيرة التي تستعمل الدين كقناة رسمية، على اعتبار أنه ملك لها، خاصـــة وأن الشـــعب الجزائري بعد الاستقلال، ونظرا لوعيه السياسي البسيط لم يكن يفرق بين الإيديولوجية الوطنية المتمثلة في الاشتراكية، والدين كإيديولوجية مغايرة لها.

[1] عروس الزبير: "الدين في المجتمع العربي" مجلة المستقبل ع 1995 ص 191.

a[2] Slimane Cheik h.L algérie en armees-op-cit p289.

لكـــن السلطة نتيجة لتجاهلها لعامل الوقت وعدم اعترافها بالتناقضات الداخلية، ســـرعان ما فشلت في التحكم، في هذا الموروث الديني ومن نتائج ذلك بروز منتصف الســـبعينات: تـــيار معـــارض والمعروف باسم الإسلام الاحتجاجي، الذي وجه أسلحته وانتقاداته، حسب تعبير –علي الكنز– نحو مسألة شرعية السلطة السياسية، حيث طرح نفســـه كبديل شرعي وحتمي[1]،إضافة إلى فشل الدولة الوطنية، حيث تكون هذا الإسلام نتيجة لسياسة التعريب المنتهجة من طرف النظام منذ الاستقلال[2].

هذه السياسة (التعريب) التي سمحت بالتفتح نحو المشرق العربي، وذلك بإرسال الطلـــبة في بعثات علمية، وجلب الأساتذة بسبب نقص التأطير المحلي، مما تسبب في غـــرس تيارات دينية راديكالية في الأوساط الطلابية، مثل الشيخ الألباني، حسن البنا، ع.الحمـــيد كشـــك...وغـــيرهم، ومن جهة ثانية نتيجة للنتائج العكسية للتربية السياسية الدينـــية في البرنامج المدرسي، هذا التيار الإسلامي السياسي، اختار المواجهة المسلحة مـــع الســـلطة، بعـــد وفـــاة الرئيس هواري بومدين و بداية بجماعة بويعلي في بداية الثمانينات، إضافة إلى جماعة عباسي مدني في بداية التسعينات.

فهـــدف السلطة السياسية كان استعمال الدين من أجل تهدئة الأوضاع، والوحدة الوطنـــية، غـــير أن الهـــدف تغير فيما بعد ليتحول الدين ضد السلطة، باعتبار أن هذه الأخـــيرة لم تعط الأهمية لعامل الوقت الذي أنتج جيلا جديدا مغايرا لخصائص الإسلام التقلـــيدي، ومغايرا للجيل الذي عايش الثورة، لكن اعتماد السلطة على رجعيات أخرى غـــير الدين، كالسياسة الخارجية، والشرعية التاريخية الثورية، والتوظيف الكاريزمات لثقافة الزعامة الخارجية والعلاقات الأبوية.

[1] علي الكنز: حول الأزمة –المؤسسة الوطنية للكتاب1995 ص50.

[2] الميثاق الوطني 1986.

كالسياسة الخارجية و الشرعية التاريخية، الثورية و التوظيف الكارزماتي لهما لثقافة الزعامة الخارجية و العلاقات الأبوية الداخلية في آن واحد، جعل السلطة تسير في استمرارية شبه خطية داخل صراعات تاريخية حيث تستنجد بالظروف العالمية، بحجة أن الانقسام يشكل خطر على كيان الدولة و هنا يكمن عدم الاعتراف بالتناقضات الداخلية.

إن الخلاصة الأنثروبولوجية لهذا الواقع الاجتماعي السياسي المرتبط بالجذور الثقافية، و التي أساسها الظاهرة الدينية تبين لنا أن إشكالية العلاقة بين الدين و السياسة، سواء داخل المجتمع المعقد أو مجتمع الدولة (société d état) ، أو المجتمع البسيط، فمعظم الدراسات تؤكد أن العلاقة لها جذور تاريخية،حيث يتم الربط دائما بين الحقل الديني كإطار مقدس تنظمه مرجعية غيبية مطلقة، وتمارس ضمن فضائه طقوس و شعائر تعددية، وبين الحقل السياسي كإطار مؤسساتي أو كبعد تنظيمي للوظائف العمومية بناءا على مبدأ ممارسة الإكراه المادي و المعنوي من طرف السلطة لفرض إلزامية الخضوع للقوانين المتفق عليها.

و إذا اقتصرنا على نموذج المجتمع الجزائري الذي اختص في دراسته كل من عبد الرحيم لمشيشي، عبد القادر يفصح، محمد حربي، عدي الهواري، وكذلك علي الكنز، الذين يخلصون إلى ضرورة الفصل النهائي و المباشر بين كل ما هو سياسي براغماتي وما هو ديني أخلاقي[1] ،وفي هذا رفض للنظرية الديمقراطية التي تبرر سلطة الحكم بمنابع متعالية غيبية.

[1] محمد عابد الجابري : أطلب العربي المعاصر. دار الطليعة 1988 . ص104

غـير أن لهـذا التصـور الـرافض لعمليـة الـربط بيـن الحقليـن الديني والسياسي،حجتين:

- الحجـة الأولـى: الطبـيعة الميتولوجية للبعد الديني والطاعة اللامشروطة لهذا المـوروث، والـبعد المعياري لثنائية التمييز بين ما هو (خير، شر)، (الحلال، الحرام). والتي تختلف عن الطابع السوسيولوجي، والتاريخي للبعد الإيديولوجي السياسي الناتج عن تناقضات واقعية.
- الحجـة الثانـية: تاريخية، باعتبار أن تاريخ المجتمعات خاصة الأوربية عرفت نفـس الإشكالية، المتمثلة في هيمنة الكنيسة ورجال الدين على السلطتين في آن واحـد، كمـا يؤكد جون توشار[1] ، التي انتهت مع تراكم العديد من المعطيات الاقتصادية والاجتماعية إلى حتمية الفصل بين الفضاء الديني والسياسي.

[1] جون توشار: (تاريخ الفكر السياسي).تر. علي مقلد. دار العالمية 1983 . ص 170 - 210.

ب-المجال اللغوي

1-تعريف اللغة:

تعني اللغة بصورة عامة، مجموعة من الرموز ومن الكلمات المتواضع عليها، التي تستخدمها مجموعة بشرية معينة للتعبير عن مفاهيمها ومدركاتها وعواطفها... الخ.[1]

إن هذا التعريف العام المبسط للغة لا يخرج بالتالي من إطاره كل الأشكال التعبيرية الأخرى، وذلك مثل تلك الموجودة لدى بعض الحشرات (النحل مثلا) وبعض الحيوانات (الذئب)، إلا أن مثل تلك الأشكال الصوتية الحركية تعبر عن غريزة أكثر مما تعبر عن تراكم فكري ونفسي يمكن نقله وتطويره جيلا بعد جيل كما هو الحال بالنسبة للإنسان.

كما أن هذا التعريف لا يشمل كذلك القضايا المتعددة المتعلقة باللغة، وذلك مثل كيفية تداولها بين المتكلمين بها والعناصر المكونة لها وطبيعة هذه العناصر(الكلمات والصيغ) والمعبرة عن وصف الأشياء وتحديدها ونظام القيم الذي تحمله، وكيفية بنائها للصور الجمالية والعاطفية والسلوكية... الخ،كذلك مما لا يسعه مثل هذا البحث.[2]

2-الأبعاد الوطنية للغة:

لكل ذلك فإن ما سنحاول التركيز عليه هو البعد أو الأبعاد الوطنية التي تأخذها اللغة باعتبارها تشكل تراكما تاريخيا، وحضاريا وفكريا ونفسيا للمجموعة التي تتكلمها وتعبر تعبيرا متميزا، إلى حد ما عن طبيعة رؤيتها لواقعها ولسلوكها المتميز تجاهه، وهذا التميز الذي لا يلبث أن يضفي على لغتها هذه بالتالي صفتها أو طابعها الوطني.

1- البخاري جمانة -اللغة وثورة نوفمبر - وحدة البحث المتعلقة بثورة نوفمبر والدولة الوطنية-1997.

2- د. زكي نجيب محمود: تجديد الفكر العربي، دار الشروق، بيروت ، 1980، ص 205-257

بذلك ارتبطت قيمة الأمم والشعوب بقيمة لغتها وما تحمله لهم من إمكانيات للتحكم الفعال في واقعهم، بل وبتسمية البعض من هذه الأمم ذاتها باسم لغاتها (كتسمية العرب نسبة إلى العربية والفرنسيين نسبة إلى الفرنسية...الخ).

إن هذه الحقائق وغيرها حول اللغة الوطنية وحول دورها في وجود واستمرار وازدهار –أو اندثار الأمم والشعوب هي التي انتهت بالعديد من الباحثين القدامى منهم والمعاصرين على حد سواء، إلى أن اللغة تمثل الأساس الأول والمهم في تكوين الأمم الأسمى وفي تحقيق وجودها قبل تحديد ترابها أو سلطتها[1].

وبذلك نفهم تأكيد كل من أفلاطون[2] وأرسطو[3] وإبن خلدون[4] وغيرهم كثيرون على أهمية دور اللغة الوطنية في بناء الأمة وشخصيتها الوطنية وهي الأهمية التي جعلت "هيدغر"[5] يعتبر اللغة الموطن الأول والوحيد للكينونة ولترسيخ الهوية الوطنية...

إن نفس الحقيقة يؤكدها ابن خلدون قبل "فيخته" الذي لاحظ في هذا الصدد "أن اللغة هي التي تكون الإنسان وليس العكس،و هي التي تؤثر فيه وليس العكس، وذلك باعتبارها صدى لروح الأمة والمؤثرة في تطورها وفي أفكارها، وليست مجرد أداة يعبر بها الإنسان عن نفسه[6] لكل ذلك كما يضيف "فيخته"فإن الذي يفقد لغته لا يفقد نفسه فحسب، بل أمته ودولته لأنه يفقد بكل من الأجداد ومن الأحفار الذين لا يتصور أي انتظام فيما بين مسيرتهم إلا باللغة الرابطة بينهما. كما أن نفس الحقيقة يؤكدها "لينين"الذي لاحظ أن شعبا يعتمد في حياته الفكري والثقافية على لغة أجنبية لن يتحرر أبدا اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا[7]. لكل ذلك أكد "هيردر"[8]أن اللغة ليست الدولة أو الثورة بل إنها شيء أكبر من ذلك بكثير"

---

[1] -مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي بيروت 1987 عدد 46

[2]-PLATON : Cartyle ou de la rectitude des noms Ed Alquié, Paris 1958 t.1 pp .300-315

[3]-Aristoté : de l'interprétation 19,1456, b 5

[4] -ابن خلدون: المقدمة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982 ، ص 1055-1072

[5]-M. heidegger : Acheminement vers la parole Gallimard, paris 1968

[6]-j. G Fichte : Discoures a la nation Allemand, F S jankélévitch, paris 1952

[7] -مجلة "الأصالة " العدد الخاص بالتعريب، 1974 ، الجزائر .

[8]-G. Gadamire : Herder et ses théories de l'histoire, Cahiers de l'institut Allemand, Paris, 1941

فاللغة باعتبارها الفكر ذاته[1] وليست مجرد صورته، كما ذهب المفكرون القدماء هي المهيأة الأولى لتحقيق استمرار الاتصال بين الجماهير وبين أهداف دولتها .

و لأنها كذلك فإن اللغة قادرة على استعادة الدولة إذا ضاعت، في حين أن العكس غير صحيح ذلك ما تؤكده على أي حال العديد من وقائع التاريخ القديم منه والحديث المعاصر، ومن ضمنها حقيقة دور اللغة العبرية في استرجاع دولة إسرائيل الغابرة.

و لأن نفس الحقيقة تصدق على العلاقة بين اللغة والثورة، فإن الثورة الفرنسية (1789) مثلا لم تبادر منذ الأيام الأولى لقيامها إلى تبسيط اللغة الفرنسية لجعلها أكثر إيجازا ووضوحا إلاّ لتسخيرها لنقل أهدافها إلى الجماهير الفرنسية .والحركة النازية (1930) لم تؤمم الجماهير (moose) عن طريق اللغة إلا بهدف جعل رجل الشارع الألماني يفقد القدرة على التفكير حتى خارجها، بذلك حولت هذه الحركة اللغة الجرمانية من مجرد رموز وألفاظ إلى بنيان قائم على إطار منطقي جديد للتعامل مع الواقع الجديد المبشرة به[2]

3-ثورة نوفمبر واللغة الوطنية:

إن هذه الحقيقة أو الحقائق حول علاقة اللغة الوطنية بالتعبير أياً كان خاصة الفكري منه، والسياسي بعد ذلك، هي التي تجعلنا نعتقد أن ثورة نوفمبر 1954 قد أدركتها ذلك ما تؤكده على أي حال كل بياناتها ومواثيقها الأساسية، وهذا ابتداءا من بيان أول نوفمبر 1954 ، وثيقة مؤتمر الصومام1956 إلى غاية برنامج طرابلس (جوان 1962).

وهذا ما أدركه كذلك، وقبلها، كل من الاستعمار الفرنسي في الجزائر[3]،والحركة الوطنية الجزائرية على حد سواء[4].فقد عمل المستعمر الفرنسي منذ اليوم الأول لدخوله للجزائر على تحويل أهم مؤسساتها التعليمية والدينية إلى كنائس أو إلى ثكنات عسكرية[5]، إيمانا بأن فرنسة الجزائر فكريا تمثل، وعلى حد تعبير الكاردينال لا فيجري

---

[1]- Y.Vonne Terin : Affrontements culturels en Algérie, ENAL. Alger,1983

[2]-Ch .Ageron : La France a t-elle eu une politique Kabyle en Algérie ? Revue historique, Avril Juin ,1962

[3] لعل أبرز نموذج لذلك هو جامع كتشاوة بالعاصمة الذي حول منذ أشهر الأولى للاحتلال إلى كنيسة.

(C.la vigerie)*الشرط الأول لفرنستها ترابيا وسياسيا واجتماعيا، ولأنه لا انفصام، خاصة في الجزائر، وفي غيرها من بلدان المغرب العربي التي تعرضت، بدرجة أقل حدة لمثل هذا الاستعمار، بين العروبة وبين الإسلام فإننا نفهم لماذا استهدف المستعمر العربية من خلال الإسلام والإسلام من خلال العربية.

4-الدولة الجزائرية المستقلة واللغة الوطنية:

تطبيقا لما ورد في المواثيق الأساسية السابقة الذكر لثورة نوفمبر، شرعت الدولة الجزائرية منذ الأيام الأولى لاستعادة استقلالها (يوليو 1962) وعلى غرار جارتيها تونس والمغرب،في التعريب[1] ،مبتدئة خاصة بالمنظومة التربوية (التعليم الابتدائي والثانوي) والعالي بعد ذلك، مستهدفة في ذلك إعادة اللغة العربية إلى مكانتها الطبيعية في جزائر الاستقلال التي أكدت الفقرة الأولى من أول دستور لها (1963)انتماءها إلى الأمة العربية وإلى الأمة الإسلامية.

ولأننا لا نستطيع في بحث مثل هذا تتبع كل مواقف الدولة من التعريب، والمراحل والمشاكل والنتائج التي عرفها هذا الأخير، خلال مسيرته الطويلة، التي هي مسيرة الجزائر المستعيدة لاستقلالها ،(ما يزيد عن الأربعين سنة اليوم) فإننا سنكتفي بالتعرض فقط لأهم تلك المراحل والمشاكل والنتائج...

* -C.Collot et J.R .Henry : Le mouvement national algérien par les textes (1908-1954), O.P.U ,Alger,1977

[1] يقصد بالتعريب اليوم، إيجاد مقابلات عربية للألفاظ الأجنبية، وذلك بهدف تعميم اللغة العربية داخل بلدان الناطقة بها، وخارجها واستخدامها في كل ميادين المعرفة البشرية ، وصولا إلى تمكين أهلها من تمثل مصطلحات أخرى، تكون معبرة عما أنتجه الإنسان هناك من تقنيات وأدوات وإلى أن تصبح العالمية بالتالي

أ-التعريب في العشرية الأولى (1962-1972):

صاحب أول دخول مدرسي في الجزائر المستقلة (1963/1962)قرار من وزارة التربية يقضي بإدخال اللغة العربية في جميع المؤسسات التابعة لها، خاصة التعليم الابتدائي، وذلك بنسبة سبع (7)ساعات في الأسبوع، وهذا على الرغم من نقص المعلمين في ذلك الوقت باللغة العربية.[1]وللتقليل من حدة هذا النقص، وظفت الوزارة المذكورة أعلاه 3452معلما دربّوا بسرعة أسندت إليهم مهمة تدريس اللغة الوطنية لأول مرة لا كلغة أجنبية بل كل لغة وطنية ،وفي ثاني دخول مدرسي (1964/1963) قامت نفس الوزارة بتنظيم حملة كبيرة لدفع ولتوسيع ومتابعة تدريس اللغة العربية، يدعمها في حملة كبيرة لدفع وتوسيع ومتابعة تدريس اللغة العربية، يدعمها في ذلك اخوة من المشرق العربي دون تكوين تربوي لمعظمهم، إضافة إلى إجراءات تطبيقية وتقيمية وتقويمية شاملة.

ولقد تمت هذه العملية وسط حملة مضادة قادها البعض من رموز تلك الثورة من أمثال آيت أحمد وغيره الذين وجدوا في عدم التنسيق وقلة الوسائل التربوية التي شهدتها بداية هذه العملية مبررا للإعلان عن بأن التعريب لا يعد الجزائريين إعدادا يواكب الحياة العصرية[2] مضيفا "بأن سبب التراجع الخطير في ميادين التحليل والاقتباس لدى أولئك الجزائريين، إنما يجد سببه في اللغة العربية"،غير أن مسيرة التعريب استمرت مع ذلك، وبالرغم من كل العوائق المادية والمعنوية، يدعمها في ذلك ميثاق الجزائر (أفريل 1964) الذي أكد من جديد "الجوهر العربي الإسلامي للأمة الجزائرية وطالب بالإسراع في تعريب التعليم وبتقوية الرابط الثقافية مع العالم العربي".[3]

---

[1] -الأصالة، مرجع سابق

-أنظر أيضا: د. محمد المنجي الصياد، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982

[2] - جريدة العمل (الجزائر)،1966/11/05.

[3] -ميثاق الجزائر (لائحة السياسة العامة)

كما دعّمت عملية التعريب في الدخول المدرسي (1965/1964) بمزيد من الكتب المدرسية والمعلمين الجزائريين والمشارقة وهذا في وقت كانت فيه بعض الوزارات (الأوقاف، العدل، الشباب والرياضة)قد بدأت تتعرب جزئيا أو كليا .

وبذلك ترسخت شيئا فشيئا عملية التعريب، بالرغم من الحملات المضادة وبالتالي ازدادت ضراوة لا ضد التعريب فحسب، بل ضد الانتماء العربي للجزائر، خاصة بعد الهزيمة العسكرية العربية أمام إسرائيل (جوان 1967)' بل لقد امتد التعريب، وبفضل الإصلاحات التي ظلت متواصلة لمساره، إلى مزيد من القطاعات، كما أعلنت سنة 1971 رسميا سنة التعريب الذي بدأ يمتد بفضل إنشاء المدرسة الوطنية للمترجمين الجزائريين (1964) إلى العديد من الإدارات والمؤسسات الحكومية غير التعليمية.

ب ــ التعريب في العشرية الثانية (1972ــ 1982):

عرف التعريب في العشرية الثانية من الاستقلال، ونتيجة للتحولات السياسية والاقتصادية والثقافية التي شهدتها الجزائر من الثورات الثلاث (الزراعية والصناعية والثقافية1971) ومن خلال المخطط الرباعي (1974-1977) ثم من خلال الميثاق الوطني (1976)دفعة جديدة تجسدت في بداية تعريب التعليم التقني،، وذلك كما ورد في الميثاق الوطني الذي لم يؤكد فحسب، على الانتماء العربي الإسلامي للجزائر، بل طالب "بضرورة الإسراع في عملية التعريب خاصة في مجال التعليم وعلى تقوية الروابط، سيما الثقافية مع العالم العربي، وذلك بمضاعفة الوسائل الموضوعة تحت تصرف الهيئات المكلفة بإنشاء مثل هذه الروابط".[1]

وتجسيدا لمثل هذه المواقف من التعريب، والتي لم يزدها الانتصار العسكري للجيوش العربية، المصرية، والسورية، على إسرائيل (أكتوبر 1973)إلاّ قوة، شهد التعريب تطورات جديدة في مناهجه ووسائله، في القائمين عليه بالذات...فقد تمّ تعريب كل مراحل التعليم الابتدائي وأجزاء البأس بها من التعليم الثانوي، خاصة في العديد من المواد مثل التاريخ والجغرافيا والرياضيات والعلوم ...الخ، تمهيدا لقيام المدرسة الأساسية (1977).

[1] -الميثاق الوطني (الباب الثالث) 1976

كما بدأ التعليم العالي يشهد بدوره بداية التعريب، وذلك من خلال تعريب كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية (1978) تعريبا كليا أو جزئيا، إلى جانب الدعم المتزايد الذي عرفته كليات اللغة العربية وآدابها.

ولقد تم ذلك في وقت شهدت فيه الجزائر تكثيف التبادل الثقافي والتربوي مع الجامعات العربية، خاصة المشرقية منها، وتكثيف البعثات الطلابية إلى الجامعات العربية التي أوفدت العديد من أساتذتها للمساهمة في هذه العملية سواء على مستوى التعليم الثانوي أو العالي،كما تمّ ذلك أيضا في وقت استطاعت فيه الجيوش العربية أن تمحو تلك الهزيمة العسكرية، فيما عرف بحرب أكتوبر 1973، وأن تعيد للإنسان العربي الثقة في نفسه وفي تاريخه وفي حضارته وثقافته.

ج ــ التعريب في العشرية الثالثة (1982-1993):

لقد شهد التعريب، من خلال ما عرفته الجزائر خلال هذه الفترة من أحداث وتحولات الربيع الأمازيغي 1982، صدور ميثاق 1986، (انتفاضة أكتوبر 1988) وبداية التحول من الاقتصاد الاشتراكي الموجه إلى اقتصاد السوق ازدياد عدد المؤسسات التعليمية الابتدائية والثانوية، إضافة إلى المراكز الجامعية ...الدخول في التعددية السياسية..حرية الصحافة ..تعدديتها ومن ضمنها الصحافة العربية ...إلخ دفعة جديدة فرضها التكيف مع تلك الأحداث والتحولات وجعلته يبرهن بالتالي، لكل من لم يقتنع به بعد، على قدرته على مواكبة التحديات التكنولوجية والاقتصادية التي عرفتها نهاية هذه الألفية الثانية من تاريخ البشرية..

إن هذا النجاح النسبي للغة العربية لا يجب أن ينسينا بعض العوائق التي لا تزال تعرفها ويتمثل البعض من تلك العوائق في عجز المجامع اللغوية العربية عن التمكين بالقدر الكافي للغة العربية من المعطيات المتجددة للواقع العربي والعالمي اليوم.

إن ميثاق 1986 لم يأت بتعديلات سياسية واقتصادية، وإيديولوجية فحسب، وإن كانت في البداية غير جذرية، كما ستكون كذلك، فيما بعد وعلى المستوى العملي، ومن خلال ما وصف بالانفتاح الشاذلي[1] ،إنما جاء الميثاق كذلك بتعديلات جديدة، وذلك إثر ما وصف "بالربيع الأمازيغي" 1982 ، الذي شهدته منطقة القبائل والهادف إلى جعل اللغة والثقافة الأمازيغية، لغة وثقافة وطنية في الجزائر، وكما هو الحال بالنسبة للغة العربية.

فبالنسبة للثقافة فإن ميثاق 1986 ، قد أكد ولأول مرة، وعكس ميثاق 1976 ، على تناول التراث الوطني ككل، حيث ورد في إحدى فقرات الميثاق:"...إلى تناول التراث ككل ذلك أن الشعب الجزائري بمشاركته في الأحداث التاريخية الكبرى، وتفاعلاته مع مختلف تيارات المنطقة...وفي هذا السياق، يجب أن تدرس مظاهر الإبداع عند المجتمع الجزائري... مع مختلف أشكال التراث الشعبي التقليدي..."[2].

إضافة إلى هدا التعريف بالتراث الثقافي في الجزائر عموما، فإذا ما قارنا هذا الموقف من التراث الثقافي، فإننا نلاحظ أنه إذا كان قد أكد مثل ميثاق 1976 على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية، وعلى ضرورة تفاعل التراث الجزائري مع التراث العالمي، فإنه قد وسع، وعكس الميثاق الأول 1986 مفهوم التراث الثقافي ليشمل كل مكوناته، ومنها الثقافة الأمازيغية، وغير الأمازيغية، انطلاقا من مبدأ أساسي،وهو الجانب الإبداعي لهذا التراث.

وفي سياق المسألة الثقافية يفرق المرحوم "مالك بن نبي" (ت 1970) مثل غيره من العلماء الألمان بين الثقافة (culture) ، وبين الحضارة (civilisation) ، غير أن هذا الفصل لا يظل كليا بالرغم من ذلك، حيث أن الحضارة إنما هي وفي النهاية المترسب أو الحصيلة المادية للثقافة، أو أنها مظهرها المادي، فالحضارة –حسب رأيه– هي حصيلة ثلاث عوامل الإنسان، التراب، الوقت، فحين تبدأ الحضارة لا يكون ثمة إلا الإنسان والتراب، إضافة إلى عناصر مكونة لها لا حياة فيها، ومن ثمة فإن كل تلك

[1] إشارة إلى للانفتاح الاقتصادي الرأسمالي الذي قام به الرئيس الراحل أنور السادات (أغتيل سنة 1982) بعد وفاة جمال عبد الناصر.

[2] الميثاق الوطني 1986 ص 159.

العناصر لا تبدأ في التفاعل مع بعضها إلا بدخول عنصر العقيدة الدينية، بمعناها العام... الذي يشمل العنصر الأخلاقي خاصة[1].

وذلك مثل ما بينه ابن خلدون في مقدمته، بذلك يبدأ الإنسان والمجتمع في التطور، لتصل الحضارة إلى أوجها، بعد أن كانت في حالة الطبيعة[2].

بذلك يتطور المجتمع لاستكمال شبكة البنيات والهياكل الداخلية له، بفضل ظهور تلك الروح الدينية والأخلاقية الجديدة.

أما إذا انهارت هذه الحضارة، حسب عدة عوامل فإنها لا تستطيع العودة إلى الازدهار من جديد إلا إذا توفرت ومن جديد عوامل ثلاثة: الثقافة، العمل، المال[3].

هذا فيما يخص مفهوم مالك بن نبي للثقافة ،أما في بداية الثمانينات فقد بدأ التحضير لحلقة جديدة من حلقات الصراع الثقافي، نتيجة لذلك الفراغ الثقافي الذي غيب تدريجيا، حيث تحولت بصورة خاصة العديد من البديهيات الوطنية والتاريخية، خاصة تلك المتعلقة بالانتماء التاريخي، الحضاري، والثقافي، واللغوي، الإسلامي والتي لا تصور لأي نهضة أو تقدم أو إبداع، بالنسبة لأي شعب في غيابها، قد تحولت تلك البديهيات إلى مجرد شعارات، ديماغوجية، بسبب استمرار السلطة في نفس المسار الذي بدأت به (الاعتراف بالتناقضات الخارجية وإنكار التناقضات الداخلية القائمة على سياسة الإقصاء)[4] ، إشارة إلى أحداث "الربيع الأمازيغي".

ذلك ما أكدته وما تؤكده مطالبة بعض المتجاهلين للفوارق بين اللغة الوطنية، وبين اللهجات الوطنية، وهي كثيرة، وليست منحصرة في واحدة منها "الأمازيغية" (وهي اللهجات التي برهنت على دورها الإيجابي، إلى جانب الإسلام واللغة العربية، في بلورة الهوية الوطنية الجزائرية وفي المحافظة على الثقافة الشعبية بهذه الديار)، وهي اللهجات التي لا يمكننا ضمان نتائجها النهائية، المقصودة أو غير لمقصودة، والتي ليس المقصود منها "ترقية تلك اللهجات" التي نعلم جميعا أنها ظلت وحتى في

---

[1] مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، تر. ع. الصبور شاهين مكتبة دار العروبة ط. 1 القاهرة سنة 1962 ص141.

[2] فهمي جدعان: أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث. المؤية، ع.للدراسات سنة 1982 ص 418.

[3] مالك بن نبي: شروط النهضة تر: ع. شاهين مكتبة العروبة. القاهرة، 1963 ط1. ص205.

[4] اللغة الوطنية: من خصائصها: 1 - قدرتها على الوحدة، 2- الإبداع، 3- التواصل الثقافي والحضاري.

فترات ازدهارها...المفترض، عبر تاريخ غابر محدود، أبجدية أو أداءا، بل المقصود من ورائها إضعاف اللغة العربية والثقافة الحاملة لها. لفائدة لغة المستعمر[1].

وأمام هذه الوضعية المتجاهلة لدور اللغة العربية الواحدة أيا كانت، في بلورة هويتها المتميزة، وتفتيت عبقريتها المتبدعة...[2].

فإذا كانت اللغة الفرنسية، تعتبر بالنسبة للشعب الجزائري "غنيمة حرب"[3]، من بين غنائم أخرى كثيرة للثورة التحريرية، فإن اللغة العربية أثبتت قدرتها على التفاعل الإيجابي معها، ومع غيرها من اللغات الأخرى: فإن ذلك لا يجب أن يعني تحويل تلك اللغة بالذات، ومن جديد من غنيمة إلى غريمة لها.

إن هذه الحقيقة لا يمكن تجاهلها، استنادا إلى وقائع التاريخ، القديم منه والحديث، التي أكدت، ولا تزال تؤكد بأن التفكك اللغوي للأمة، هو المقدمة الأولى لتفككها الجغرافي والسياسي... والاجتماعي، وبأن الفتن اللغوية، مثل غيرها من الفتن الدينية والسياسية تبدأ في الأذهان، قبل أن تتحول إلى فتن أهلية وطائفية في الميدان[4].

ذلك ما تؤكده محاولة المستعمر الفرنسي بالأمس والتي فشلت في طمس معالم هوية الشعب الجزائري ومن بينها اللغة العربية في حين نجحت عند غيره من شعوب إفريقيا مثل السنغال، مالي... لأسباب عدة.

وذلك ما يؤكده انهيار الاتحاد السوفيتي، وانفجار يوغسلافيا، الذي لم يتم على أسس تكنولوجية أو اقتصادية أو سياسية فحسب، بل على أسس حضارية وثقافية ولغوية بالدرجة الأولى.

إضافة إلى القلق الكبير الذي تعرفه العديد من البلدان المتقدمة ومن بينها بلجيكا، سويسرا، كندا، تجاه ما يهددها به تفرقها اللغوي، من مخاطر بالنسبة لها ولمستقبل شعوبها.

---

[1] الأستاذ: البحاري حمانة: فلسفة الثورة الجزائرية ص93.

[2] اللغة العربية والوعي القومي. مركز. د. و. العربية. بيروت 82 . ص21.

[3] حسب تعبير : كاتب ياسين، ومحمد ديب.

[4] الأستاذ بن ري حمانة: فلسفة الثورة الجزائرية ص94.

وعلى سبيل المثال لا الحصر موقف فرنسا، التي لم يحل اعترافها الرسمي ببعض اللهجات المحلية فيها...مثل لهجة "البروتون" و"الكورس"، دون هذه الأخيرة من الحلول محل اللغة الفرنسية، التي نصت دساتيرها الرسمية على أنها: اللغة الوحيدة لكل الشعب الفرنسي، وعنوان هويته ورمز وجوده"[1].

وفي غياب أي وعي فكري أو فلسفي نقدي بعد الاستقلال كما يصرح الدكتور عبد القادر يفصح: "استقلال الجزائر برهن على هشاشة، وضعف مسؤولي حزب جبهة التحرير الوطني وكذا على ضعف مؤسساتها، فالبرجوازية الضعيفة التي تسترت وراء الجبهة أثناء الحرب، خرجت منها بدون مشروع مجتمع"[2].

وفي هذا الصدد كذلك يقول الدكتور فرانس فانون (Franz Fanon) :"إن الاستعمار، ونتائجه لا يشكلان العدو الحالي لإفريقيا، هذه القارة سوف تتحرر، كلما اخترقت ثقافات هذه الشعوب، ودوائرها السياسية،كلما تأكدت أن العدو الآخر الذي يهددها هو غياب الإيديولوجية بمعنى الأفكار التي تتلائم مع الثقافات"[3].

---

[1] المرجع نفسه ص 94، 95.

[2] AEK Yefsah : la prestions du pouvoir en Algérie. Ed. ENAL Alger (1990). P.68.

[3] J.C Varin, et g.Lacas : L'Algérie des anthropologues Français. Maspero 1982. p. 228

- المبحث الثاني: المقاربات السياسية:

- مبدأ الديمقراطية:

تضمنت مواثيق جبهة التحرير الوطني، بعضا من القضايا السياسية الكبرى، وذلك بدءا بميثاق طرابلس1962،إلى غاية الميثاق الوطني 1986، مثل قضية الديمقراطية والنقد الحر والانتخابات، وعلاقة الحزب بالدولة، والدولة بالمجتمع المدني إلى غير ذلك من القضايا ذات الاهتمامات الكبرى.

وبالرغم من تشابه "فلسفة" هذه الديمقراطية، من حيث أسسها ومبادئها في مختلف هذه المواثيق، إلا أن كل ميثاق قد ألح على جانب معين من نفس القضايا، لم يلح عليه الميثاق السابق، وذلك نظرا لمقتضيات الظروف الزمنية والسياسية، التي استوحى منها كل ميثاق اهتماماته، والظروف السياسية التي أملت عليهم هذا السلوك أو ذاك.

يطرح "الميثاق الوطني" 1986، قضية الديمقراطية في علاقتها بالدولة والحزب بإرجاعها أولا إلى أنها:"تعبر عن تطلعات القوى الأساسية في المجتمع"، كما يؤكد كذلك "على أنها تضمن للجماهير الشعبية ممارسة الحكم، لتحقق بذاتها ودون عائق تطلعاتها المشروعة، ولتدافع عن مكتسبات الثورة"[1]،أي أن الديمقراطية، ليست غاية في ذاتها كما هي في الفلسفة الليبرالية الفرنسية.

إن الديمقراطية في عرف الأحزاب الاشتراكية وأنظمة الحكم الاشتراكي: أنها تخدم الطبقات المحرومة، ومطامح الطبقات المحرومة ليست حرية إنشاء الأحزاب وإصدار الصحف، وإنما هي في التوزيع العادل للثورة الوطنية، حتى ترضي الحاجات الضرورية الأساسية لتلك الطبقات، مثل مجانية الصحة، مجانية التعليم ، السكن...[2].

---

[1] الميثاق الوطني 1986. ص100.

[2] عبد الله الشريط: مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي الحديث الموسسة. و. للكتاب 1986. ص200.

ولذلك يؤكد الميثاق الوطني 1986، على ضرورة أن تكون العناصر التي يتكون منها الحزب الحاكم وقيادته، عناصر شعبية، تشعر وتفكر وتعمل من أجل تحقيق الديمقراطية الشعبية، "لا الديمقراطية الفكرية" .

"إن حزب جبهة التحرير الوطني، حزب طلائعي، يضم العناصر الواعية التي يتم اختيارها، من بين صفوف الفلاحين، والعمال والشباب، والوطنيين الثوريين..."[1]. "ومن هنا فإن النظام التأسيسي في الجزائر يقوم على واحدية الحزب"[2]، وفي هذا الإطار تتولى قيادة الحزب توجيه سياسة البلاد ومراقبتها.

فهذه الفئات الاجتماعية التي يتكون منها الحزب الحاكم منصوصا عليها في مختلف المواثيق.

لكن إذا حاولنا أن نحدد مكانة التجربة الجزائرية إزاء أنظمة العالم الثالث، فإننا نجدها أولا تنتمي إلى البلدان ذات الأنظمة الاشتراكية، ثانيا إن نظامها الاشتراكي كان –في فترة الثمانينات– ما يزال في المرحلة الأولى، وهي مرحلة رأسمالية الدولة، غير أن الفرق بين الاشتراكية ورأسمالية الدولة، ليس من السهل تحقيقه، حتى في البلدان الاشتراكية ذات التجربة العريقة مثل جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا[3] .

هذا بالنسبة للخطوط العريضة التي رسمها الميثاق الوطني 1986، والتي تعبر عن التوجه العام لسياسة البلاد.

غير أن الذي نلاحظه من خلال فقرات الميثاق الوطني 1986 هو هذه الأحادية أو بالأخرى، الإصرار على الأحادية السياسية التي لها جذورها منذ اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954، وتراكمها الثقافي والتاريخي إلى ما قبل 1954، تمثلت في الإجماع السياسي الفوقي على أساس واحد وهو ظروف الحرب، وهدف واحد هو الاستقلال.

---

[1] الميثاق الوطني 1986. ص87.

[2] د. عبد الله الشريط. مرجع سبق ذكره ص207.

[3] نفس المرجع ص 208.

غير أن هذه الأحادية تواصلت بعد الاستقلال من خلال نفس الأشخاص ونفس التنظيم والدور (الحزب الواحد F.L.N) .

1- رجال الثورة، المجاهدين، أبناء الشهداء، فلا يمكن لأي فئة أخرى ارتقاء إحدى مناصب السلطة، أو الحزب ما لم يكن من الجيل الذي شارك في الثورة.

هذه العملية التي تهدف من جهة إلى الإدماج (Assimilation) السياسي للجيل الأول، وإقصاء الجيل الثاني جيل الشباب[1].

2- مؤسسات الدولة، كان على رأسها الحزب الواحد ممثلا في **F.L.N** ، وكل المؤسسات التي كانت تمثله، كانت أكثر مما تمثل الدولة الجزائرية الأمر الذي جعله يتحول من حزب دولة إلى دولة حزب (دولة **F.L.N**)[2]،الجيش كمؤسسة عسكرية ذات فضاء واسع ،الولايات، الدائرة، البلدية كمؤسسات سياسية لكن صلاحياتها محدودة مقارنة بالأولى، إضافة إلى المنظمات الجماهيرية.

إن جبهة التحرير الوطني، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد، والتي ترسم سياسة البلاد من خلال مواثيقها، ويحدد مستقبلها، هذه الدولة الجزائرية والمعبر عنها سياسيا بالأمة، مثل غيرها من الأمم، مكونة من عدة اختلافات وتناقضات (contradiction) بين عناصرها في جميع المجالات المختلفة:

- الاقتصاد: الطبقية، البرجوازية الماركونتينية . الطبقة الكادحة.
- السياسة: الاشتراكية، الوطنية، ظهور الصحوة الإسلامية...
- الثقافة: تيار عربي، قبائلي أمازيغي، لائكي فرنكوفوني، إسلامي...

والسؤال الذي يفرض نفسه علينا الآن:

لماذا اعتمدت السلطة (ممثلة في الحزب الواحد) على ثقافة الاندماج الاجتماعي الوطني؟

[1] مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة والمجتمع، مرجع سبق ذكره ص57.

[2] حسب تعبير الدكتور المخاوي حمانة.

وكيف استطاعت التوصل إلى هذا الإدماج رغم الاختلافات الجذرية التي تصل إلى حد التناقض، بين هذا التنوع الثقافي والاقتصادي؟ ولو صوريا في التركيبة الذهنية للمواطنين من خلال نصوصها الرسمية (المواثيق)؟

وإلى أي حد تمكن النظام السياسي من السيطرة على استغلال البنية الذهنية ومركباتها الثقافية، التي تكون وعيهم الوطني السياسي، واستطاع رسم صورة الدولة الوطنية في أذهانهم؟

لعل أساس الاندماج الاجتماعي بالدرجة الأولى تاريخي، - وذلك مثلما يبينه الميثاق الوطني 1986 :" ذلك هو الإطار العام الذي انصهر فيه محتوى، الحركة الوطنية الجزائرية، فقد انبعث النضال ضد الاستعمار في شكله السياسي المنظم، معتمدا على مقومات الشخصية الجزائرية التي صهرها التاريخ في إطار جغرافي محدد بلغة القرآن، وأرض الأجداد، وروح الإسلام".[1]

فأساس الإدماج الوطني تاريخي وفق معطيات تكوين نواة الدولة الجزائرية،أما الأساس الثاني لسياسة الإدماج فيعود إلى طبيعة شخصية الإنسان الجزائري، المرتبطة بالأرض (عصبية الانتماء الترابي)، على اعتبار أن الاستعمار جاء لهدم كل البنايات الاجتماعية والاقتصادية.

لكن إذا كانت فعالية إيديولوجية الحزب الواحد لها ما يبررها أثناء حرب التحرير، فما هي الوسائل المعتمدة بعد الاستقلال لتبرير هذه الإيديولوجية بدءا بفشل الدولة الوطنية (ممثلة في الخيار الاشتراكي)، في منتصف السبعينات إلى غاية منتصف أو نهاية الثمانينات؟ وماهي آليات الإدماج الوطني؟:

[1] الميثاق الوطني 1986 . ص21.

لقد اتخذت السلطة السياسية في تلك الفترة أسلوبين في عملية الإدماج الوطني وهو أمر بديهي لدولة مثل الجزائر- في فترة مراهقة سياسية- حسب تعبير الدكتور عبد الله شريط[1] .

فأساليب الإدماج هذه تعود إلى مرحلة حرب التحرير. تحت سلطة حزب ج.ت.و F.L.N ،حيث يؤكد المفكر جون كلود (J.C.Vartin) ، أن هناك وسيلة سياسية وأخرى عسكرية...

-فالوسيلة الأولى:

والتي أساسها عملية التنشئة السياسية (socialisation politique) ، أو التعبئة السياسية (mobilisation)، وهي بمثابة عملية تجنيد يقوم بها النظام عن طريق الحملات الدعائية، والمسيرات الشعبية، ومختلف المؤثرات....

ولذلك فإن النصوص الرسمية التي تصدرها السلطة للمشاركة، كما يصرح به الدكتور عبد الباقي الهرماسي: تكون أقرب إلى مفهوم التعبئة والتجنيد منه إلى المشاركة كمبدأ أساسي وكإجراء نظامي...[2] .

حيث ورد في الميثاق الوطني 1986: "وهكذا، فإن حزب جبهة التحرير حزب طلائعي، يضم العناصر الواعية التي يتم اختيارها، من بين صفوف الفلاحين والعمال، والشباب، والوطنيين الثوريين..."[3].

فهذا النمط من الحياة السياسية يشترط ويتطلب مؤسسة جزئية قادرة على تأطير الجماهير، إذ نجد من البداية هدف الFLN تجاوز الاختلافات الإثنية والجهوية بين الجزائريين، وهذا يستلزم وجود قنوات رسمية في خدمة الحزب، تقوم بوظيفة التعبئة السياسية، أو كما هو معروف بعملية الإدماج الوطني (integration nationale) ،

[1] د. عبد الله شريط، جميع المفكر السياسي الحديث، مرجع سابق، ص242.
[2] J.C.Vartin et J.Lecu.Op.cit.p175.
[3] الميثاق الوطني .1986. ص87.

ذلك ما يؤكده الميثاق الوطني حيث ورد في إحدى فقراته ما يلي: "إن المنظمات الجماهيرية امتداد طبيعي للحزب F.L.N ،عليها أن تستجيب لأحد المتطلبات الأساسية للثورة، ألا وهو تعبئة أوسع فئات الشعب لتحقيق كبريات المهام السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية..."[1] .

إن أهم هذه المنظمات الجماهيرية:

1- المنظمة الوطنية للمجاهدين (U.N.M) .

2- الاتحاد الوطني للعمال الجزائريين (U.G.T.A) .

3- الاتحاد العام للشبيبة الجزائرية (U.N.G.A) .

4- الاتحاد العام للنساء الجزائريات (U.N.F.A) .

5- الاتحاد العام للفلاحين الجزائريين (U.N.P.A) .

هذه المنظمات مهمتها الأولى هي تمرير الخطاب الإيديولوجي للسلطة، وهي في الوقت نفسه جزء من المجتمع المدني إن لم تكن كله في تلك الفترة بسبب غياب المعارضة السياسية الناتجة عن تبني أحادية الحزب في إطار النظام الاشتراكي.

وباعتبارها قنوات خلقها النظام الحاكم للمراقبة (contrôle) . أو الرقابة بمفهوم الميثاق الوطني 1986: "ولكي تكون الرقابة شاملة يتحكم أن تكون أيضا شعبية، إذ بذلك تستجيب لأحد المتطلبات الديمقراطية الاشتراكية، فهي تستلهم من المبدأ القائل بحق الجماهير، في الاطلاع على كل شيء، وذلك للوقاية من أي مساس بالثورة الوطنية"[2] وإضافة إلى وظيفتها السياسية فهي تسمح باستقرار الوضع السياسي في جميع الأحوال، وذلك عن طريق مجادلة النظام ومناقشة مسائله.[3]

- الوسيلة الثانية:

أما الوسيلة الثانية فتمثل قوة الإكراه المادي، والمجسدة في المؤسسة العسكرية ممثلة في (A.N.P) الذي احتل مركز استراتيجي بعد الاستقلال، بفضل ظروف الحرب فهو سليل جيش التحرير الوطني (A.L.N) .

[1] الميثاق الوطني 1986، ص92.

[2] الميثاق الوطني 1986، ص108.

[3] AEK Yefsah. Op. Cit. P.183.

فقد ورد في الميثاق الوطني "...فإن الجيش الوطني الشعبي الذي يصم استقلال البلاد وسيادتها، يشكل عاملا للاستقرار، وضمانا للوحدة الوطنية قد أسند إليه بصفة دائمة مهمة الدفاع عن التراب الوطني والثورة الاشتراكية وتنمية البلاد"[1].

وتبدأ هذه الوحدة أولا بالإدماج الوطني، وذلك عن طريق نفي الحريات الحزبية وعدم الاعتراف بالتناقضات الاجتماعية الداخلية، -ونحن نذكر- أكثر من مرة التدخل كان باستعمال القوة التي تعبر عن حدة التناقضات التي كانت تعيشها البلا خاصة السياسية من جهة، ومن جهة أخرى عن فشل الحلول السياسية، أو عدم إعطائ أهمية وعدم، الاعتراف بأطراف الصراع الداخلي إلى حد الإقصاء،وبإمكاننا إثبات ه الإدماج التعسفي للقوة العسكرية من 1962 إلى 1982:

1- فأول تدخل كان سنة 1962، وهو ما يعرف بأزمة صيف 1962، أو أزه الحكم، عندما عارضت الولاية الثانية، الولاية الثالثة ،والرابعة على تحالف بن بلة مع هيئة الأركان الحربية ،لأخذ السلطة، وكان هذا الإدماج التعسف عبارة عن تحالف بين هيئة الأركان ،والمكتب السياسي لجبهة التحري الوطني،دلك كان من نتائجه حوالي 1000 قتيل[2].

2- التدخل الثاني سنة1963 مع أزمة F.F.S، بقيادة حسين آيت أحم والتدخل هنا بهدف الحفاظ على الوحدة الترابية.

3- ثالث تدخل وقع سنة 1965 (19 جوان) عبارة عن انقلاب سلمي، وهو م يعرف في النصوص الرسمية، بالتصحيح الثوري.

4- سنة 1967 إثر محاولة انقلاب ضد الرئيس هواري بومدين ،بزعام المجاهد الطاهر زبيري، إلى غاية التدخل الخامس في خريف الخامس أكتوبر 1988، وهو تاريخ القطيعة مع الماضي، حيث باءت هذه المحاول الأخيرة بالفشل ،رغم تدعيمها بسياسة جديدة ممثلة في دستور 1989 (23 فبراير).

---

[1] الميثاق الوطني 1986. ص66.

[2] A.Lamchichi.L'Algérie en crise Op. cit. p.266.

- المبحث الثالث: فلسفة الثورة التنموية:

إن الاستمرارية الثورية والتي تعبر عن ارتباط الفرد الجزائري بالمرحلة الكولونيالية، خاصة فترة الحرب التحريرية الكبرى والتي يتفاخر بها دائما، باعتبار أن هذه الاستمرارية تشكل دائما على مستوى وعي الأفراد الإنسجامية والتكاملية، والتي تتخذها السلطة السياسية كمشروع إيديولوجي تحت غطاء الوطنية، وباعتبار أن المرجعية الوحيدة لهذه الثورة[1] ،تتمثل في (حرب التحرير)، والتي استمرت حتى بعد الاستقلال، وبقيت مستمرة كثورة ضد الخطر الخارجي، بما أنه هناك قمع للخطر الداخلي، غير أن ما ترسمه السلطة في مستوى مخيال الأفراد ينتج عدم الاعتراف الدائم بالصراع أو التناقض الداخلي.

إنها استمرارية ثقافة المرجعية التاريخية التي تبنى من خلالها الذاكرة الجماعية، هذه الذاكرة التي تحمل الثورة كمبدأ أو كقانون أخلاقي يرتكز عليه التاريخ البطولي للجزائر المستقلة والرافض لأي شكل من أشكال الاستعمار السياسي أو الثقافي أو الاقتصادي..."..

ذلك أن ثورة نوفمبر 1954 تفرض التخلص من جميع أشكال الاستعمار، ومخلفاته، وكل الأشكال الجديدة، التي قد يختفي وراءها لخدمة مصالحه وتأمين هيمنته"[2] ولهذا كان لا بد من إبداع استعمار جديد من طرف السلطة السياسية، لتدعيم شرعيتها من خلال نصوصها الرسمية ومختلف المؤثرات.

هذه الشرعية القائمة على مبدأ الاستمرارية الخطية أو ما يسمى بالاستمرارية الثورية، غير أن السؤال المطروح هنا: ما علاقة المرجعية التاريخية كثقافة إيديولوجية بالاستمرارية الثورية؟، وما علاقة كل هذا ببناء الذاكرة الجماعية لأفراد المجتمع؟ وكيف حولت تاريخ الثورة إلى استمرارية تاريخية؟

---

[1] الثورة التنموية، ثورة البناء والتشييد.

[2] الميثاق الوطني 1986 : ص 18.

إن خصوصية الخلفيات التاريخية، والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري، خلال المرحلة الزمنية الأولى ما قبل 1962، وطبيعة العلاقات الاجتماعية، التي كانت تتحكم في سير نظامه العام المتميز بمرجعيته القبلية، وسيطرة الإيديولوجية الشعبوية القائمة على مبدأ الاعتراف بالتناقضات الداخلية، واتخاذ المجتمع كبنية اجتماعية متكاملة، تحكمها مجموعة من العلاقات بين الأفراد، قد سهلت بروز عنصر التناقض الخارجي القائم على مبدأ الصراع بين الأهالي والمعمرين حول قضية الاستقلال التي انتهت بسيادة الشعب والنظام الحاكم ممثلا في شخص علاقة أبوية، تتخذ من التاريخ وبالضبط من فترة الحركة الوطنية امتياز وملكية خاصة، توظفها كمرجعية هامة لتحقيق الهيمنة السياسية، "...ويتعلق الأمر هنا بتأكيد اتصال الشعب الجزائري، بتراثه التاريخي الحضاري، والمراهنة على قدرة التكيف لديه...".[1]

أين يكون البعد الثقافي هنا متمثلا في علاقة الاحتواء للتاريخ ككل وتاريخ الحركة الوطنية بصفة خاصة، في أهمية العلاقة كمرجعية وحيدة في وضع تصنيف اجتماعي ثنائي مركب من فئة اجتماعية تنتمي إلى هذه المرجعية بحكم مشاركتها في الثورة، وأخرى لا تنتمي إلى هذه المرجعية.

وهنا كذلك تكمن علاقة المرجعية التاريخية بالإيديولوجية الوطنية كذاكرة موحدة من منظور الثقافة الشعبية للمجتمع الجزائري، التي ارتبطت بصورتها الأنتروبولوجية الاجتماعية الرمزية، ضمن علاقة زمانية محددة، ومعبرة عن تلك المواقف البطولية، والاختيارات الشجاعة التي تبناها الأفراد في صراعهم مع الاستعمار الفرنسي،فهذه الفترة الثورية في تصور الأفراد حددت هويتهم وانتمائهم التاريخي الوطني، مما يعني أن الحديث عن فترة (1954-1962) يكون مقرون بمسألة الوطنية، التي شكلت الوعي بثقافة المرجعية التاريخية.

1- الميثاق الوطني 1986 -ص5-

فهذا البعد التاريخي قد ساهم بشكل كبير في مختلف التطورات، والتغيرات التي عرفها المجتمع بعد 1962 [1] ،لذلك فهذا الارتباط بين البعد التاريخي وسيرورة تكوين النظام من خلال خطاباته ونصوصه، وهياكله المؤسساتية جعلت من المجتمع الجزائري، يرتبط سيكولوجيا إلى كائنات تراثية[2] ، لها انتماء كل بالتاريخ الوطني.

إنما من الناحية الأنتروبولوجية الاحتواء المباشر للتاريخ، والتي دفعتهم إلى الاحتفاظ بكل معطياتهم، على مستوى ذاكرتهم الجماعية أدت في نهاية المطاف إلى حدوث شكل معين من العلاقة الرمزية ،ما بين المجتمع والتاريخ، هذا التاريخ الذي له أبعاد أنتروبولوجية ثقافية أهمها:

1- الوازع الرمزي مع قدرة التأثير السيكولوجي المباشر.

2- مجموعة القيم والمعايير والتي تحدد سلوكات الأفراد المنتمين له.

3- الحركة السياسية المؤكدة على استمرارية الثورة لتأكيد شرعية النظام.

4- الامتيازات التي تتمتع بها فئة معينة بحكم مشاركتها في أحداث الثورة، وفي هذا الصدد يقول الدكتور عبد القادر يفصح: "إن المرجعية التاريخية تتحول إلى ملكية قابلة للأخذ بل، تؤدي عبر امتدادها المنطقي إلى وضع سلم التدرج بناءا على أقدمية المناضلين"[3].

تلك هي المرجعية الثقافية الأولية ذات خصوصية تاريخية والتي شكلت معطياتها بنية المخيال الجماعي للأفراد، ورسمت عناصرها الثقافية نسقية تصوراتهم ونمط رؤيتهم لمسألة التوجهات العامة للنظام بشكل عام، ومن جهة ثانية حددت شكل العلاقة بين أفراد المجتمع وبين النظام من خلال الاتجاهات العامة للمواثيق.

فهذا الشعب الذي تجند باسم الثورة، لا يمكن تجنيده مرة أخرى إلا باسم الثورة كذلك، مما يستدعي خطر خارجي دائم (استعمار جديد).

---

[1] الميثاق الوطني ورد هذا التعبير أكثر من مرة في مشاريع المواثيق الوطنية [illegible] على ارتباط وثيق بالثورة حتى بعد الاستقلال.
- الميثاق الوطني، ثالثها.

[2] [illegible] على الرجوع المستمر لمرحلة الثورة التحريرية

[3] AEK Yefsah : op. Cit.p175.

"...نحن نعلم جيدا بأن في الخارج هناك محاولات استعمارية تحاك ضد بلدنا الجزائر..."[1]، ولهذا فهناك محاولة إبداع خطر جديد من أجل استمرار مفهوم الثورة، والتي قادها حزب جبهة التحرير الوطني منذ مؤتمر طرابلس، وظيفتها مواصلة الثورة، ثورة التنمية، البناء، والتشييد.

لكن مفهوم الثورة لم يؤد إلى وصل ماض المجتمع الجزائري بحاضره لبناء مستقبله، لأن التصور المذهبي في نطاق الحركة الثورية[2]، بعد الاستقلال يبقى في مجاله النظري على مستوى المفاهيم في الخطب ،والنصوص الرسمية ولا حاجة لإفراغه إلى المجال العلمي، حسب مصطفى الأشرف.[3]

ففكرة الثورة بمفهومها السوسيولوجي العام تعني التغيير الجذري والشامل، بجميع معطيات واقع معين بحثا عن شروط جديدة، تنظم علاقات الواقع الجديد، وتختلف بشكل كلي من حيث الخلفيات والافرازات التي يطرحها الواقع القديم، إنها الرفض المطلق لكل ما هو موجود، من حيث الكيفية والصورة التي يتم بها تنظيم مجموع العلاقات التي تتحكم في تفاعل علاقات هذا النظام العام. [4]

فرغم التعبير عن الإيمان بفكرة التغيير كشرط ضروري وأساسي في الانتقال إلى وضعية أفضل[5]، انطلاقا من القبول بمبدأ الاعتراف بالتناقضات، والتي تنتج مجموعة علاقات قوى مبنية على عامل الصراع، والذي بدوره يساهم في ديناميكية الحركة الاجتماعية.

لكن رغم أن مفهوم الثورة السيميائي يدل على عدم الاستمرار في نفس الوضع والقطيعة،إلا أن خصوصيات الوعي بالرموز الثقافية تجعل مفهوم الثورة مرتبط بالتاريخ كمرجعية أحادية، لإدراك البعد الوطني للثورية، والمسماة بالإيديولوجية الوطنية"، التي قامت على أساس مناهضة الاستعمار من أجل الاستقلال.

---

[1] AEK Yefsah : op. Cit.p.108.

[2] التاريخ الجزائري مضمونه قائم على أساس مؤشر الثورة (الثورة هي كل محتوى هذا التاريخ).

[3] مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة، والمجتمع مرجع سابق ص 404.

[4] AEK Yefsah : op. Cit.p.160.

[5] الميثاق الوطني 1986. ص52.

لكن الثورة التي قامت لقلب النظام الرأسمالي، لم تعد عسكرية فقط كما قامت بين 1954-1962، بل هي كذلك ثورة متواصلة في الميدان الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي[1]، والسؤال المطروح: لماذا هذه الاستمرارية الثورية دائما؟

حيث مست الاستمرارية حتى الأشخاص، الذين أطلق عليهم الرئيس ابن بلة: اسم الأشخاص التاريخيين، والذين وصفهم الرئيس هواري بومدين بالنزهاء، وأعظم من عرفتهم الجزائر.

"فالأمة التي تمكنت من تحقيق صورة من أروع صور الانبعاث التي سجلها التاريخ المعاصر، يجب عليها أن تطور قاعدتها النضالية حتى تتأكد من الاستمرارية الثورية "[2].

وذلك ما تؤكده الاستمرارية الإيديولوجية التي عبر عنها الرئيس هواري بومدين بالثورات الثلاث "الثورة الزراعية، الثورة الصناعية، الثورة الثقافية"

وذلك ما تؤكده أيضا الاستمرارية الوطنية للثورة والوفاء لرموز الأمة وثوابتها -على حد تعبير الخطاب السياسي-.

"فالمدى الذي قطعته الثورة، وحجم التغيرات التي تحققت مكنا من رد فعل سليم وقائي أعاد الثورة إلى طريقها الصحيح ورد لها صفاءها الإيديولوجي، وزودها بالفعالية التصحيحية ،وهكذا كان 19 جوان 1965 لحظة مميزة جددت فيها الثورة نفسها ومكنت الأمة من تحقيق وثبة هامة، عندما عجلت بنزع الطابع الاستعماري عن الاقتصاد، وسنت سياسة التوازن الجهوي وشرعت في وضع المؤسسات بصورة منهجية، مبتدئة بالقاعدة وحددت العهد بالمجالس الشعبية تعزيزا للديمقراطية الشعبية... ووفاءا لروح الجهاد".[3]

لكننا نلاحظ من خلال الخطابات والنصوص الرسمية أن مفهوم الثورة يتغير محتواه في كل منعرج تاريخي فمثلا: أثناء الحرب كان محتوى الثورة الاستقلال الوطني التام عن فرنسا.

[1] الميثاق الوطني 1986، ص41.
[2] الميثاق الوطني 1976، ص07.
[3] الميثاق الوطني 1986، ص28.

وبعد الاستقلال أصبح محتواه في البناء والتشييد عن طريق الثورات الثلاث. وفي بداية الثمانينات أصبح محتواه، في إعادة صياغة عملية التنمية: تنمية سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وذلك بإحداث القطيعة مع الرشوة، المحسوبية، الديمقراطية عن طريق الرقابة الشعبية، والسياسية، والإدارية "إذا كانت الثورة تضع ثقتها في الرجال، فهذا لا يمنعها أن تفكر في وضع أجهزة للرقابة على جميع المستويات"[1]

نستخلص مما سبق أن مفهوم الثورة العام، ومفهومه في الخطابات والنصوص الرسمية، كان دائما يعني التغيير، لكننا نجد في نفس الوقت: نفس الأشخاص في نفس المناصب هم الذين ينادون دائما بالثورة المتواصلة والمستمرة.

وبالتالي لا التنمية حدثت، ولا القطيعة حدثت في الواقع مع الإيديولوجية الثورية ومرجعيتها التاريخية، ماعدا الاستقلال؟، لأن هدف الاستقلال كان هدف مستقبلي منطلقا من الحاضر، باعتبار أن الإيديولوجية الوطنية والثورية، كانت تعبر عن واقع معاش أما بعد الاستقلال فأصبحت تعبر عن الماضي، وهو ما يسمى بالمرجعية التاريخية، وهذا ما يفسره الدكتور وليد عبد الحي بقوله: "يمكن رد أسباب تخلف الدراسات المستقبلية إلى مجموعة عوامل أهمها: طغيان الثقافة الماضية، وعمق وجدان الماضي ونمط التفكير الهروبي"[2] .

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فمفهوم الثورة غير محدد وذلك نظرا لتبادل الاهتمامات بين السلطة والمعارضة وأطراف المجتمع المدني، فكل طرف يتهم الآخر بخيانة الثورة.[3]

فرغم أن مفهوم الثورة يتكرر في جميع المناسبات، ونظريا على مستوى جميع النصوص الرسمية، إلا أن هذه الثورة توقفت عمليا.

---

[1] الميثاق الوطني 1986. ص107.

[2] حوار الدكتور وليد عبد الحي لمجلة الجيش مارس 1992 العدد 344 .ص29.

3. وذلك ابتداء من أول تمرد هيئة الأركان الحربية على الحكومة المؤقتة باسم الثورة ، ذلك لأن 19 جوان 1965 لم يسم بانقلاب، بل إصلاح ثوري.

هذا التغيير الذي تنشده الثورة دائما ليس مرده إلى أسباب اجتماعية ناتجة عن دوافع داخلية، وإنما الهدف كان يتمثل في تحطيم وتغيير كل ما له علاقة بالنظام الكولونيالي الاستعماري[1].

"...ومن هنا وقع التوجه قبل كل شيء إلى تحرير البلاد من كل مظاهر التبعية والحضور الأجنبي، ووقع الشروط في ضبط استراتيجية لتحرير الاقتصاد..."[2].

فالثورة مستمرة من أجل الحفاظ على النظام التقليدي الذي كان موجود من قبل إنها محاولة إعطاء استمرارية لنفس المعطيات الثقافية والصور الرمزية التي كانت تتحكم في نظام العلاقات الاجتماعية السابقة.[3]

فهذه الاستمرارية الثورية ليست من خلال النصوص الرسمية للنظام إلى غاية صدور ميثاق 1986 فحسب، بل وكذلك إلى غاية الفترة الراهنة، حيث أصبح الحديث اليوم عن بديل للتصحيح الثوري الذي ظهر في 19 جوان 1965.

هذا البديل يتمثل في التصحيح الديمقراطي الذي يتحدث عنه حزب جبهة التحرير الوطني الآن.

فقد برزت هذه الاستمرارية أيضا من خلال الوعي الجمعي للمجتمع الجزائري وعن طريق علاقة الثورة بالتاريخ، فأي تحديث أو مشروع تنموي، لابد وبصفة تعسفية أن تكون له علاقة بالثورة الأم، ثورة نوفمبر 1954، وقد تحدد هذا الارتباط في نقطتين:

1- خاصية التصور الشعبي المحاط بالقداسة لثقافة الثورة.

2- أحادية التناقض المتمثل في التناقض الخارجي لثقافة التاريخ كمرجعية دائمة تعمل على تجديد الصراع، ولكن دائما مع نفي التناقضات الداخلية الأخرى خاصة السياسية، والاجتماعية مع العمل دائما بأسلوب الإقصاء، وتجاهل التعددية الاجتماعية، والتأكيد على الوحدة لا الاتحاد.

---

[1] Med Boukhoulja : Octobre 88. Evolution ou rupture. P.27. ed. Bouchene Alger. 1991.

[2] الميثاق الوطني 1986. ص28.

[3] محمد السويدي. مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري. ديوان المطبوعات الجامعية. ص46.

من هنا كان مفهوم الثورة كمصطلح مرتبط بتاريخ الجزائر المستقلة حديثا وكمصطلح لحركة تغير جذري مرتبط دائما، بكل ما لديه علاقة بالآخر (الطرف الأجنبي).

إن الصورة السيميائية لمفهوم الثورة تدل على عدم التغيير على مستوى وعي الأفراد الذي يرسمه النظام السياسي، في أذهانهم عن طريق المرجعية التاريخية الثابتة باعتبار أن الفرد يعيد إنتاج ما تجسده السلطة الحاكمة في الواقع وما ترسمه، في ذهنه بواسطة النصوص الرسمية (المواثيق)، والمتمثلة بربط الثورة بالتاريخ والمستقبل بالماضي متجاهلة الحاضر، ومعطياته المتجددة عبر عامل الوقت حيث أصبح مفهوم الثورة بعد 1962، له دلالتين:

الأولى: إيديولوجية، توظف من أجل تحقيق غاية سياسية فمثلا تمرير أي مشروع من خلال الخطاب السياسي سواء كان ميثاقا، أو دستورا، أو بيانا من أجل أن يكون له تأثير سيكولوجي يكفي فقط أن تتم صياغته ضمن إطار "الإيديولوجية الثورية أو ما يسمى باللاشعور الثوري[1]، الذي يعبر عن مدى الالتزام بالخط الثوري الذي يعطي صفة الشرعية للنظام الحاكم، والذي يرفض هيمنته بواسطة الإكراه المادي والمتمثل في القوة العسكرية وفرض الحل البوليسي، بدل الحل السياسي على حد تعبير "الأستاذ أحمد محساس".

أما الدلالة الثانية للثورة فتتمثل في المضمون الاجتماعي لهذه الثورة، والذي يظهر من خلال مجموع السلوكات، والممارسات،، والتي تعبر بدورها عن ثقافة معينة أساسها الزعامة الكاريزماتية التي جسدها أطراف معينون خلال مرحلة ما بعد الاستقلال.

هذا المضمون الاجتماعي تم تجسيده من خلال أسلوب الإشباع لا الإقناع والقائم على توزيع عائدات الريع الطاقوي مثلا: مجانية الصحة، مجانية التعليم، الخدمات،..إلخ.

[1] اللاشعور الثوري: مثلا الثورات الثلاث: الزراعية ، الصناعية، الثقافية، وحتى السياسية (انقلاب الرئيس على الرئيس.التصحيح الثوري).

- خاتمة عامة

إن هذه الدراسة ليست الأولى من نوعها كما أنها ليست الأخيرة، لأن مجال البحث في البيئة الثقافية للمجتمع الجزائري مجال شامل و عام إلى حد التداخل والتعقيد، و دراسة المواثيق الوطنية ما هي إلا جزء من هذا البحث، الذي حاولنا من خلاله أن نتعرف على مدى الارتباط و التفاعيل بين نموذج النظام العام، الذي ترسمه هذه المواثيق، و بين الواقع الثقافي، و الاجتماعي، و السياسي، و الذي تجسده السلطة من خلال مواثيقها سواء بطريقة تعسفية أو تواضعية، و مدى فعالية هذا الميثاق 1986 في التأثير على رسم، و سير توجه المجتمع في بعد.

كما أن هذه الدراسة – أي دراسة المواثيق الجزائرية لا يمكن أن تتم دون الرجوع إلى أصولها التاريخية، و المتمثلة في فترة حرب التحرير بما فيها تاريخ الحركة الوطنية.

ذلك أن فترة الثورة التحريرية تعتبر المرجعية التاريخية الوحيدة أو هي بمثابة المرر الإجباري لأي دراسة حول المجتمع أو الدولة الجزائرية المعاصرة.

هذه الفترة بدورها عرفت صراعات سياسية و جهوية مختلفة بما فيها الأزمة التي عاشتها جبهة التحرير الوطني، هذه الجبهة التي تعتبر النواة الأولى للدولة الجزائرية و التي تأسست بصفة مكتملة و رسمية بعد الاستقلال، مرتكزة على شرعية تاريخية، في تكوين مؤسساتها و أنظمتها، و ذات بعد إيديولوجي ووطني، أساسه الاندماج و محاولة فرض نوع من الانسجام.

حيث ثم نفي جميع الاختلافات مع عدم الاعتراف بالتناقضات الداخلية سواء سياسية أو اجتماعية فهذا الانسجام التعسفي لم يستمر في نفس الخط الثوري، فإلى غاية صدور الميثاق الوطني 1986 كان هناك نوع من الانسجام العام، و على المستوى السياسي و الاجتماعي، و يتمثل في المراقبة المركزية لجميع القطاعات... الخ .

هذا ما سمي نظريا (خوصصة السلطة)، حيث نستنتج من المناقشة العامة التي فتحت لإثراء الميثاق الوطني ، وقبلها المؤتمر الإستثنائي لجبهة التحرير الوطني، هذه الفترة شهدت عدة اختلافات ثقافية، اجتماعية، سياسية شكلت نوعا من الصراع متعدد الجوانب تجسد في أهم حدث هو 5 أكتوبر 1988 التي يعد بمثابة عملية الهدم و إعادة البناء .

فالهدم عملية لرفض التوجهات العامة للسلطة من خلال مواثيقها و نصوصها،أما عملية إعادة البناء فهي النموذج الذي ترغب الجماهير في تشكيله أو بناءه من جديد.

هذه العملية: الهدم أو إعادة البناء أعقبها السلطة حاكمة بمجموعة من الإصلاحات والتي لقيت بدورها مجموعة من التفسيرات ،و التأويلات و التي تكاد تكون أحيانا متناقصة و متعاكسة.

هذه الإصلاحات التي بدأت بصدور ميثاق 1986 بصورة محتشمة، و برزت بشكل واضح المعالم في دستور 23 فبراير 1989 .

من وجهة نظر علم الاجتماع السياسي نلاحظ أن الإصلاحات، الاقتصادية، والسياسية بعد صدور الميثاق الوطني 1986، خاصة المتعلقة بالإصلاح الإداري، وتبنى اللامركزية ،و الديموقراطية، و سياسة الرقابة، كذلك الفقرة 40 من دستور 1989 رغم فتح المجال لتكوين الجمعيات السياسية، و غير السياسية، لم تنتقل بنا إلى واقع سياسي و اجتماعي، مخالف تماما عن الأول.

فالتحليل السوسيولوجي للظواهر السياسية والاجتماعية يتعدى التشكيلات الرسمية و تحليل النصوص بهدف التقرب أكثر من حقيقية الواقع.

هذه الحقيقة السياسية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري لا تدرك البعد الثقافي لأزمة المجتمع الجزائري.

فالواقع يرتكز على مرجعيات غير رسمية و خارج المؤسسات الاجتماعية، والسياسية، بما فيها من سلوكات أصحاب القرار،و الممثلين السياسيين، و التي تعبر عن ذهنية، و ثقافية تركيبية اجتماعية معينة، ترتكز خصوصا على الجانب غير رسمي للظاهرة الاجتماعية، و السياسية، و المرتبط بالتحولات الفكرية و تراكماتها التاريخية

على أساس- أن هذه المواثيق هي قبل كل شيء خطاب سياسي- مجرد آثار واقعية لتلك التغيرات و التحولات السابقة.

نستنتج أن الاستمرارية الثورية التي تنادي بها النصوص الرسمية، و التي تلح بتغيير جذري للنظام البرجوازي و الكولونيالي لم تتم، ذلك أن الواقع أكد لنا أنه لا الثورة، و لا القطيعة حدثت، حيث أن نفس الأشخاص هم الذين يحكمون البلاد منذ أكثر من 30 سنة بنفس الطرق و نفس المناهج بحجة أن الرجال الذين شاركوا في الحرب هم أكثر كفاءة من غيرهم لقيادة ثورة البناء و التشييد.

هذه الشرعية الثورية التي يستندون إليها في الحكم هي تاريخية بالدرجة الأولى ارتكزت بعد الاستقلال على مجموعة من الأسس كلها لها جذور تاريخية ذات بعد إيديولوجي، وأخرى ذات بعد سوسيولوجي ثقافي كالوطنية،والاندماج الاجتماعي والانسجام الثقافي ،و الاستمرارية الثورية ،و ثقافية المرجعية التاريخية التي كونت الذاكرة الجماعية للشعب الجزائري.

من بين الصور الرمزية التي يرسمها الخطاب السياسي- الميثاق الوطني- في ذهنية الجماهيرية ،و التي استخدمها النظام كوسيلة للتأثير النفسي مثلا، ثقافة الزعامة التي تقوم بتوظيف الفن الكاريزماتي، و التبرير السياسي، لعلاقات الجزائر بالمجتمع الدولي، إضافة إلى زرع ثقافة الحكم الجماعي الذي هو في أصله حكم فردي و الدليل على ذلك الفضاء اللامحدود للقوة العسكرية بدل الحل السياسي- حسب تعبير د أحمد محساس -.

فمجموع هذه الأسس و التراكمات التاريخية و الثقافية كانت مدعمة بمنبع مادي أساسي يتمثل في مدخولات الريع الطاقوي الذي يمثل أساس الدخل الوطني و جذور العلاقات الزبونية بين الحاكم و المحكوم.

هذه الأسس الثقافية و الإيديولوجية هي التي شكلت ما سمي بالأيديولوجية الشعبية **le POPULAISME** كمشروع شبه حضاري [1] ،للأمة الجزائرية و أحد الأبعاد الثقافية لتكوين نواة الدولة الجزائري المستقلة.

[1] حميدة عياشي : الاسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص. دار الحكمة 1992 ص33

فالشعبوية، هي جوهر فلسفة الدولة الجزائرية منذ إندلاع ثورة نوفمبر 1954، ممثلة في الحزب الحاكم (FLN) في الإطار الزمني الثاني.

أما لفي الإطار الزمني الثالث فقد ظهرت شعوبية دينية ممثلة في أبرز الأحزاب الدينية (FIS).

إن بداية الأزمة في الجزائر منذ الحركة الوطنية إلى غاية 1988 و الحلول المقترحة لعلاجها كانت عبارة عن تعديلات شكلية، و على مختلف المستويات ،هذه التعديلات، و الحلول الترقيعية و الجزئية، تمت دون مراعاة أو إدراك للبعد الثقافي، للأزمة الجزائرية أو الخصوصيات الثقافية للمجتمع الجزائري، و لذلك كانت العلاقة ضعيفة و متدهورة، بين المواثيق الوطنية كتوجهات عامة تعبر عن إيديولوجية السلطة وموقف الجماهير الشعبية من هذه النماذج التي تحاول السلطة فرضها في غياب مشروع مجتمع ثقافي أو أفكار جديدة مبنى على أسس نظرية، ذات أبعاد فلسفية كما حددها الانتروبولوجي أدوار بنديلت تايلور (E.BTYLOR) .

يرى معظم الباحثين الذين اختصوا بدراسة المجتمع الجزائري أن الإصلاحات الاجتماعية و الاقتصادية و حتى السياسية و التي بدأت بصدور الميثاق الوطني 1986 ودستور 23 فبراير 1989 لا تعبر فعلا عن قطيعة مع ماضي المجتمع الجزائري بل هي في مجملها عبارة عن تحول ضمن الاستمرارية الثورية.

هذه الاستمرارية التي تجسد العلاقة بين السلطة من خلال نصوصها الرسمية والمجتمع المدني، بمختلف أطرافه الفاعلة برهنت على أن العنف و القوة العسكرية في جانبها الخفي غير الظاهر لقيت بعد الاستقلال، دائما فرصة تواجدها باسم الثورة التنموية الشاملة تارة، و باسم الاندماج الوطني و الحفاظ على الوحدة الوطنية تارة أخرى.

الأمر الذي جعل المجتمع الجزائري ينشأ ضمن ظروف خارجة عنه تتمثل في اندماج وطني ضد الخطر الأجنبي و ليس انطلاقا من تناقضاته و اختلافاته الداخلية.

إن المجتمع الجزائري الحديث تكون انطلاقا من مخلفات الماضي من خلال اعتماده في بعده السياسي على الإيديولوجية التاريخية في جانبه التأسيسي ، و في جانبه التنموي على الاستمرارية الثورية التي انتهت إن لم نقل برز فشلها في 5 أكتوبر 1988،أين أبدى الفرد الجزائري رفضه العلني لهذا الواقع، و عدم رضاه و قبوله بالتوجهات العامة التي حاولت السلطة رسمها في ذهنية المواطنين و كانت القطيعة الحقيقية في 5 أكتوبر 1988 .

إن المواثيق الجزائر استطاعت أن تحقق بعض الإجماع من أجل استمرارية السياسة الاجتماعية، و التي كان مصدرها مادي يتمثل في عائدات الريع الطاقوي.

و بالتالي هذه المواثيق لم تكن تعتمد على أسلوب الإقناع لفرض توجهاتها، أكثر من اعتمادها على سياسة الإشباع، و هذا ما يسمى بالسلطة الريعية **(pouvoir pétrotiene)**.

لذلك فإن تجربة الجزائر في مجال البناء و التحديث جعل المشاركة الشعبية (المجتمع المدني) تقتصر على حل و تسيير الأزمة السياسية [1] ،و الدليل على ذلك المشاكل الاجتماعية التي تتفاقم يوما بعد يوم إضافة إلى العوامل الخارجية الأخرى التى زادت من حدة التأثير على التوازن و الانسجام العام للمجتمع، باعتبار أنه لا يمكن عزل ما حدث في الجزائر عن بقية الأحداث التي تجري على

فالنظام العالمي الجديد الذي برهن على زوال عهد الإيديولوجيات بزعامة الاتحاد السوفياتي سابقا ،و ظهور العولمة كنظام كوني جديد أوقف أنظمة دول أوربا الشرقية، و دول العام الثالث الاشتراكية و من ضمنها النظام السياسي الجزائري، الذي كان يستمد من النظام القديم توازنه عن طريق الاعتماد على السياسة الخارجية، و التي كان من مهامها الأساسية نقل الصراع الداخلي إلى خارج الوطن.

[1] - Med Boukhobza, octobre 1988, Evolution au répture, Edition Bouchene 1991, p70

بالتالي محاولة خلق وحدة وطنية، تتجاوز الصراعات الداخلية، لكن تدخل عامل الوقت الذي غير العالم، فرض إصلاحات سياسية و اقتصادية، و أعاد نقل الصراع من مجاله العالمي إلى مجاله المحلي، لكل دولة من هاته الدول ،بالتالي برزت مختلف المشاكل الاقتصادية و الثقافية، حيث لاحظنا انتقاضات مختلفة ابتداء من بولونيا، رومانيا، الجزائر، الاتحاد السوفياتي....

إضافة إلى العوامل الخارجية، هناك مجموعة من العوامل الداخلية، التي ساهمت في حدة الأزمة الجزائرية ،لعل من أهمها الواقع السياسي الجزائري، و الذي تشكل من عدة معطيات كالوعي الديني و الوعي بالمشاكل الاقتصادية، التي أثرت على الحياة الاجتماعية، كذلك الوعي بضرورة المعارضة، لمواقف السلطة المتصلبة و لا مبالاتها، إزاء قضايا و مشاكل المواطن، و الدليل على ذلك حوادث 5 أكتوبر 1988 التي برهنت على نهاية الإيديولوجية الشعبوية ،كما يرى الدكتور علي الكنز في كتابة **au fil de la crise** ، أو على الأقل تقليص مفعولها في الأوساط الشعبية[1].

إنها الإيديولوجية التي كان يعتمد عليها النظام السياسي في تعامله مع المجتمع، و كيفية تطرقه إلى المشاكل و معالجتها باعتبارها تقنيات تستعملها السلطة، من أجل منع أي معارضة لأنها تقوم بعملية الإقصاء و التهميش السياسي، باعتبار أن الفرد الجزائري كان مقصى لصالح الأمة، و الدولة الجزائرية، إلا أن الجيل الثاني في نهاية الثمانينات لم يعد يثق في أي خطاب إيديولوجي، أو نص رسمي يصدر من السلطة الحاكمة.

ذلك أن هذا الجيل لم يعد يعترف إلا بالواقع الملموس(**le concret**)، و بالتالي حتمية نهاية الشرعية التاريخية،و مع صدور دستور **1989** زالت الثقة كليا نتيجة التفتح أكثر على العالم الخارجي.

[1] Ali El Kenz .Op cit.P122

هناك وجه آخر للواقع الاقتصادي و المتمثل في العلاقات الزبونية القائمة على عائدات الريع الطاقوي التي تدنت أسعاره لعدة عوامل، و التي نجم عنها العديد من الأزمات الاجتماعية مثل البطالة، أزمة السكن، الماء ...

الأمر الذي جعل التباين الطبقي في المجتمع واضح،و أهم هذه الطبقات طبقة فقيرة أو كادحة، و طبقة متوسطة مع بروز كبقة جديدة، هي طبقة أصحاب الامتيازات (المال و الاقتصاد) أو ما يسمى بطبقة القوى الخفية (les forces acultes) و التي هدفها الأساسي إشباع حاجاتها الخاصة، على حساب المشروع الوطني، حيث نجم عن ذلك أن المجتمع الجزائري يبدو و كأنه مجال تحرك قوى متعددة و مسرح الصراعات، بين مجموعات ذات مصالح متباينة، كل منها يحاول توجه الدولة باتجاه تلك المصالح.

هذه الطبقة الجديدة و المكونة من مجموعات يسميها أرسطو بالجماعات الضاغطة وهي تتكون حسب (جون لوكا) من الفئات الوطنية (العسكر الضاغطون)، و الفئات الثقافية (عربيون، فرنسيون) و أخيرا الفئات السياسية التاريخية و هي تجمعات لأشخاص عرفت ماضيا سياسيا مشتركا....

و الدليل على ذلك هو اعتبار أن حل المشاكل التي تمر بها البلاد يرجع إلى أساس اقتصادي محض إلم نقل مالي (monétaire) دون تغيير الأشخاص و الذهنيات، أي دون إدراك البعد الثقافي لأزمة، بل جعل الأزمة كهدف و إهمال المشروع الحضاري للمجتمع مع غياب عملية التنظير حتى و لو اقتصاديا لحل الأزمة.

و بالتالي فإن هدفنا من هذه الدراسة ليس فقط محالة إيجاد العلاقة، بين البيئة الثقافية للمواطنين، و بين ثقافة السلطة من خلال نصوصها الرسمية، فحسب بقدر ما كان من ورائها تبيين الأحداث التاريخية و بعض من الأسس الثقافية، باعتبار أن السلطة لم تتوصل إلى معرفة الإرتباط و الانسجام بين الطرح الإيديولوجي لمشاريعها السياسية، و الاقتصادية و بين التراكمات الثقافية، و التاريخية، للتركيبية الذهنية للوعي الجمعي للمواطنين.

كما أنها لم تستطيع التخلص من الإيديولوجية التي تكونت لديها قبل 1962، والتي أساسها الخطر الاستعماري كهدف و التي كان لحرب التحرير دور بارز فيها.

رغم فقدان الثقة في العديد من المناسبات أهمها حوادث أكتوبر 1988 ، فإن أساس الشرعية التي كونتها ما تزال مستمرة كالمرجعية الثورية، البعد الشعبوى، ثقافة الوطنية، إلا أن المجتمع الحديث بمعناه الحديث هو الذي ينشأ ضمن صراعات داخلية لا من أسباب خارجة عنه، و إن لم يكن فالأمر هنا يتعلق فقط بسلطة سياسية لها شرعية ثابتة دون قطيعة، رغم تعديل الدساتير، و المواثيق و المخططات، و أساليب الحكم، و تنوعها (من حزب واحد إلى تعددية حزبية إلى الحزب الواحد من جديد) ألا إن المجتمع الجزائري اليوم يعيش نفس المشاكل، وبحدة، و التي جاء ميثاق 1986 لحلها أو على الأقل التخفيف من حدتها، و لنا أن نتساءل ماذا بقي من ميثاق 1986 اليوم ؟.

ذكرنا سابقا أن الميثاق لا يعبر عن قطيعة حقيقة، مع الماضي كما أنه لم يأت، بتغيرات جذرية لتلك النسخة الأولى، من ذلك مثلا أنه أكد مرة أخرى على دور ومكانة جبهة التحرير الوطني في تنظيم الحياة السياسية ،وورد كذلك " و الحزب[1] ،هو القيادة الطلائعية لقيادة الشعب و تنظيمه، من أجل تجسيد، أهداف الثورة، وهو دليلها وآداتها، في مجالات القيادة والتنظيم، للتوجيه،والتخطيط، والتنشيط،و الرقابة، و بهذه الصفة يعمل دوما على تعميق إيديولوجيته، في نطاق التوجهات، المحددة في هذا الميثاق[2].

و ذلك باعتبار أن جبهة التحرير الوطني جزء لا يتجزأ من النظام السياسي وبالتالي لم يغير الميثاق الجديد الاتجاه السياسي الجزائري، كما لم يغير الاتجاه الاجتماعي للمجتمع بل أحدث تحول ضمن الاستمرارية الثورية، غير أن الذي غيره هو الاتجاه الاقتصادي تماما.

[1] - الميثاق الوطني 1986 ص 86

[2] - نفس المرجع ص 86

كما أنه لم يحل كل تلك المشاكل الاقتصادية و السياسية المتراكمة إن ذلك يعني أن الصراع بين دعاة الاستمرارية لم يحسم بصورة نهائية، فكان يجب انتظار سنة 1988 لتحسم الصراع لصالح القطيعة.

فأسباب و دوافع 5 أكتوبر 1988 هو ما أدى إلى العودة إلى مقاربة جديدة للزراعة (تجميد الثورة الزراعية قبل تصفيتها نهائيا، و إعادة الأراضي المؤممة لأصحابها الأصليين 3.4 مليون هكتار أي ما يعادل 45 % من مجمل الأراضي الزراعية في الجزائر).

فهذه الظروف الداخلية إضافة إلى الظروف العالمية هي التي حولت ميثاق 1986 في الجزائر ،مثلما حولت غيره و في العديد من الدول الأخرى إلى مجرد وثائق تاريخية، عبرت عن مرحلة معينة من مسيرتها، لم يعد بالإمكان التمسك بها، و لا بالإيديولوجية التي تبنتها.

إن ذلك يعني أن العالم يتغير و يتطور، و أن العالم المتخلف مطالب بمواكبة ذلك التغيير، أو بالاندثار الثقافي و الاجتماعي، و ذلك ما يبدو أن المجتمع الجزائري قد بدأ جزئيا و على المستوى النظري يعيش هذا التطور.

إن القيمة الأساسية لا تمكن في المواثيق في حد ذاتها و إنما فيما يصنعه الرجال بهذه النصوص حسب تعبير د.ع الله شريط.

فهرس الملاحق

ملحق رقم 1

ترجمة فرنسية وشرح لبعض الرموز الخاصة بالهيئات وبالمنظمات الواردة في الرسالة ...والتي كانت مستعملة في ذلك الوقت...أو متداولة.

PPA : حزب الشعب الجزائري.

MTLD : حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

AML : أحباب البيان والحركة.

UDMA : الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

OS : المنظمة السرية.

CRUA : المنظمة الثورية للوحدة والعمل.

FLN : جبهة التحرير الوطني.

ALN : جيش التحرير الوطني.

MNA : الحركة الوطنية الجزائرية (مصالي).

UGEMA : الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.

GPRA : الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

ملحق رقم 2

لجنة (22)

أ- القطاع القسنطيني:

- باجي مختار (سوق أهراس).
- ابن عبد المالك رمضان (قسنطينة).
- ابن عودة مصطفى عمار (عنابة).
- ابن بولعيد مصطفى (أريس الأوراس).
- ابن مهيدي العربي (ميلة).
- ابن طوبال لخضر (ميلة).
- بيطاط رابح (قسنطينة).
- بوعلي سعيد (قسنطينة).
- بوضياف محمد (مسيلة).
- بوصوف عبد الحفيظ (ميلة).
- جبشي عبد السلام (قسنطينة).
- العمودي عبد القادر (الوادي...بسكرة).
- مشاطي محمد (قسنطينة).
-ملاح رشيد (قسنطينة).
- سويداني بوجمعة (قالمة).
- زيغود يوسف (السمندو).

ب- قطاع الجزائر (العاصمة):

- بلوزداد عثمان (الجزائر).
- بوعجاج زوبير (الجزائر).
- ديدوش مراد (الجزائر).
- مرزوقي محمد (الجزائر).

ج- القطاع الوهراني:

- بوشعيب أحمد بالحاج.

د- مجموعة القبائل:

- بابوش سعيد.
- قمراوي أحمد.
- كريم بالقاسم.
- ملاح علي.
- أوعمران عمار.
- (العقيد سي سعيد)
- زعموم علي
- زعموم محمد (العقيد سي صالح)
- آيت أحمد حسين
- ابن بلة أحمد
- خيضر محمد

ه- لجنة الستة:

- ابن بولعيد
- ابن مهيدي
- بيطاط
- بوضياف
- ديدوش
- كريم

و- لجنة التسعة:

-آيت أحمد. بن بلة. بن بولعيد. بن مهيدي. بيطاط. بوضياف. ديدوش. خيضر. كريم.

أهم الأحداث الوطنية منذ أول نوفمبر 1954 وحتى 04 يوليو 1962:

1945-1 نوفمبر: اندلاع الثورة وميلاد جبهة وجيش التحرير الوطنيين الجزائريين.

22-ديسمبر: توقيف...رجال حركة الانتصار وحله من طرف المستعمر.

- مصالي الحاج يكون الحركة الوطنية الجزائرية.

1955-جانفي: استشهاد ديدوش مراد.

1-15- جاك سوستيل حاكما عام للجزائر.

فيفري: سقوط حكومة مانديس فرانس.

6-24- توقيف المستعمر لمصطفى بن بولعيد.

- إيدغار فور رئيسا لوزراء فرنسا.
- جاك سوستيل حاكما عاما للجزائر.

مارس: 16- توقيف رابح بيطاط.

جوان: عودة الحبيب بورقيبة من المنفى.

يوليو: ميلاد الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.

-انضمام المركزيين إلى جبهة التحرير.

20-أوت: حوادث الشمال القسنطيني...والقمع الاستعماري لها.

1956-جانفي: الاتحاد الديمقراطي للبيان ينضم لجبهة التحرير.

-إضراب الاتحاد العام للطلبة الجزائريين.

فيفري: روبير لاكوست حاكما عاما للجزائر.

- إنضمام جمعية العلماء إلى جبهة التحرير.
- ميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

مارس: انتصار الجبهة على الحركة المصالية المسلحة.

- استشهاد مصطفى بن بولعيد
- استقلال المغرب.

أفريل: استشهاد سويداني بوجمعة.

6-22- فرحات عباس يلتحق بالجبهة بالقاهرة.

أوت: مؤتمر الصومام...وتكوين لجنة التنسيق والتنفيذ. والمجلس الوطني للثورة الجزائرية.

نوفمبر: 1-15- العدوان الثلاثي (فرنسا، بريطانيا، إسرائيل) على مصر.

1957- جانفي: 7-28- الجنرال "ماسو" يتقلد السلطات البوليسية المطلقة في الجزائر (البداية الرسمية للتعذيب).

- إضراب وطني عام بمناسبة مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.

مارس: 5-15- اغتيال العربي بن مهيدي (من طرف المستعمر).

أفريل: تنفيذ حكم الإعدام في حق طالب عبد الرحمن.

أكتوبر: 9-29- جبهة التحرير تؤكد بأن الاستقلال يمثل الشرط المسبق لكل تفاوض مع فرنسا.

ديسمبر: 26-30- اغتيال عبان رمضان (من طرف بعض رجال الثورة).

1958-جانفي: بداية استغلال البترول بالصحراء الجزائرية.

7-28- حل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.

فيفري: الطيران الفرنسي يقصف قرية ساقية سيدي يوسف (الحدود التونسية الجزائرية).

ماي: 9-28- جبهة التحرير تعلن عن تنفيذها حكم الإعدام في ثلاثة عسكريين فرنسيين، بعد إعدام المستعمر لمئات المجاهدين.

جوان: 1-10-الجنرال ديغول رئيسا لوزراء فرنسا.

1958/9/19- تكوين أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية (بتونس).

أوت: حل الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

أكتوبر: 3-25- ديغول يطرح سلام الأبطال... على مقاتلي جيش وجبهة التحرير، إضافة إلى برنامج اقتصادي (برنامج قسنطينة). وتصعيده للعمليات العسكرية ضد الثورة.

ديسمبر: 19-22- اجتماع ممثلي الولايات (وغياب كل من الولاية 2 و5).

- ديغول رئيسا للجمهورية الفرنسية الخامسة.

مارس: 28- استشهاد الكلونيل عمروش والحواس.

أفريل: 16- عمليات عسكرية كبرى في جبال فرندة.

- استشهاد عيسات إدير (الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين).

سبتمبر: 20-28- زيارة جديدة لديغول للجزائر وإعلانه قبوله لمبدأ حق تقرير المصير للشعب الجزائري.

- اجتماع المجلس الوطني للثورة بطرابلس (ليبيا).

1960-جانفي: 18-28- انتهاء اجتماع المجلس الوطني للثورة بطرابلس.

- إعادة تجديد الثقة في حكومة فرحات عباس.

- هواري بومدين قائدا لأركان جيش التحرير.

ديسمبر: 9-12- "ديغول" في الجزائر.. وسط مظاهرات الشعب الجزائري المطالبة بالاستقلال.

فيفري: 1-26- الإعلان الرسمي عن إنشاء "المنظمة العسكرية السرية" للمتطرفين المعمرين.(OAS)

أوت: 9-30- بن خدة رئيسا للحكومة الجزائرية المؤقتة خلفا لفرحات عباس.

- توقف المفاوضات العسكرية.

نوفمبر: 1-4- يوم استقلال الجزائر (مظاهرات وقتلى).

- إيقاف عبد الرحمن فارس بباريس.

02-20- مفاوضات فرنسية جزائرية جديدة "بروس" قرب الحدود السويسرية.

مارس: منظمة الجيش السري تغتال الكاتب مولود فرعون "بالأبيار" الجزائر العاصمة، وتقوم بعملية إرهابية في ميناء الجزائر، تؤدي إلى مقتل 60 عاملا وجرح 130 منهم.

- التوصيل إلى اتفاقية إيفيان ..ثم إمضاءها من الطرفين الفرنسي والجزائري.
- وقف إطلاق النار.
- الشعب الفرنسي يوافق بنسبة 90,70 على الاستفتاء حول "اتفاقيات إيفيان"

ماي: 19-30- اجتماع المجلس الوطني للثورة بطرابلس وبداية الأزمة العلنية داخل جبهة التحرير الوطني.

- بداية رحيل المستوطنين الفرنسيين عن الجزائر... وبمبادرة منهم...خوفا من الجزائر المستقلة.

جوان: 7-15- مفاوضات بين جبهة التحرير ...والمنظمة السرية (سوزيني-مصطفاوي) لوقف العنف.

يوليو: استفتاء بالجزائر ...حول اتفاقيات "إيفيان" واستقلال الجزائر ...أم بقاءها مع فرنسا...ينتهي بالموافقة الساحقة على الاستقلال.

- الجنرال ديغول يعترف علنيا ورسميا باستقلال الجزائر ويسلم السلطات الرسمية لعبد الرحمن فارس ثم يعين "جان مارسيل جانيني" أول سفير لفرنسا في الجزائر المستعيدة لاستقلالها السياسي.

3 يوليو: دخول بعض أعضاء الحكومة المؤقتة من تونس إلى الجزائر العاصمة بعد إعلانها وبدورها عن اسقلال الجزائر.

4 يوليو: استعراض رمزي لبعض وحدات من جيش التحرير الوطني في نفس المناطق التي بدأ منها، سنة 1830 ، احتلال للجزائر.

- دخول بن بلة وبومدين، المعارضين للحكومة المؤقتة الجزائر العاصمة.

1963- أحمد بُن بلة أول رئيس للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

مراحل بناء الدولة الوطنية -1965-1978.

السنوات	اليوم	القرارات
1965	19 جوان	توقيف الرئيس بن بلة وإعلان قيام مجلس الثورة.
	10 جويلية	تقديم الحكومة الجديدة بقيادة العقيد هواري بومدين مع احتفاظه برئاسة مجلس الثورة ووزارة الدفاع.
1966	6 ماي	تأميم المصادر المنحمية.
	13 جوان	إنشاء البنك الوطني وبداية تأميم قطاع البنوك.
	6 ديسمبر	إنشاء القرض الشعبي الجزائري.
1968	1 فيفري	استرجاع القاعدة البحرية بالمرسى الكبير (وهران).
	26 نوفمبر	التوقيع على الأمر المتعلق بإثراء التسيير الذاتي الفلاحي.
1968	1 فيفري	زيارة الرئيس بومدين إلى المغرب والتوقيع على معاهدة حسن الجوار.
	26 مارس	مجلس الثورة يتبنى ميثاق الولاية.
	1 أفريل	تطبيق قانون الخدمة الوطنية.
	2 جوان	انضمام الجزائر إلى منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبيك).
	25 أكتوبر	تنصيب المجلس الأعلى للقضاء.
1970	6 جانفي	التوقيع على معاهدة تونس لرسم الحدود بين البلدين.
	20 جانفي	صدور الأمر المتعلق بالمخطط الرباعي (1970-1973).
	23 ماي	انضمام الجزائر إلى منظمة الدول العربية المصدرة للبترول.

السنوات	اليوم	القرارات
1970	25 ماي	إنعقاد الملتقى الوطني الأول حول الثورة الزراعية
	12 نوفمبر	تأميم شركات النفط الأمريكية العاملة في الجزائر.
1971	24 فيفري	تأميم 51% من ممتلكات الشركات البترولية الفرنسية وحقول الغاز الطبيعي بنسبة 100%.
	12 أفريل	التوقيع على القانون الأساسي الخاص بالمحروقات.
	1 نوفمبر	توقيع على قانون الثورة الزراعية.
	16 نوفمبر	قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات.
1972	19 جوان	- توزيع عقود الاستفادة الأولى على 201 فلاح في خميس الخشنة.
1973	19-20 أفريل	تدشين الجزء الأول من الطريق الصحراوي.
	4 جويلية	انطلاق المرحلة الثانية من الثورة الزراعية.
	3-5 سبتمبر	المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد إثر انعقاد مؤتمر القمة الرابعة لبلدان عدم الانحياز بالجزائر.
	8 نوفمبر	انطلاق المرحلة الثالثة من الثورة الزراعية.
	28 ديسمبر	التوقيع على قرار تأمين العلاج المجاني.
1974	1 جانفي	تطبيق قرار العلاج المجاني.
		انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1977/1974.
		تأميم الممتلكات الكبرى وتحديد الأراضي.
	26 نوفمبر	تأسيس الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين.
1975	30 مارس	تحديد المجالس الشعبية البلدية.

السنوات	اليوم	القرارات
1976	6 مارس	الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.
	27 جوان	التصويت والمصادقة على الميثاق الوطني.
	19 نوفمبر	التصويت والمصادقة على الدستور.
	10 ديسمبر	انتخاب هواري بومدين رئيسا للجمهورية.
1977	جانفي	التوقيع على قانون الصحة العمومية.
	25 فيفري	انتخاب المجلس الشعبي الوطني.
1978	13-16جانفي	قيام الرئيس بزيارة رسمية إلى المشرق العربي ثم موسكو وتونس.
		صدور قانون خاص يتعلق بإشراف الدولة على التجارة الخارجية.
	11 فيفري	تدشين مصنع أرزيو لتمييع الغاز.
	21 فيفري	تدشين الجزء الثاني لطريق الوحدة الإفريقية.
	28 ديسمبر	وفاة الرئيس هواري بومدين.

فهرس المراجع باللغة العربية.

المواثيق:

- بيان أول نوفمبر 1954.
- ميثاق طرابلس 1962.
- ميثاق الجزائر 1964.
- الميثاق الوطني 1976.
- دستور 1976.
- الميثاق الوطني 1986.
- دستور 1989

1)الأشرف مصطفى: الجزائر الأمة والمجتمع- الترجمة بالعربية للدكتور حنفي بن عيسى المؤسسة الوطنية للكتاب 1983.

2)بن نبي مالك: المسلم في عالم الاقتصاد –بيروت دار الشروق- 1976.

3)البخاري حمانة: الأسس الفلسفية لثورة نوفمبر.

4)الجابري محمد عابد: نحن والتراث ، دار الطليعة –ط3. 1989

5)غاليون برهان: اغتيال العقل- دار موفم للنشر –ط2. 1990.

6)قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة –دار البعث 1961.

7)ملحم حسن: التحليل الاجتماعي للسلطة. منشورات دحلب.

8)سعد بن البشير عمامرة: هواري بومدين: الرئيس القائد 1962-1987.
–البليدة- قصر الكتاب.

9)شريط عبد الله: مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي – في الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب – الجزائر 1986.

10) فهمي جدعان: أسس التقدم عند مفكري الإسلام المؤسسة العربية للدراسات سنة 1982.

11) حميد تمار: بنية ونموذج التنمية في الجزائر.ط؟.م.و. للكتاب خطب الرئيس بومدين .ج.3. قسنطينة –المطبعة الكبيرة النصر.

12) محمد غيث عاطف: قاموس علم الاجتماع دار المعرفة الجامعية –بيروت- 1995.

13) السويدي محمد: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر ط.1 سنة 1982.

14) محمد عزيز لحبابي: ابن خلدون معاصرا –دار الحداثة1984.

15) محمد عابد الجابري: تكوين العقل العربي مركز دراسات الوحدة العربية –بيروت- 1989.

16) علي الكنز: حول الأزمة- المؤسسة الوطنية للكتاب 1995.

17) (عروس الزبير: الدين في المجتمع العربي – مجلة المستقل العربي العدد 191، سنة 1995.

18) حمدي أحمد: جذور الخطاب الإيديولوجي الجزائري - دار القصبة للنشر – ط.1. سنة 2001.

19) بوشعير سعيد: النظام السياسي الجزائري –دار الهدى- الجزائر ط.2. سنة 1993.

20) إسماعيل رياض، علي سليمان: الميثاق ودور الشباب في النهوض الاجتماعي بمكتبة القاهرة الحديثة. ط؟. سنة

21) بن نبي مالك: شروط النهضة تر.ع.الصبور شاهين مكتبة دار العروبة القاهرة ط1. سنة 1962.

22) بن نبي مالك: ميلاد مجتمع.تر.ع. الصبور شاهين – العروبة –ط.1- القاهرة 1963 .

23) عبد اللطيف عبادة: صفحات مشرقة من فكر مالك بن نبي دار الشباب للطباعة والنشر – الجزائر (ب.ت)

24) المسيرة: نشرة جبهة التحرير الوطني- 1973-.

25) حميدة عياشي :الإسلاميون الجزائريون بين السلطة و الرصاص -دار الحكمة 1992.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية

Ouvrages :

1) Rida Malek : tradition et révolution , édition Bouchene Alger 1991.
2) (ch) Henri Favrod : la révolution algérienne . plon. Paris.1959.
3) Mustapha Lachraf : l'Algérie Nation et Société SNED. Alger 1978.
4) Med Arakoum : penser l'islam d'aujourd'hui.ENAL. Alger 1993.
5) Med Harbi : l'islame dans tous ses état. Rahma 1982.
6) Slimane chieck : l'Algérie en arme.ENAL 1993.
7) Ali El Kenz : au fil de la crise. Ed. Bouchene 1993.
8) Wiliam Zarthman : l'armée dans la politique Algérienne A.A.N. paris 1968.
9) Burhan Ghaliounne : le malaise arabe (état contre nation). ENAL. 1991
10) AEK Yefsah : la question du pouvoir en Algérie Edition ENAL. 1990
11) George Balandier : anthropologie politique.
12) M.T.Bensaada : le régime politique algérien ENAL. Alger.
13) El Moudjahid (organe du FLN)
14) Frontz Fanon : les damnes de la terre. Pref, j.p sartie 1961.

15) Ch : Ageron : l'histoire de l'Algérie contemporaine ed : « qui suis-je » 1964. introduction.

16) Harbi (M) : le FLN mirage et réalité edit. naqd ENAL. Alger. 1993.

17) Ageron (chr) : les Algériens musulmans et la France paris 1968.

18) R Ageron : introduction à la philosophie de l'histoire. Ed. gallimard. Paris 1981.

19) Med Boukhobza, octobre 1988, Evolution au répture, Edition Bouchene 1991.

فهرس البحث

كلمة شكر

إهداء

مقدمة

ملخص عام للبحث 11

الفصل الأول:فلسفة الثورة الجزائرية 1954.

المبحث الأول : أوضاع الجزائر غداة إندلاع ثورة نوفمبر 1954/ 16

أ- الحالة الإقتصادية و الإجتماعية 18

ب- الوضعية الثقافية 20

المبحث الثاني : البعد الإجتماعي الحركة الوطنية 23

المبحث الثالث : جبهة التحرير و متطلقاتها الأيديولوجية 25

أ- طبيعة الجبهة 25

ت- التصورات الأيديولوجبة لجبهة التحرير الوطني 29

ج- مشروع بناء الدولة الوطنية 32

خاتمة الفصل الأول 36

الفصل الثاني: أوضاع الجزائر بعد الاستقلال

المبحث الأول : بنية المجتمع الجزائري من خلال المواثيق 41

المبحث الثاني :البنية الإقتصادية و أسسها بعد الإستقلال 47

أ- الثورة الصناعية 49

ب- الثورة الزراعية 51

المبحث الثالث : الوضعية الإجتماعية و الثقافية 56

خاتمة الفصل الثاني 60

الفصل الثالث: فلسفة الميثاق الوطني 1986

المبحث الأول: مقاربة ثقافية للمجتمع الجزائري 66

أ-البناء الاجتماعي

ب- الصراع الثقافي

المبحث الثاني: مقاربة سياسية للمجتمع الجزائري 93

أ-مبدأ الديمقراطية

المبحث الثالث: فلسفة الثورة التنموية 100

خاتمة عامة 109

فهرس الملاحق .....

فهرس المراجع..... 132